

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية.

قسم: علوم إنسانية

شعبة: تاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

الرقم التسلسلي:

الإدارة الفرنسية والعلماء الجزائريون 1931-1872 The French Administration and Algerian Scholars (1872–1931)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في شعبة

تخصص: تاريخ المقاومة و الحركة الوطنية

إشراف الأستاذة:

أ. ليلي بوشعيب

إعداد الطالبتين:

• إيمان بوعصيد

• دعاء عبابسة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ. زيد طايبي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
أ. ليلي بوشعيب	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أ. مليكة قليل	أستاذ محاضرا	مناقشا

الموسم الجامعي:

مقدمة

مقدمة:

عرف القرن التاسع عشر بداية مرحلة جديدة من التوسع الإستعماري الأوروبي، حيث سعت القوى العظمى وعلى رأسها فرنسا إلى بسط نفوذها السياسي والإقتصادي والثقافي على عدد من الدول، لاسيما في إفريقيا وآسيا، وقد كانت الجزائر من أوائل الدول التي خضعت للإحتلال الفرنسي منذ سنة 1830م، ما أدخلها في مرحلة إستعمارية طويلة الأمد. وقد إعتمدت فرنسا في بداية إستعمارها للجزائر على نظام الحكم العسكري الذي إمتد حتى عام 1870م، حيث كانت السلطة الفعلية بيد الضباط العسكريين، الذين مارسوا مختلف أساليب القمع والقتل الجماعي، وكذا تدمير المؤسسات الدينية والثقافية الخاصة بالجزائريين. إلا أن تطورات الأوضاع السياسية في فرنسا، خاصة بعد هزيمتها في حرب السبعين وسقوط الإمبراطورية الثانية، أدت بها إلى مراجعة سياستها الإستعمارية. وعليه تم الإنتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني رسميا سنة 1871م. مع تعيين حاكم عام مدني وفرض قوانين جديدة لإدارة الجزائر، لتمسكهم بفكرة أنها إمتداد للأراضي الفرنسية وليست مجرد مستعمرة تقليدية.

وفي هذا السياق برز العلماء الجزائريون بصفهم من الفاعلين في المجتمع، وكان لهم حضور في مختلف التحولات التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة. خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الهوية الدينية والثقافية.

وإنطلاقا من طبيعة المرحلة وما شهدته من تحولات سياسية وإدارية جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أوجه التفاعل بين الإدارة الفرنسية والعلماء الجزائريين خلال الفترة الممتدة من 1872 م إلى 1931م، في إطار دراسة تاريخية تحت عنوان: الإدارة الفرنسية والعلماء الجزائريون (1872م-1931م).

-أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة ذات أهمية خاصة لكونها تتناول مرحلة مفصلية من تاريخ الجزائر الإستعماري، تمثلت في التحول من الحكم العسكري الى النظام المدني، وما صاحبه من تغييرات إدارية وتشريعية أثرت بشكل مباشر على العلاقة بين الإدارة الفرنسية والعلماء الجزائريين. ويكمن المبتغى الأساسي من هذه الدراسة في الكشف عن أبعاد هذا التحول، وتحليل أثره في تقليص دور العلماء ومحاولة إقصائهم من المشهد الإجتماعي والثقافي. مقابل إبراز مواقفهم وأشكال مقاومتهم الفكرية والدينية للسياسات الفرنسية. كما تهدف الى الإسهام في فهم أعمق لطبيعة العلاقة التفاعلية بين السلطة الاستعمارية والنخب الدينية، ومدى إسهام هذه الأخيرة في الحفاظ على الهوية الوطنية في وجه مشاريع الطمس والتغريب.

-أسباب إختيار الموضوع:

وقد جاء إختيارنا لهذا الموضوع نتيجة مجموعة من العوامل والأسباب، منها ما هو ذاتي مرتبط بإهتمامنا الشخصي ومنها ما هو موضوعي مرتبط بأهمية المرحلة المدروسة، وتتمثل فيما يلي:

-الأسباب الذاتية:

- من بين الأسباب الذاتية لإختيارنا لهذا الموضوع أنه ينسجم مع تخصصنا ويساعدنا على فهم أعمق للإدارة الفرنسية خلال فترة الحكم المدني خاصة في علاقتها بالعلماء الجزائريين، وهو ما يعزز المعارف التي إكتسبناها خلال دراستنا الجامعية.

- الميول الشخصي لدراسة المقاومة من الجانب الثقافي على غرار الجانب العسكري.

-الأسباب الموضوعية:

-أن هذا الموضوع لم يحظ بإهتمام كاف من طرف الباحثين مقارنة بمواضيع اخرى متعلقة بالفترة الاستعمارية مما يمنح البحث طابعا جديدا وفرصة للمساهمة في سد فراغ تاريخي يتعلق بعلاقة الإدارة الفرنسية بالعلماء الجزائريين خلال فترة الحكم المدني.

-أهمية الفترة الممتدة من 1872م و1931م، بإعتبارها مرحلة شهدت تكريس الوجود الإستعماري الفرنسي وتوسيع نفوذه الإداري في الجزائر.

-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا الى:

- تسليط الضوء على الخلفيات السياسية والإدارية لإنتقال الحكم في الجزائر من الطابع العسكري إلى النظام المدني بعد سنة 1871. وفهم أبعاده الاستعمارية في ضبط المجتمع المحلي.

-تحليل التشريعات والمراسيم الفرنسية، التي أثرت على البنى الإدارية والقضائية في الجزائر، وتبيان انعكاساتها على المجتمع والنخب العلمية والدينية بشكل خاص.

- استعراض السياسات الاستعمارية التي استهدفت التعليم التقليدي والمؤسسات الدينية، مع التركيز على أثر هذه السياسات في تقليص دور العلماء في الحياة العامة والدينية.

- دراسة الأدوار المختلفة التي لعبها العلماء الجزائريون في التصدي للمشروع الإستعماري الفرنسي. وتبيان الأشكال التي إتخذتها مقاومتهم الفكرية والدينية للحفاظ على الهوية الوطنية.
- رصد ردود فعل الادارة الفرنسية تجاه النشاط الإصلاحي والعلمي للعلماء الجزائريين، والإجراءات التي اتبعتها للحد من تأثيرهم في المجتمع.
- المساهمة في توسيع المعرفة التاريخية بشأن العلاقة بين السلطة الإستعمارية والنخب الدينية الجزائرية في تلك الفترة. والتي لم تحظ بكثير من الإهتمام في الدراسات الأكاديمية.

الإشكالية:

- شهدت الجزائر خلال فترة الحكم المدني الفرنسي (1872-1931) تحولات هيكلية عميقة، حيث عملت الإدارة الإستعمارية الفرنسية على إعادة تنظيم مختلف جوانب الحياة السياسية والإجتماعية وحتى الثقافية بما يخدم أهدافها ومصالحها الإستعمارية، في ظل هذه التغيرات برز العلماء الجزائريون كقوة فاعلة ومؤثرة في المجتمع مما أدى إلى تعقيد العلاقة بينهم وبين الإدارة الإستعمارية حيث إتسمت بالتذبذب بين المقاومة والتعاون، وتأثرت بالتحولات السياسية والإجتماعية التي شهدتها تلك الفترة.
- ومن هذه الاشكالية تنبثق التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي السياقات السياسية والإدارية التي مهدت لإنتقال الإدارة الفرنسية في الجزائر. من الحكم العسكري الى الحكم المدني بعد عام 1871 ؟
- ما هي أبرز القوانين والإجراءات التي رافقت هذا التحول. وكيف أثرت على البنية الإدارية والقضائية في الجزائر ؟
- كيف إنعكست سياسة الإدارة الفرنسية على طبيعة التعليم الديني والثقافي في الجزائر. خلال الفترة المدروسة ؟
- ما مدى تأثير هذه السياسات على دور العلماء الجزائريين ومؤسساتهم التعليمية والدينية ؟
- ما هي أشكال الرفض أو المقاومة التي أبدوها العلماء تجاه السياسات الإستعمارية الفرنسية ؟
- كيف تعاملت الإدارة الفرنسية مع نشاط العلماء؟ وماهي الوسائل التي إستخدمتها لتقييد دورهم في المجتمع الجزائري ؟

إطار الدراسة:

أ - الإطار الزمني: لهذه الدراسة يمتد من سنة 1872 الى 1931. وهي الفترة التي تمثل بداية الحكم المدني في الجزائر وتطبيق سياسات جديدة تجاه المجتمع والعلماء.

ب - أما الاطار المكاني: فتركز الدراسة على الجزائر بمختلف مناطقها، خاصة المدن الكبرى مثل الجزائر، قسنطينة، تلمسان ووهران. لأنها كانت مراكز دينية وعلمية مهمة وشهدت تفاعلا واضحا بين الادارة الفرنسية والعلماء الجزائريين.

المناهج المتبعة:

لأعداد هذه الدراسة كان لابد لنا من إتباع مجموعة من المناهج وهي:

-المنهج التاريخي التحليلي: وذلك لتتبع تطور الادارة الفرنسية في الجزائر منذ بداية الحكم المدني سنة 1872، وتحليل السياسات التي إنتهجتها تجاه العلماء الجزائريين ،وكذلك لفهم ردود أفعال هؤلاء العلماء تجاه تلك السياسات.

- المنهج الاحصائي: تم توظيفه في هذه الدراسة من خلال الاستعانة ببعض المعطيات الكمية ذات الصلة بالتعليم، كأعداد المدارس والزوايا، وعدد المتعلمين وكذلك إحصائيات تتعلق بالتنظيم الإداري كأعداد المنتخبين والممثلين في المجالس البلدية وكذا عدد المقاعد. مما أضفى طابعا علميا ملموسا على تحليل السياسات الاستعمارية.

-المنهج الوصفي: وقد إستخدمناه في عرض طبيعة الإدارة الفرنسية، وتنظيمها، ومؤسساتها، الى جانب وصف الوضعية التعليمية آنذاك في الجزائر.

-المنهج المقارن: فقد أفادنا في مقارنة وضع العلماء الجزائريين والمؤسسات الدينية قبل وبعد الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني، كما ساعد في مقارنة ردود فعل العلماء آنذاك، وكذلك مقارنة مواقف الادارة الفرنسية تجاه العلماء الجزائريين في أكثر من سياق أو منطقة، وقد مكن هذا المنهج من إبراز أوجه التغير والثبات في مواقف السلطة الاستعمارية والنخب الدينية.

خطة البحث:

وفي إطار الإعداد المنهجي لهذه الدراسة، إرتأينا اعتماد الخطة التالية:

بداية بمقدمة وقد تطرقنا فيها الى التعريف بالموضوع مع تبيان الفترة المراد دراستها، وذكرنا الاهمية التي يحظى بها هذا الموضوع ،والاسباب التي دفعتنا لدراسته عن غيره من المواضيع، ثم أتينا على ذكر اهداف الدراسة ثم طرحنا الإشكالية والتي كانت مرفوقة ببعض الأسئلة الفرعية وكذلك لم ننسا تحديد إطار الدراسة وهذا زمانيا ومكانيا ،وصولا الى المناهج المتبعة والتي ساعدتنا في معالجة المادة العلمية، وأخيرا ذكرنا مجموعة الصعوبات التي واجهتنا. اما المضمون فقمنا بتصنيفه ضمن ثلاث فصول حيث احتوى كل فصل على مبحثين: الفصل الأول عنوانه الادارة الفرنسية في عهد الحكم المدني اما مبحثيه فالاول بعنوان الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني. والثاني المراسيم والقوانين الفرنسية خلال فترة الحكم المدني في الجزائر 1872- 1931. وقد خصص لعرض تحول الحكم الفرنسي في الجزائر من الطابع العسكري الذي طبع المرحلة الاولى من الإحتلال الى نظام حكم مدني اكثر تنظيما وتشددا مع التركيز على الهياكل الإدارية التي رافقت هذا التغيير واستعراض أهم المراسيم والقوانين التي مست الجانب الاداري والقضائي.

ثم الفصل الثاني تحت عنوان العلماء الجزائريون ونشاطهم (1870-1931)، وله مبحثين الاول الوضعية العامة للتعليم بالجزائر. والثاني نماذج من العلماء الجزائريين. وقد تناول الوضع التعليمي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، من خلال دراسة السياسات الفرنسية تجاه التعليم العربي الاسلامي، مع ذكر نماذج عن بعض العلماء الجزائريين والتركيز على دورهم ونشاطهم آنذاك. والفصل الثالث بعنوان العلاقة بين الادارة الفرنسية والعلماء الجزائريين خلال فترة الحكم المدني وهو الآخر إحتوى مبحثين كذلك اذ ان الاول عنون برودود فعل العلماء الجزائريين على الإدارة الفرنسية وسياستها. والمبحث الثاني ردود فعل الادارة الفرنسية من نشاط العلماء الجزائريين. وقد عالج ردود فعل العلماء الجزائريين تجاه السياسة الفرنسية، من خلال انشطتهم التعليمية ومواقفهم الراضية لها. وذكر ما قابلها من إجراءات قمعية وتضييقات مارسها الإدارة الفرنسية، في محاولة منها لكبح تأثيرهم الفكري والإجتماعي. في إطار ردود فعل الادارة الفرنسية من نشاط العلماء الجزائريين. خلال تلك الفترة. وانهينا عملنا بخاتمة اوردنا فيها مجموعة من النتائج التي توصلنا اليها من خلال المحطات السابقة.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة لم نعثر على دراسة تناولت هذا العنوان بشكل مباشر، إلا أننا وجدنا دراسات تناولت جوانب وفروع مرتبطة بهذا الموضوع نذكر اهمها:

- مذكرة ماجستير لصاحبتها فاتن بشكر، المعنونة بسياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر (1870-1900)، والتي أفادتنا في ذكر بعض المراسيم والقوانين الفرنسية خلال تلك الفترة.

- وإعتمدنا كذلك على مقال من مجلة الدراسات التاريخية العسكرية للأستاذ وليد بوشو، والمعنون بـ الإدارة المحلية الفرنسية – الإقليمية والبلدية – في الجزائر في فترة النظام العسكري وبدايات النظام المدني (1830-1902). والذي أفادنا في معرفة تشكيلات الحكم المدني في الجزائر والقوانين التي نظمت التمثيلات في المجالس البلدية والبرلمان.

-وتطرقنا إلى مقال آخر ساعدنا خاصة في دراسة المراسيم والقوانين لسبع عادل وحوحو رمزي من مجلة المفكر.

- وأطروحة دكتوراه أخرى، لقلال نصيرة بعنوان: جهود علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في خدمة السنة، والتي أفادتنا هي الأخرى في دراسة بعض النماذج من العلماء الجزائريين ونشاطهم.

المصادر والمراجع المتبعة:

- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الاسلامي للنشر والتوزيع 1997، والذي أفادنا في الحديث عن مرحلة الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم المدني.

- يحيى بوعزيز سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، والذي اعتمدنا عليه خاصة فيما يخص السياسات التي اتبعتها الادارة الفرنسية في تلك الفترة.

- جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار (دراسات في التاريخ المعاصر)، والذي أفادنا كثيرا في الحديث والتعمق في دراسة مراحل السياسة التعليمية في الجزائر.

-شارل روبير اجيرون الجزائريون المسلمون وفرنسا، الجزء الاول والثاني ساعدنا في دراسة القرارات وكذلك في دراسة وضعية التعليم خلال فترة الحكم المدني وفي التعرف على بعض الجمعيات الجزائرية نذاك.

خاتمة:

وقد خصصنا الخاتمة لعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال مختلف المحاور التي قمنا بدراستها.

الملاحق:

قمنا بارفاق ملاحق في نهاية الدراسة باعتبارها عنصرا مكمل للمحتوى النظري.

الصعوبات:

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات التي كان لها تأثير نسبي على مسار البحث، من أبرزها:

- صعوبة الوصول إلى المصادر الأجنبية، خاصة الفرنسية.

- صعوبة الحصول على المصادر التي تخدم الموضوع بشكل معمق ومخصص، للفترة المخصصة للدراسة (1872-1931).

رغم هذه الصعوبات نتمنى أننا وفقنا ولو بقدر قليل.

الفصل الأول:

الإدارة الفرنسية في عهد الحكم المدني

المبحث الأول: الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني

شهدت الجزائر ابتداء من عام 1867 مرحلة من أكثر فترات تاريخها دقة و حساسية حيث تسببت المواسم السيئة في حدوث مجاعات غير مسبوقة وفاقهم الوضع انتشار وبائي الحى الصحراوي والكوليرا مما زاد من تأزم الأوضاع الصحية و الاجتماعية وعمق معاناة السكان (فريمو، 1991، صفحة 90)، زعما المستوطنون الاروبيون أن السبب وراء هذه الكارثة يعود الى قصور الأهالي في الزراعة والتخزين ، وقد تبنت لجنة التحقيق التي أوفدها مجلس الشيوخ عام 1868 برئاسة الكونت لوهون حيث رأت عجز السكان عن استثمار أراضيهم وأوصت بالغاء التشريعات التي أقرت لصالحهم بين عامي (1863-1865) الا أن الامبراطور غير مقتنع بتقريرها فشكل لجنة جديدة في 5 ماي 1869 برئاسة الجنرال راندون وعضوية بيبك، قامت بتحقيق موسع انتهى بإعداد مشروع لاقامة النظام المدني في الجزائر صادق عليه المجلس التشريعي الفرنسي في مارس 1870 (يحي، 2007، صفحة 24)، وهذا تأثرا واستجابة لضغوط لوبي المستوطنين الجزائريين الذي كان يتمتعو بنفوذ واسع داخل المجلس التشريعي و مجلس الشيوخ (فريمو، 1991، صفحة 90)، وأن يكون هذا النظام بما حمله من انشاء الحكم العسكري وتفكيك للمكاتب العربية مدخلا لارساء ادارة مدنية تمهد لتحول عميق في أساليب السيطرة والاستعمار (يحي، 2007، صفحة 24)

من حكم لويس نابليون في الأيام الأخيرة له بدأ المعمرون الأوروبيون يفرضون أنفسهم على الساحة الجزائرية ،ويحدثون تغييرا في سير الأمور خاصة أن سياسته الداخلية كانت متزعزعة والباريسيون يعارضون مشاريعه الارتجالية.

شعر نابليون بضغط أمام المستوطنين الأوروبيين بالجزائر فسعى لكسب رضاهم عبر إصدار مرسوم 31 ماي 1870 نص هذا المرسوم على منح رؤساء العملات الثلاثة في الجزائر حرية اكبر في إدارة شؤونهم متحررين بذلك من القيود التي فرضتها عليهم السلطات العسكرية ، و بهذا المرسوم أصبح رؤساء العملات يتمتعون بالاستقلال التام في أداء مهامهم مما أزال عنهم القيود التي كانت تفرضها عليهم السلطات العسكرية و بذلك انحصر نفوذ العسكريين في المناطق العسكرية فقط دون أي سيطرة على المناطق المدنية. اتبعه مرسوم آخر في 11 جوان 1870م يسمح للمستوطنين الفرنسيين بإجراء انتخابات في المناطق المدنية و اختيار الأعضاء الذين يمثلوهم في الجزائر العامة ،أدت التنازلات المقدمة للمستوطنين

الأوروبيين في الجزائر إلى إثارة غضب الجيش والحاكم العام مكماهون¹ (البعلبكي، صفحة 411) حيث قدم استقالته بحجة نقل السلطة للمستوطنين الأوروبيين وبهذا إلغاء الحكم العسكري (بوحوش، 1997، صفحة 137) بمجرد الإطاحة بحكومة نابليون الثالث² (البعلبكي، صفحة 450) في 02 سبتمبر 1870 تم أسره وسجنه في ألمانيا حتى عام 1871 ثم نفي إلى بريطانيا حيث بقي هناك حتى وفاته عام 1873 (الصلاحي، صفحة 664) بعد هزيمة فرنسا في معركتي سيدان³ (محاسيس، 2011، صفحة 295) (Sedan) و ميتز (Metz) استسلم الإمبراطور للبروسيين بقيادة بيسمارك أدى ذلك إلى انقلاب في باريس وإلغاء الإمبراطورية الثانية ليتم إعلان الجمهورية الثالثة ذات التوجه اليساري في سبتمبر 1870 رحب الأوروبيون في الجزائر هذا الحدث بحماس سرعان ما تحول إلى اضطرابات ضد السلطة المحلية والجزائريين الذين واجهوا تهديداتهم. حيث اعتبر الأوروبيون في الجزائر إعلان الجمهورية انتصارا إذ أنهى مشروع "المملكة العربية" لنابليون الثالث وحررهم من نفوذ السلطة العسكرية بلغت فرحتهم حد التفكير في الانفصال عن فرنسا والاستقلال بالجزائر ، حتى ولو بدعم من بريطانيا أو أمريكا خاصة إذا عجزت فرنسا عن مواجهة الغزو البروسي، قادوا تمردات في الجزائر ووهران وقسنطينة لكنها باءت بالفشل خاصة مع اندلاع ثورات الجزائريين عام 1871 بقيادة عائلي المقراني والحداد إلى جانب انتفاضات الصبايحية ، أولاد خليفة ، أولاد عيدون وغيرها في مختلف أنحاء البلاد. (مياي، 2011، الصفحات 127-128)

عمل المستوطنون الأوروبيون في الجزائر على إعداد برنامج سياسي متكامل يرسخ نفوذهم ويؤسس لنظام يخدم مصالحهم إلى الأبد ، وتمثلت السياسة الجديدة في دمج الجزائر بفرنسا من خلال إصدار 36 مرسوما تهدف إلى تنظيم شؤون البلاد ونقل السلطة من الهيئات العسكرية إلى المستوطنين الأوروبيين ومن بين هذه المراسيم نذكر على وجه الخصوص:

- المرسوم الصادر يوم 4 أكتوبر 1870 والمتعلق بمنح 6 مقاعد في البرلمان الفرنسي بدلا من 4 فقط عام 1848 وبالتالي تقوية التمثيل السياسي للأوروبيين في فرنسا

¹ مكماهون، ماري آدميه باتريس موريس (1893-1808) Edm Patrice Maurice Mac-Mahon Marie: مارشال فرنسي لمع نجمه في حرب القرم Crimean war (1806_1803) وفي معركة ماجنتا في إيطاليا عام 1809 شارك في الحرب الفرنسية البروسية (1870_1871) اسند تاليه رئاسة الجمهورية (1873_1879).

² نابليون الثالث Napoleon III (1808_1873) رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية (1848_1852) إمبراطور فرنسا (1852_1870) ابن لويس بوناپرت عاش في المنفى بعد عام 1815 ثم رجع إلى فرنسا اثر ثورة عام 1848 وسرعان ما أعلن نفسه إمبراطور عام 1852 هزم في الحرب الفرنسية البروسية فخلع عن العرش عام 1870 وقضى بقية حياته في إنجلترا يعرف ب لويس نابليون.

³ معركة سيدان: هي معركة وقعت بين القوات الفرنسية 1867 والقوات البروسية (ألمانيا) بقيادة بسمارك وكان الهدف منها ضم الأراض واللورين إلى الاتحاد الألماني ، أما العامل الذي ساعد على قيام هذه الحرب فقد استغل بسمارك النزاع بين فرنسا وبروسيا بخصوص العرش الإسباني فاستفز فرنسا فأعلنت الحرب على بروسيا.

- المرسوم الصادر يوم 8 أكتوبر 1870 والذي أنشئ بموجبه منصب الحاكم العام المدني الذي يحكم في 3 ولايات بالجزائر ويتراسل مع وزراء فرنسا " وليس وزراء الحرب " كما كان الحال سابقا
 - المرسوم الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 1870 الذي يسمح للمعمرين الأوروبيين ان يعينوا الولاة
 - في المناطق التي تخضع للحكم العسكري ، أن يتحكم المدنيون في المسؤولين العسكريين
 - المرسوم الصادر يوم 24 ديسمبر 1870 الذي سمح للمستوطنين أن يوسعوا نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون والتي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا وكذلك إلغاء المكاتب العربية في مناطق الحكم المدني
 - المرسوم الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1870 والمعروف ب"مرسوم كريميو" وهو الذي سمح فيه لليهود أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الامتيازات التي يحولها القانون لرعاية الفرنسيين دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية(الصلابي، الصفحات 664-665)
- ثم تتبع هذه القرارات اصدار مرسوم يوم 19 مارس 1871 ومن أهم ما جاء فيه:

*تقسيم الجزائر الى اقليمين شمالي مدني وجنوبي عسكري

*يحكم الاقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات يخضع رأسا لوزير الداخلية

*يتم انتخاب مجالس بلدية وولائية وفق ما يجري في فرنسا

*يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب تسعة نواب في المجلس الوطني وثلاثة في مجلس الشيوخ

*يتم انشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم(مياشي، 2011، الصفحات 128-129)

بموجب هذه المراسم تم الغاء منصب الحاكم العام العسكري في الجزائر واستبدل بحاكم عام مدني تحت اشراف مجلس الوزراء مع حصر صلاحيات القادة العسكريين في المناطق التابعة للجيش فقط ، بينما كلف رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامة منتخبة من الفرنسيين مع تعيين 6 مسلمين في كل مجلس بقرار من وزارة الداخلية وفي 24 ديسمبر 1870 صدر مرسوم إضافي لإلغاء المناطق العسكرية تدريجيا ونقلها الى السلطة المدنية ما أدى الى توسيع نفوذ المستوطنين الفرنسيين على الاراضي التي كانت تحت الادارة العسكرية (بوحوش، 1997، الصفحات 138-139)

وباختصار فان هذه المراسيم قد جاءت لتحقيق رغبات المستوطنين الأوروبيين المتمثلة في تقوية عدد السكان الأوروبيين واليهود حتى تنجح سياسة الإدماج بسرعة وفعالية والقضاء على المكاتب العربية التي تقوم عادة بالجوسسة لحساب القيادة العسكرية بالجزائر(بوحوش، 1997، صفحة 157)بعد سقوط نابليون الثالث في 4 سبتمبر 1870 انتقلت السلطة من الجيش إلى المدنيين وقامت الجمهورية الفرنسية

الثالثة ، استغل المستوطنون الأوروبيين هذا الوضع لتعزيز نفوذهم في الجزائر فانشئوا "لجنة الإنقاذ الوطني " في 5 سبتمبر 1870 لدعم الجمهورية وأقصوا المسؤولين المعتدلين ، كما أجبروا الحاكم العام دوريو (Durieu) على الاستقالة بعد ايام ومنعوا تعيين حاكمين جديدين من تولى المنصب مما منحهم سيطرة اكبر على المستعمرة ، حيث استجابت حكومة الدفاع الوطني في باريس لمعظم مطالب المستوطنين فأصدرت خلال خمسة أشهر 58 قرارا ومرسوما لتعزيز ادماج الجزائر كان من ابرزها مرسوم كريميو والى جانب مراسيم ادارية اخرى اعادت تنظيم الهيكل الاداري الاستعماري فاتخذ الشكل التالي: (بلاح، 2006، صفحة 226)

1/ الحاكم العام:

موظف مدني كبير، يعينه مجلس الوزراء الفرنسي ويخضع لوزارة الداخلية بدلا من وزارة الحرب ، مما يعكس انتقال ادارة الجزائر الى الطابع المدني ، بعد صدور مرسوم 26 اغسطس 1881 تم الحاق الجزائر رسميا بفرنسا ودمج مصالحها المختلفة ضمن الوزارات الفرنسية في باريس وبالرغم من ذلك و احتفظ الحاكم العام بصلاحياته في الاشراف على شؤون الاستيطان و الشرطة والقضاء وتعليم المسلمين مما ضمن استمرار السيطرة الاستعمارية على البلاد، كان ذلك الحاكم يمثل اعلى سلطة في المستعمرة ويعمل كحلقة وصل بين الجزائر والحكومة الفرنسية ويعاونه مجلس استشاري مكون من عشرة اعضاء ، الأدميرال دي غيدون كان أول من تولى منصب الحاكم العام المدني رغم خلفيته العسكرية في اطار تحويل الادارة الاستعمارية إلى طابع مدني (بلاح، 2006، صفحة 227)

2/ العمالات:

الجزائر قبل الثورة الكبرى ، كانت مقسمة الى ثلاث مقاطعات فرنسية: قسنطينة ، الجزائر ووهران ، بينما كانت المناطق الجنوبية والصحراوية تحت حكم عسكري عرفي ، كان الحاكم في تلك المقاطعات مستبدا حيث يتبع كل عامل فرنسي وزير الداخلية في باريس بينما يقتصر دور الوالي العام على الاشراف الرمزي فقط ، كانت الادارة في كل مقاطعة تشبه الادارة المركزية حيث كانت الاستعمارية تمارس سلطتها القوية والمباشرة وكان الاوروبيون يعتبرون أنفسهم أصحاب الحق في كل شيء بينما كان المسلمون يعاملون بأقصى درجات الذل والاهانة في كل ادارة كانت هناك مجموعة كبيرة من الموظفين الذين يتلقون رواتب ضخمة لكن لم يكن بينهم أي مسلم كانت الادارة تتم بشكل عنصري لا يخدم إلا مصالح المستعمر

3/ البلديات:

وتنحدر درجات السلطة في القطر الجزائري ، وينحدر معها التعفن الاستعماري الى أقصى الدرجات فالبلديات على ثلاثة انواع:

أ/ البلدية التامة (كاملة الصلاحيات)

تشمل مدن الشمال وبعض القرى ، حيث يتألف أغلب المجلس البلدي من الاوروبيين ويكون شيخ المدينة دائما فرنسيا وفد أسس هؤلاء الشيوخ جمعية استعمارية تفرض ادارتها على الدولة او الحكومة(المدني، صفحة 100)

حيث كان الشيوخ لا يهتمون ابدا بحقوق المسلمين اذ كانت الانتهاكات تحدث بلا انقطاع وكانت الاموال التي يجمعها النظام من ضرائب المسلمين تخصص في خدمة مصالح الاوروبيين بدلا من استخدامها لتحسين ظروف حياتهم (قداش، صفحة 233) وكانوا ينتخبون مجلسها البلدي بشكل حر ومباشر وفقا للإجراءات التي سيتم شرحها في قسم المجالس المنتخبة وتنتشر هذه البلديات في معظم المدن والقرى الواقعة في بلاد التل وبعض مناطق النجود حتى الان يبلغ عدد هذه البلديات التامة في الجزائر حوالي ثلاثمائة بلدية

ب/ البلديات المختلطة (الممتزجة) :

كانت تشمل المدن والقرى في الجزائر حيث كان يتم حكمها بواسطة موظف يسمى "المدير" أو "الادمستراتور" ويعتمد في عمله على مجلس بلدي يتكون من نواب منتخبين من السكان الأوروبيين إضافة إلى ممثلين عن العنصر الإسلامي مثل القياد ورؤساء الدواوير لكن تم تمثيلهم بشكل ضئيل وقد نص الدستور الجزائري على إلغاء هذا النظام الفاسد ومنح المجلس النيابي الجزائري الحق في وضع نظام جديد يختلف عن البلديات الممتزجة (المدني أ.، الصفحات 77-78)

ج/ البلدية العربية:

ليست كما يوحي اسمها ، فهي لا تتعدى أن تكون مجرد واجهة تحمل هذا الاسم توجد هذه البلديات في المناطق الجنوبية التي تخضع للنفوذ العسكري الفرنسي ، ولا يتم فيها انتخاب أي من السكان فالسلطة الحقيقية في هذه المناطق هي بيد الفرنسيين بينما يعمل المسلمون كمساعدين لتلك السلطة ومنهم "القائد" ، القائد في هذا السياق هو موظف مسلم صغير يتم اختياره في الغالب من بين قدماء المحاربين

ليكون مسؤولاً عن حفظ النظام في القرى والمناطق الريفية مهمة هي تحصيل الضرائب وجمع المجندين لصالح السلطة الاستعمارية ومع ذلك لا يتلقى هذا الموظف راتباً مناسباً من الإدارة الفرنسية بل يكتفي بتجاهل الأساليب غير القانونية التي قد يلجأ إليها لتأمين رزقه وزيادة ثروته على حساب معاناة الفقراء من المسلمين. (المدني ١، الصفحات 102-103)

المبحث الثاني: المراسيم والقوانين الفرنسية خلال فترة الحكم المدني في الجزائر 1872-1931م

مع تثبيت أسس الحكم المدني في الجزائر، باشرت الإدارة الفرنسية في تنظيم شؤون البلاد من خلال إصدار مجموعة من المراسيم والقوانين، التي ركزت بشكل خاص على الجوانب: الإدارية والقضائية والإقتصادية للجزائريين، وفق ما يخدم مصالحها الإستعمارية. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ذكرها:

أولاً: القوانين الادارية:

1 - مرسوم 31 ماي 1870:

وهو قرار أصدره "نابليون الثالث" في الفترة الأخيرة من حكمه، وهذا نتيجة ضغط المستوطنين عليه لرغبتهم في جعل العسكريين أداة قهر ضد السكان لإجبارهم على التخلي عن أراضيهم. ويمكن هذا القرار من تحرير المعمرين من السيطرة العسكرية وهذا في العمالات الثلاث، ليسهل ذلك تسييرهم لشؤون العمالات بأرياحية (بوضرساية، 2012، صفحة 96). ومن هنا يمكن التوصل إلى أن "نابليون الثالث" كان مجبراً على إصدار هذا المرسوم بسبب الضغط الذي كان يتعرض له من قبل المعمرين. ومن جانب آخر تحول الجيش من قوة دفاعية إلى أداة قمع، أو بالأحرى وسيلة لإجبار السكان المحليين على ترك أراضيهم.

2- مرسوم 11 جوان 1870:

مكن هذا القرار المستوطنين من إجراء الإنتخابات في المناطق المدنية، وكذا حرية إختيار ممثلهم في المجالس العمومية. ومع تصاعد التنازلات التي قدمتها حكومة "نابليون الثالث". أخذ الجيش في التفكك بزيادة الإستقالات ومن بينها إستقالة الحاكم العام للجزائر آنذاك "مكماهون" (بوضرساية، 2012، صفحة 97). والتي كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس.

3- مرسوم 4 أكتوبر 1870:

الذي منح للمستوطنين ستة نواب في الجمعية الوطنية الفرنسية. وهو عدد يفوق ما يخولهم إياه قانون الانتخابات (بلاخ ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989 ، صفحة 231). ونجد بأن هذا القرار يكشف عن طبيعة السياسات الإستعمارية الفرنسية، التي فضلت المستوطنين ومنحتهم نفوذا أكبر في صنع القرار.

4- مرسوم 8 أكتوبر 1870:

وكان الهدف من إصدار قرار 8 أكتوبر 1870م. هو تمديد السلطة المدنية الى المجالات الترابية التابعة للقبائل "الواقعة في منطقة الإستيطان". وفق التعريف الذي أُعطي لمعنى "منطقة الاستيطان" يوم 21 ماي 1866. (اجيرون ، 2007 ، صفحة 271) وهنا نرى أنه ساعد السلطة الإستعمارية على توسيع نفوذها الى المناطق الترابية للقبائل. ورغبتها في تفكيك نظامها التقليدي ودمجها في الإدارة الإستعمارية.

5- مرسوم 24 أكتوبر 1870:

قام أعضاء حكومة الدفاع الفرنسي المشكلة على أنقاض إمبراطورية "نابليون" الثالث "بإصدار مرسوم 24 أكتوبر 1870م . وهو قانون صدر بإسم "أودولف كريميو" (شيخ ، 2017 ، صفحة 522) والذي يتضمن تجنيس اليهود الجماعي لتكثير العنصر الأوروبي ، وكان عددهم حوالي 38 ألف شخص. (يحي ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830,1954)، 2007 ، صفحة 28) وبذل "كريميو"¹ (بلاخ ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989 ، صفحة 232) "جهودا كبيرة لتحقيق هذا المشروع (يحي ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830,1954)، 2007 ، صفحة 28). ما زاد من شأنهم وميزهم عن المسلمين من جميع النواحي القانونية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية. وهذا ما أكدته "الدكتور بوضرساية بوعزة" حين قال: "...حاول إدراج يهود الجزائر ضمن مخططه حتى يتمكنوا بدورهم من الحصول على الامتيازات التي هي بحوزة المستوطنين غير اليهود (بوضرساية ، 2012 ، صفحة 98) لكنه عرضهم في المقابل لحملات المستوطنين العدائية في بعض الفترات. (بلاخ ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989 ، 2006 ، الصفحات 232-233)..."

¹ كريميو: إسحاق موشي كريميو (1796_1880). المعروف بأودولف كريميو (crémieuxadolphe). محام وسياسي فرنسي يهودي. إنتخب نائبا منذ العام 1848 مرارا. آخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871، كما تولى وزارة العدل مرتين: أولاها عام 1848 والثانية في حكومة الدفاع الوطني. التي حكمت فرنسا. من 4 سبتمبر 1870 إلى فبراير 1871 أوكلت اليه خلالها إدارة شؤون الجزائر لبضعة أسابيع.

بالإضافة الى ذلك ألغى هذا المرسوم منصب الحاكم العام، مستبدلاً إياه بمنصب حاكم مدني يتولى الإشراف على رؤساء المقاطعات الإدارية، وفي المقابل إقتصر دور القائد العسكري على إدارة المناطق الخاضعة للجيش، دون أن يكون له أي صلاحية للتدخل في الشؤون المدنية. مما عزز هيمنة السلطة المدنية على إدارة البلاد، وقد نص على تقسيم الجزائر الى ثلاث مقاطعات فرنسية: الجزائر. قسنطينة. وهران، حيث يتولى رؤساؤها إنشاء مجالس عامة ينتخب أعضائها من الفرنسيين فقط. مع إحتفاظ وزارة الداخلية بحق تعيين بعض المسلمين في كل مجلس.. (سبع و حوحو ، 2003 ، صفحة 98) وبينت لنا هاته النقطة، بأن تجنيس اليهود سمح لهم بالحصول على الصلاحيات التي حرم منها المسلمون لخضوعهم لعدة قوانين تقيد دورهم في الحياة السياسية والإدارية، ومن جهة أخرى نتكلم عن تقسيم الجزائر الى ثلاث مقاطعات فرنسية، والذي ساعد بل وساهم بشكل كبير في فرض سيطرة المستعمر على مفاصل الحكم بالتوجه نحو إدارة مدنية تخضع مباشرة لوزارة الداخلية الفرنسية .

- ومن ضمن الاحكام التي نص عليها:

1- إقامة نظام مدني في الجزائر، يهدف الى إلحاق هذا البلد العربي الإسلامي بفرنسا، عن طريق القوة العسكرية، وجعله جزء لا يتجزأ منها رغم رفض سكانها الأصليين لهذا الإجراء.

2- تعيين حاكم عام مدني للجزائر تابع لوزارة الداخلية الفرنسية، يعوض الحاكم العام الفرنسي (للجزائر) الذي كان تابعا لوزارة الحربية الفرنسية.

3- منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر، بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية (مادوي، 2022، صفحة 35)

وفي المقابل أقر " بشير بلاح " بأن هذا القانون إحتوى عواقب، وقد أتينا بذكر أهمها: " ... إحكام قبضة الإدارة الإستعمارية على الجزائر، نظرا لإستفادتها من إطلاع اليهود على تفاصيل الخصائص الإجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري. (بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989 ، 2006 ، صفحة 232) .. " .

6- مرسوم 10 نوفمبر 1870:

جاء هذا المرسوم لوضع المناطق العسكرية تحت سلطة ولاية العاصمة ، وقسنطينة ، وهران. (بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989 ، 2006 ، صفحة 232) بمعنى أنه سمح للمستوطنين الاوروبيين

بتعيين الولاية في مناطق الحكم العسكري، مما جعل المدنيين يتحكمون في المسؤولين العسكريين. (مادوي، 2022، صفحة 36)

7- مرسوم 24 ديسمبر 1870:

والذي سمح للمستوطنين الأوروبيين أن يوسعوا نفوذهم في المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون. والتي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف الإدارة الفرنسية، وكذلك إلغاء المكاتب العربية. في المناطق الخاضعة للحكم المدني. (مادوي، 2022، صفحة 36) وهنا نجد أن هذا المرسوم سمح للمستوطنين الأوروبيين، بتوسيع سيطرتهم ونفوذهم في المناطق التي كانت مأهولة بالمسلمين الجزائريين. وكانت هذه المناطق تديرها سابقا شخصيات جزائرية إختارها السلطات الفرنسية. كما أدى هذا الأخير الى إلغاء المكاتب العربية، التي كانت تشرف على شؤون السكان المحليين، وذلك في المناطق التي كانت تخضع للحكم المدني. وقال في هذا الصدد "شارل روبير اجيرون": "... بغرض المزيد من التوسع للمقاطعات المدنية وتزويدها "بالمناطق القبلية المحاذية للمناطق المدنية الموجودة حاليا" (اجيرون، 2007، صفحة 271)

كذلك في نفس المجال نذكر قول "بوضرساية بوعزة": "... من خلال مرسوم 24 ديسمبر 1870م القاضي بإلغاء المناطق العسكرية وتحويلها تدريجيا الى النظام المدني، وبذلك فإن قوانين كريميو كرسست هيمنة المستوطنين في الجزائر التي قسمت على ثلاث عمالات فرنسية...". (بوضرساية، 2012، صفحة 99)

8- مراسيم 1 و 17 جانفي و 6 فيفري 1871:

والتي بموجبها يتم سحب إدارة الأراضي العسكرية من القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وتجعل ضباط المكاتب العربية تابعين لوزارة الداخلية. (بوشو، 2022، صفحة 126) وعليه نستطيع أن نقول أن هذه المراسيم جاءت لتغيير الطريقة التي كانت تُدار بها الأراضي العسكرية. فقد أعادت تنظيم الهيكل الإداري ونقلت المسؤولية من الجانب العسكري إلى الجانب المدني.

9- مرسوم 29 مارس 1871:

لقد أُعتبر إعلان جمهورية الرابع من سبتمبر كقفزة نوعية للمستوطنين، فبفضل هذا التحول استطاعوا تخطي مشروع المملكة العربية. وسارعوا الى تنفيذ "الأمر اليومي"، والذي تمت الموافقة عليه من البرلمان الفرنسي يوم 9 مارس 1870م. وتم البدء في تنفيذ محتوى المشروع الذي أُعد وفق الأمر

اليومي، بإشراف من لجنة تحقيق "راندون وبهيك"، والذي صدر في شكل مرسوم يوم 29 مارس 1871م. (يحي، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830، 1954)، 2007، صفحة 27)

-وقد نص هذا المرسوم على مجموعة من الإجراءات:

- 1 - تقسيم الجزائر الى إقليمين؛ شمالي مدني وجنوبي عسكري.
- 2- يحكم الإقليمين حاكم مدني واسع السلطات يخضع لوزير الداخلية.
- 3- إنشاء مجالس بلدية، وعمالة وفق ما هو موجود في فرنسا. (مادوي، 2022، صفحة 29)
- 4- يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب 9 نواب في البرلمان، و3 في مجلس الشيوخ.
- 5- يتم إنشاء مجالس إستشارية للنظر في شؤونهم الخاصة. (يحي، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830، 1954)، 2007، صفحة 27)

10- قرار 7 جوان 1871:

تم بموجبه تحويل حدود الولايات والدوائر. وذلك من خلال تشكيل وحدات إقليمية تكون أقل من المقاطعات والدوائر. وتم تطبيق هذا المشروع بإنشاء دائرتين (سبع و حوحو، 2003، صفحة 98).

11- قانوني 21 جويلية و 4 سبتمبر 1871:

اللدان سمحا بتأجير الأراضي للمعمرين، بما يقدر ب: 100 ألف هكتار، دون دفع الضرائب (بوضرساية، 2012، صفحة 97). وهنا يتضح لنا جليا، بأن الهدف منهما التشجيع على الإستيطان، وذلك باعفائهم من دفع الضرائب، وتعزيز السيطرة الفرنسية على الأراضي، وخاصة الأراضي الزراعية، مما أدى الى حرمان العديد من الجزائريين من أراضيهم وتحويل ملكيتها الى المعمرين بطرق غير عادلة.

12- مرسوم 19 اوت 1871:

يتضمن مشروع قانون بلدي، من أجل وضع تنظيم خاص للمناطق التي تحتوي على سكان أوروبيين كما إشتراط أن يكون عددهم (100). لتكوين بلدية اذ يتجاوز عدد سكان الأهالي عشر مرات عدد الأوروبيين وقد تم إستبدال نواب الرئيس من الأهالي بفرنسيين. (سبع و حوحو، 2003، صفحة 98) ومن هذا المنطلق نرى أن هذا المرسوم أٌصدر لتنظيم المناطق التي يسكنها الأوروبيون، وهذا لتعزيز سيطرة

المستوطنين الأوروبيين وإعطائهم إمتيازات على حساب الجزائريين ،وما يؤكد هذا هو إستبدال نواب الأهالي الجزائريين بفرنسيين في المجالس البلدية. مما يعكس السياسة الإستعمارية التي تهدف الى إقصاء الجزائريين من الإدارة المحلية.

13- مرسوم 6 أكتوبر 1871:

والذي أعطى الأولوية للمستوطنين الفرنسيين، في الإستفادة من القوانين السابقة.(بوضرساية، 2012، صفحة 97) وعليه يمكن أن نقول بأنه كان خطوة إضافية للتأكيد على حصول المستوطنين على الأولوية من الإستفادة من القوانين السابقة. التي سمحت بتأجير الأراضي دون دفعهم للضرائب. بمعنى آخر نقول أنه في حال وجود تنافس على الأراضي المتاحة بموجب تلك القوانين. كان للمستوطنين الأسبقية في الحصول عليها على حساب السكان المحليين.

14- قانون 24 نوفمبر 1871:

قررت السلطات الإستعمارية الفرنسية إعادة تنظيم المناطق الإدارية في الجزائر. بهدف توحيد الهيكلة الإدارية وتوسيع نطاق سيطرتها خاصة في المناطق الشمالية. ومع بداية 1872م. تم إتخاذ مجموعة من القرارات لزيادة عدد الأقاليم من 72 الى 80. وذلك في إطار تعميم نظام الدوائر الإقليمية. الذي إعتدته فرنسا لإدارة المستعمرات بشكل أكثر إحكاما.

- عمالة الجزائر: تحتوي على اثنتي عشرة دائرة إقليمية.

- عمالة قسنطينة: تحتوي على ستة عشر دائرة إقليمية .

- وقبل 1 فيفري 1873م: كانت توجد دائرتين بكل من أقبو والقل.(سبع و حوحو ، 2003 ، صفحة 98)

من هنا يمكن القول بأن هذه التغييرات تعكس سعي السلطات الفرنسية الى إحكام قبضتها على البلاد من خلال إعادة تقسيم إداري مدروس ما يسهل عملية السيطرة والرقابة. كما شهدت بعض المناطق تقليصا في عدد الدوائر.

15- قرار 20 فيفري 1873:

بعد صدور هذا القرار تم الإعتراف بـ 6 مناطق إقليمية تلية. ولم يتوقف "de gueydon" عند هذا الحد إذ لم يلبث. بعد أن تحصل على المصادقة على الدوائر الإقليمية المنشأة وعددها (26). أن شرع في التحضير

لإنشاء 31 دائرة إقليمية أخرى، في عمالة قسنطينة وحدها. وطالب بتصحيح حدود بعض الدوائر الإقليمية لأن بعض القبائل المتكاملة وجدت نفسها مقسومة إلى جهتين إداريتين. (اجيرون ، 2007 ، صفحة 276)

إذا من خلال هذا القرار الذي كان بمثابة خطوة نحو تنظيم المناطق الإقليمية. حيث تم الاعتراف بست مناطق كاملة. لكن ذلك لم يكن كافيا. فتمت الموافقة على 26 دائرة إقليمية جديدة مع التخطيط لإضافة 31 أخرى مخصصة لقسنطينة.

16- قرار 22 جويلية 1874:

أكد هذا القانون على ضرورة تحديد صلاحيات اللجنة البلدية ضمن قرارات إنشاء البلديات المختلطة. بحيث تتناسب مع عدد الدواوير ومراكز الاستيطان. لكن التقيد الصارم بنسبة التمثيل كان سيجعل الفرنسيين في وضع الأقلية داخل هذه المجالس. مما دفع مجلس الحكومة إلى فرض المعادلة بين الطرفين. وتم تطبيق هذا القرار حتى في المناطق التي لم يكن بها مستوطنون فرنسيون. حيث لجأت السلطات إلى جلب ممثلين فرنسيين من بلديات أخرى لضمان تفوق العنصر الاستعماري في المجالس المحلية. (اجيرون ، 2007 ، صفحة 289)

ما يعني أنه يعكس النهج الإستعماري في فرض السيطرة على المجالس البلدية المختلطة في الجزائر. كما حاولت السلطات الفرنسية ضمان حضور قوي للمستوطنين. حتى في المناطق التي كانوا يشكلون فيها أقلية. لتحقيق ذلك لجأ مجلس الحكومة إلى ما يسمى المعادلة. حيث تم منح الفرنسيين تمثيلا متفوقا على الجزائريين. ولتحقيق ذلك. لجأت الإدارة إلى إستقدام ممثلين فرنسيين من بلديات أخرى لضمان تفوق العنصر الاستعماري.

17- قرار 24 ديسمبر 1875:

وهو قرار أصدره الحاكم العام لتسوية التغييرات الإدارية التي طرأت قبل عامين من هذا التاريخ. حيث نص القرار على إستبدال تسمية دائرة إقليمية بمصطلح بلدية مختلطة. مما أدى إلى إعادة تنظيم الهيكلية الإدارية. ووفقا لهذا التوجه. قامت دائرة "شانزي" بوضع خطة منظمة تهدف إلى إنشاء بلديات مختلطة جديدة بمعدل يتراوح بين 8 و 10 بلديات سنويا (اجيرون ، 2007 ، الصفحات 289-290)

ومنه نفهم أنه يعكس رغبة فرنسا في فرض الهيمنة الادارية على الجزائر فبداية بإلغاء النظام السابق للدوائر الاقليمية وإستبداله بالبلديات المختلطة. في خطوة تهدف الى تعزيز سيطرة المستوطنين على الادارة المحلية. حيث وضعت دائرة شانزي مخططا مدروسا بإنشاء بلديات مختلطة بوتيرة سريعة. تتراوح بين 8 و10 بلديات سنويا وهذا لضمان إستمرار نفوذها وتقليص أي دور حقيقي للاهالي الجزائريين في إدارة شؤونهم المحلية.

18- مرسوم 23 سبتمبر 1875:

أعتمد هذا القانون كأساس لتنظيم المجالس العامة في الجزائر. حيث قسم الأعضاء الى فئتين: فرنسيين وجزائريين. ومع ذلك كانت تركيبة المجلس تميل بشكل واضح لصالح المستشارين الأوروبيين. إذ إستحوذ الفرنسيون على أغلبية ساحقة من المقاعد. تتراوح بين 4\5 و6\5. أما بالنسبة للأعضاء الأوروبيين. فقد حددت مدة عضويتهم بست سنوات، مع إمكانية تجديد نصف المقاعد كل ثلاث سنوات. ومع تزايد عدد الأوروبيين. إرتفع عدد نواب المجالس العامة. حيث زاد في الجزائر وقسنطينة من 26 الى 31 بين عامي 1871 و1889. وفي وهران إرتفع العدد من 24 الى 27. (بوشو، 2022، الصفحات 127-128)

ويمكن القول أن هذا القانون كرس هيمنة الأوروبيين، على المجالس العامة في الجزائر. حيث قسم الأعضاء الى فرنسيين وجزائريين. لكن الفرنسيين شكلوا الأغلبية المطلقة. مما منحهم السيطرة الكاملة على القرارات. كما منح للأعضاء الأوروبيين عضوية لمدة ست سنوات. مع إمكانية تجديد نصف المقاعد كل ثلاث سنوات لضمان إستمرارية نفوذهم. ومع تزايد أعداد المستوطنين. زاد عدد ممثليهم في المجالس.

19- قرار 30 ديسمبر 1876:

والذي فرض أن يتم إختيار الإداريين. في البلديات المختلطة من سلك الموظفين في الإدارة المدنية ممن قضى في الوظيفة سنتين على الأقل، أو من سلك الضباط أو ضباط الصف المقترحين من طرف جنرالات القطاعات. الشرط الوحيد هو إتقان اللغة العربية الدارجة ولا يخضع المرشح للوظيفة لأية مسابقة أو إختبار. (اجيرون، 2007، صفحة 290)

ويمكن أن نقول خلال هذه النقطة أن هذا القرار فرض أن يكون الإداريون في البلديات المختلطة من موظفي الادارة المدنية ذوي خبرة، لا تقل عن سنتين. أو من الضباط أو ضباط الصف الذين يرشحهم الجنرالات، دون الحاجة لإجتياز أي مسابقة أو إختبار. باستثناء إتقان اللغة العربية الدارجة.

20 - قوانين الانديجينا الزجرية:

أصدرت يوم 28 جوان 1881 وجاءت تحت إسم "قانون الأهالي" وهي تعني بالفرنسية "l'indigénat"، ومعناه الحقيقي: الأهلي صاحب البلاد الحقيقي أما في المصطلحات الفرنسية فقد أصبح مرادفا لمفردات الإحتقار وأُطلق اللفظ على الأهالي من سكان الجزائر دون غيرهم. من المستوطنين الفرنسيين الأوروبيين (مادوي، 2022، صفحة 38). كما جاء في "قول احمد توافيق المدني"... وكانت لهم قوانين زاجرة. سنت للبطش بهم ومنع كل حق عنهم. تدعى قوانين المدجنين الانديجينا التي لا يعرف العالم لها مثيلا...". (المدني أ.، صفحة 99)

وهي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية التي لاصلة لها بالقانون العام والتي بذلت السلطات الاستعمارية جهودا لتطويرها. وبموجبه تم تحديد 41 مخالفة خاصة بالأهالي وتم تقليصها الى 21 مخالفة في 1891. لتأخذ صبغتها النهائية في 1897. (يحي، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830، 1954)، 2007، صفحة 38)

- بعض الجنح من قانون الاهالي: (تطرقنا لأهمها)

✚ كلام ضد فرنسا والحكومة.

✚ تأخر في دفع الضرائب.

✚ إخفاء المادة القابلة للضريبة وكذلك حيازة حيوانات ضائعة اكثر من 24 ساعة.

✚ إيواء أي شخص أجنبي يتحرك بدون رخصة في أماكن محظورة.

✚ الذهاب من البلدية دون إنذار. التنقل من الإقامة بدون جواز سفر.

✚ إجتماع بدون رخصة لأكثر من عشرين شخصا بمناسبة زردة او زيارة (حج او اكل عمومي).

✚ فتح أي مؤسسة دينية أو تعليمية بدون رخصة. (قداش، الصفحات 243-244)

21- مرسوم 26 اوت 1881:

الذي جعل جميع المصالح الإدارية في الجزائر ملحقة بباريس وهكذا أصبح دور الحاكم العام شكليا حيث يقوم بنقل الأوامر من باريس الى الجزائر (مادوي، 2022، صفحة 39) وما نلاحظه هنا ان هذا المرسوم أكد على تبعية الإدارة الجزائرية لباريس بشكل كامل. مما جعل الحاكم العام مجرد وسيط ينقل القرارات الفرنسية دون أن تكون له سلطة حقيقية على تسيير شؤون البلاد.

22- مرسوم 7 افريل 1884:

نص هذا الاخير على تحديد عدد المستشارين البلديين من الالهاليين ستة على الاكثر علما لا يزيد عدد هم على ريعا أعضاء المجل
س البلديولا يشتركونا فيا انتخاب رؤساء البلديات ونواهم داخل المجلس.(يجي، سياسة التسلط الاستعماري و
الحركة الوطنية (1830,1954)، 2007، صفحة 30)

23- قانون 31 ديسمبر 1896:

ونص هذا القانون أو المرسوم على إعادة سلطة الوالي العام على جميع الإدارات في الجزائر ما عدا الخزينة
العامة. والجمارك. والشؤون الدينية والقضاء الفرنسي.(يجي، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة
الوطنية (1830,1954)، 2007، صفحة 31) وهذا ما يوضح لنا أن هذا القانون أعاد تركيز السلطة في يد
والي العام بالجزائر. ما جعله مسؤولا عن معظم الإدارات الحكومية بإستثناء بعض القطاعات
الحساسة التي بقيت تحت الإدارة المباشرة للسلطات الفرنسية.

24- مرسوم 24 سبتمبر 1908:

بموجب هذا المرسوم تم إستبدال نظام التعيين بنظام الإنتخاب. حيث تقرر إنتخاب ستة نواب لكل
قسم عبر هيئة إنتخابية محدودة للغاية. وبدلا من الإستناد الى الهيئات الإنتخابية البلدية. التي كانت تضم
حوالي 60.000 منتخب. إختارت السلطات الفرنسية هيئة النواب المالية. التي لم يتجاوز عدد أعضائها
5.000 ناخب. من بينهم مالا يقل عن 10.60 قايذا.(بوشو، 2022، صفحة 128)

يمكن القول أن هذا المرسوم أدى الى تغيير آلية إختيار النواب من التعيين الى الإنتخاب. فقد تم تحديد
ستة نواب لكل قسم، لكن الإنتخابات لم تكن مفتوحة للجميع بل إقتصرت على فئة محدودة جدا. فبدلا
من الاعتماد على الهيئات البلدية والتي تضم بدورها 60.000 منتخبا. فضلت السلطات الفرنسية تقليص
عدد الناخبين الى 5.000 فقط.

25 - قانون التجنيد الاجباري 1912:

وهو قانون سياسي أصدره البرلمان الفرنسي في 3 فيفري 1912، وينص على إلزام الجزائريين بأداء
الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي بإعتبارهم رعايا فرنسيين، وجاء هذا القانون بعد جدل واسع
وتباين في الآراء بين الأوساط السياسية والعسكرية، حيث طرحت عدة مشاريع لتجنيد الجزائريين منذ

النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين (آيت حبوش ، 2018 ، صفحة 279). وقد نص القانون على:

- + تجنيد الشباب الجزائري البالغ 18 سنة.
- + الجزائري يجند لثلاث سنوات اما الفرنسي سنتين.
- + قابلية تعويض شخص باخر ودفع مبلغ مالي من قبل المعني.

- انتشرت الإحتجاجات والمظاهرات. والتي قوبلت بالإعتقالات والنفى. ورغم المقاومة الكبيرة فرضت فرنسا هذا القانون في النهاية. (بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989 ، الصفحات 237-238)

إذن يمكن القول أن هذا القانون صدر وسط اضطرابات ورفض شعبي واسع، حيث فرض القانون على الشبان الجزائريين الخدمة العسكرية الإلزامية ابتداء من سن 18. لمدة ثلاث سنوات. في حين خدم الفرنسيون لمدة سنتين فقط. ما كشف عن تمييز عنصري واستغلال إستعماري. وأدى الى تصاعد المقاومة ورفض التجنيد.

ثانيا: قوانين النظام القضائي

1- مرسوم 28 أكتوبر 1870:

والذي يقضي بتشكيل هيئات قضائية ضمن المحاكم الجنائية، والتي تقتصر عضويتها على المستوطنين والمهود، ونتيجة لذلك أصبح المسلمون يواجهون المحاكمة أمام خصومهم الدينيين والعرقين. مما أدى الى إصدار أحكام جائرة. ومن أبرزها حكم الإعدام بحق 71 جزائريا عام 1872 وهذا نتيجة إتهامهم بإشعال حرائق الغابات. وذلك بغرض ترهيب وتخويف الآخرين. (بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989 ، صفحة 238)

وما يمكن قوله هنا أنه كان لهذا القانون أثر عميق إذ حول القضاء من أداة لتحقيق العدالة الى وسيلة لقمع الجزائريين ومعاقبتهم بيد خصومهم ، ناهيك عن الأحكام القاسية والغير منصفة مثل إعدام 71 جزائريا، كما ذكرنا سابقا وهذا ما يعني تجريدهم من أي حماية قانونية

2- مرسوم 29 اوت 1874:

والذي حدد مهام القضاء الإسلامي ببلاد القبائل في قضايا الصلح فقط، وإستبدال المحاكم الإسلامية بها بنظام الجماعة الأهلية المستمدة من الأعراف والتقاليد، وتقليص عدد القضاة المسلمين من 184 الى

80 قاضيا فقط (بشكر ، 2021-2022، صفحة 23) اذا يكشف هذا الاجراء عن إستراتيجية إستعمارية مدروسة لتقويض النظام القضائي الاسلامي، وإستبداله ببدائل تخدم المصالح الفرنسية وتكرس السيطرة على السكان المحليين.

3- مرسوم 10 سبتمبر 1885:

وهو قرار أصدرته السلطات الإستعمارية والذي يحرم القضاة المسلمين النظر في قضايا العقارات والملكية. وجعلت ذلك من إختصاص قضاة الصلح الفرنسيين.(يعني، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830,1954)، 2007، صفحة 40)

4- قرار 25 ماي 1892:

صدر القرار ليجرد القضاء الإسلامي من كافة صلاحياته. وحصر دور القضاة المسلمين في الفصل في قضايا الزواج والموارث فقط.مع الزامهم بتنفيذ أحكام قضاة الصلح الفرنسيين.(بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989، صفحة 239) إذن فهذا القرار جاء بهدف تقويض النظام القضائي الاسلامي. وإحكام سيطرة القضاء الفرنسي على جميع المسائل القانونية.مما أسهم في تهميش القضاة المسلمين

مرسوم 22 مارس 1905:

والقاضي بتشكيل لجنة من رجال القانون برئاسة عميد كلية الحقوق (الفرنسي).مهمتها إعداد مشروع تمهيدي لتقنين أحكام الشريعة الاسلامية.بغرض تشويه وتحريف هذه الشريعة.(بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989، صفحة 239) وهنا نقولأن فرنسا قد سعت من خلال هذا القانون الى تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وإعادة صياغتها بما يتناسب والسياسة الاستعمارية.

5- قرار 1896:

أخضع هذا القرار المحاكم الشرعية الإسلامية للوالي العام،وعملت الإدارة الإستعمارية على إسناد وظائف القضاء الإسلامي الى عملاء عديبي الثقافة والمعرفة.بل وحتى الأخلاق الحسنة.(يعني، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830,1954)، 2007، صفحة 41) يمكن القولأنه بموجبه تم جعل المحاكم الشرعية تحت إشراف الوالي العام.وأسندت مهام القضاء الإسلامي الى أشخاص عديبي الكفاءة وإفتقارهم الى الأخلاق الحسنة

7- قانون المحاكم الردعية 1902:

يعد من أبرز المراسيم التي طبعت مطلع القرن العشرين. إذ تم إقرار هذه المحاكم بموجب مرسوم بتاريخ 29 مارس 1902. ثم جرى تعديله بمرسوم آخر في 9 أوت 1903، قبل أن تثبت هذه المراسيم بشكل نهائي في 13 مارس 1904. رغم تعارضها مع القانون الفرنسي. وقد جاءت هذه المحاكم استجابة لمطالب المجالس المالية والمفوضين الماليين الأوروبيين. الذين دعوا إلى إنشاء محاكم خاصة بالأهالي دون غيرهم. عرفت باسم المحاكم الزجرية. وجاءت بديلا عن المحاكم العادية. كانت ترأس من قبل شيخ البلدية ويمثل فيها أحد موظفي الإدارة بدلا من قضاة الصلح. وقد جاء تأسيسها نتيجة لانتفاضتي عين ترك وعين بسام. ما دفع الساسة الفرنسيين إلى الضغط على الهيئة التشريعية لإصدار هذه المراسيم. (مادوي، 2022، الصفحات 40-41)

في هذا الصدد نقول أن هذه المحاكم أنشأت خصيصا لمحاكمة الأهالي الجزائريين.

8- مرسوم 06 فيفري 1919:

ينص على منح المسؤولية الكاملة لرئاسة البلديات إلى معمرين فرنسيين. بالإضافة إلى تعيين نائب خاص من أصل فرنسي على رأس كل مركز إستيطاني. يتولى هذا النائب مهام ضابط الحالة المدنية وضابط الشرطة القضائية في آن واحد. ويكون مسؤولا عن تنفيذ القوانين والتنظيمات. وبذلك كانت جميع البلديات ذات الصلاحيات الكاملة تحت قيادة فرنسية. ولم يكن هناك أي جزائري يشغل هذا المنصب. حتى البلديات المختلطة كانت تدار من قبل نائب خاص فرنسي. كما تشير الوثائق الرسمية لحكومة الاحتلال. التي تشمل القوائم الاسمية لرؤساء ونواب البلديات ذات الصلاحيات الكاملة. (بن داهة، 2013، صفحة 51)

ومن هذا المنطلق نرى أنه فرض سيطرة كاملة للمستعمرين الفرنسيين على البلديات في الجزائر. حيث كانت جميع المناصب القيادية في البلديات. بما في ذلك رؤساء ونواب البلديات حكرا على الفرنسيين دون أي مشاركة جزائرية.

بعد دراسة هذا الفصل يبدو لنا أن التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني في الجزائر كان يهدف إلى تعزيز السيطرة الفرنسية وتأكيد الهيمنة الاستعمارية، حيث سعت الإدارة الفرنسية إلى إضفاء الشرعية على وجودها من خلال إطار قانوني أكثر تنظيما. إذ يمكن أن نقول أن هذا التحول لم يكن في مصلحة الجزائريين بقدر ما كان يعزز من مصالح فرنسا الاستعمارية. خاصة في التمثيلات النيابية.

الفصل الثاني

العلماء الجزائريون ونشاطهم

(1931/1870)

المبحث الأول: الوضعية العامة للتعليم بالجزائر

أولاً: المؤسسات التعليمية الدينية (التقليدية)

شهدت المؤسسات التعليمية انتشاراً واسعاً في الأحياء والمدن و المداشر قبل الاحتلال الفرنسي وهذا حسب تصريحات المحتلين تلك الفترة، وقد تميزت تلك المؤسسات باستقلالية عن السلطة العثمانية، وكان مصدر تمويلها الأوقاف ولهذا فإن مصيرها بعد الاستعمار الفرنسي ارتبط بمصير تلك الأوقاف ؛ حيث أصدرت إدارة الاحتلال قرار في 7 ديسمبر 1830 ، بموجبه أصبحت كل الأوقاف ملكاً للدولة وتابعة لمصلحة الدومين أملاك الدولة، وسنباشر في معرفة وضعية تلك المؤسسات، خلال خمسين سنة الأولى من الاحتلال الفرنسي والمتمثلة ؛ في كل من المساجد والكتاتيب و المدارس وكآخر وأهم عنصر وهو الزوايا.

• **المساجد:** يعرف المسجد على أنه مكان للعبادة وأداء الصلوات وقراءة القرآن وحلقات الذكر بل ان المسجد في بداية الاسلام مؤسسة قائمة يعالج فيه أمور المسلمين في الدنيا والمرتبطة بالآخرة، كما أن الله يدعو المسلمين للصلاة في المساجد فأجرها مضاعف عن الصلاة في البيوت، ولهذا فإن انتشارها في الجزائر كان أمر طبيعي، فلا يوجد حتى إلا ويحتوي على مسجد، إما أن يكون مخصص للصلوات فقط أو مخصص للصلوات وصلاة الجمعة والإحصائيات المقدمة عن عدد المساجد أثناء احتلال الجزائر غير دقيقة نظراً لمساحة الجزائر وعدد أحياء مدنها وأريافها.(مريوش ، صفحة 18)

• **الكتاتيب:** تعد الكتاتيب من أشكال مؤسسات التعليم الابتدائي التقليدية، وقد انتشرت في الماضي في القرى والمدن بمختلف الأحياء كانت تستقبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة، ويشرف عليها معلم تختلف تسميته من منطقة لأخرى، وقد يساعده أحياناً بعض الطلبة من حفظة القرآن الكريم وكان الأطفال يجلسون على الأرض، معتقدين أن هذا الوضع يعكس الخشوع المناسب للعبادة، وتقرباً من الله الذي يحب أن يرى عباده في هيئة التواضع والخشوع.(دخية، 2015، صفحة 21)

• **المدارس:** تعتبر المدارس مؤسسات علمية دينية تثقيفية فمن وظائفها تعليم مختلف العلوم الأدبية والدينية، إضافة إلى تعليم الحساب وقد اشتهرت المدارس في معظم المدن الجزائرية، مثل: قسنطينة ومازونة و تلمسان وهران، وتتكون هيئة التدريس من أساتذة متفرعين، يتقاضون رواتبهم من الأوقاف المحبوسة على المساجد والزوايا و المدارس ، ومن المواد التي كان يدرس أساتذة المدارس متمثلة في كل من: القواعد والمنطق والميتافيزيقا والحقوق، ثم تأتي الهندسة و علم الفلك وعلم الجداول وهذا

الأخير يساعد على تحديد مواقيت الصلاة الشرعية الخمس بكيفية دقيقة، ويكتمل التعليم بعلم الصخور الزخرفة المخطوطات، تتموقع أغلب المدارس بجانب المساجد فحسب ما جاء في تقرير ديشي يقول: "أن كل مسجد يحتوي على مدرسة للتعليم في مدينة الجزائر، وقد تم انشاء الزوايا لإيواء الطلبة وعددها ستة. (اجيرون ، 2007 ، الصفحات 106-107)

- الزوايا: عبارة عن مركز يستقبل فيه طلبة العلم عرفت انتشارا واسعا في الأرياف وكانت تساهم في تكوين الأجيال الصاعدة وتحضر الشباب قصد إرسال أحسنهم لإتمام الدراسة في كل من تونس أو المغرب الأقصى، وتعتبر هي مركز تشويش ضد الاستعمار، وفي إحصاء يرجع إلى سنة 1851، جاء أن عدد تلاميذ الزوايا في الأرياف 8.347 متعلما وعدد الزوايا 593 زاوية، وكان برنامجها هو تعليم الفقه والنحو والتاريخ الاسلامي والأدب، ويدخلها التلاميذ الذين أنهموا المرحلة الأولى، أي بعد حفظ القرآن ومعرفة الحساب. ويتحدث تقرير آخر يرجع إلى سنة 1840 عن الزوايا الريفية.

ثانيا: مراحل السياسة التعليمية في الجزائر 1931/1870

المرحلة الأولى 1870/1850:

انطلق التعليم الابتدائي الحكومي في البداية تحت اسم " المدرسة العربية الفرنسية. خلال عهد نابليون الثالث Napoléon الذي أراد منح مكانة للجزائريين بعد أن استتب له الأمن وصار يفكر في التسيير المستقبلي للجزائر، فأنشئت ست مدارس بمقتضى مرسوم أصدره في: 14 جويلية 1850م وبنهاية المرحلة الثانية صارت 19 مدرسة حيث تم إلحاق 14 مدرسة بالأكاديمية وأصبحت مدمجة في إطار مدارس التعليم العام ومناهجه. (قنان، 2009، صفحة 63)

لقد ارتبطت هذه المدارس بانعكاسات النظام الحاكم في فرنسا ، سجلت المرحلة الأولى (1850 الى 1870) نقلة نوعية وبالرغم ان هذه الفترة شهدت هدوءا نسبيا للمقاومة الشعبية المسلحة، مما جعل الإدارة الاستعمارية تنشئ 34 مدرسة خلال هذه الفترة، رغم انها تلقن التلميذ مبادئ أولية بسيطة، ولقد كان لإدخال اللغة العربية إلى جانب الفرنسية أثر ايجابي عند الجزائريين مما حفزهم الى الانخراط في هذا النوع من التعليم المزدوج، ورغم هذا نلاحظ من خلال الجدول اسفله سنة 1857م تناقص في عدد المدارس بسبب دمج اقسام في 3 بعضها البعض بالرغم من ضالة هياكل هذا التعليم.(قنان، 2009، صفحة 17)

فكرت الإدارة الفرنسية بعد مرور عشرين سنة على إحتلال الجزائر في تنظيم تعليم فرنسي للأهالي الجزائريين في إطار توسيع دائرة إنشاء المدارس، بهدف عرقلة تعليم اللغة العربية التي هي لغة الأباء والأجداد ، لهذا قامت بوضع سياسة تعليمية قائمة على نظرية تربوية ومناهج ومؤسسات تعليمية موجهة للأهالي خصيصا حيث شرعت في تطبيقها من خلال: (اجيرون ، 2007، صفحة 582)

أ. المدارس العربية الفرنسية:

تأسست المدارس العربية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية بموجب مرسوم 14 جويلية 1850م غير أنها لم تنتشر وتنظم على أساس علمي إلا في عهد الإمبراطورية وكان الغرض الأساسي من تأسيسها ذا طابع سيا سي أكثر منه تثقيفي بإعتبار المدرسة وسيلة الحكم والسيطرة ومحاربة المدارس العربية الإسلامية.

نص هذا المرسوم على إنشاء 06 مدارس إبتدائية في كل مدن الجزائر، قسنطينة وهران، عنابة، مستغانم يعلم بها مدرسان الأول جزائري ويداوم صباحا والثاني أوروبي ويداوم مساء، ويتم تعيينهما من طرف الوالي العام.(لونيسي، 2019م، صفحة 24)

ب. المدارس الشرعية الثلاث:

ابتداء من سنة 1850 عملت السلطات الفرنسية على إقامة منظومة تربوية بديلة عن المنظومة التربوية التي كانت موجودة من قبل، بأصدار مرسوم 30-09-1850م الذي ينص على إنشاء ثلاث مدارس إسلامية حكومية في كل من تلمسان المدية وقسنطينة.(خليل، 2007-2008، صفحة 68)

تأسست هذه المدارس بإقتراح من وزير الحربية الفرنسية لرئيس الجمهورية نابليون الثالث Napoléon بإنشاء ثلاثة مدارس إسلامية مدرسة في كل مقاطعة وذكر أن القادة العسكريين في المقاطعات الثلاث مجتمعين على ضرورة التكفل وبصفة مستعجلة بالتعليم الذي ترك في حالة إهمال تام، ويرى هؤلاء القادة أن التكفل بالمستويات التعليمية الثلاث الإبتدائي الثانوي والعالي هي أفضل طريقة لمعالجة مسألة التعليم.(جفلول، 1988، صفحة 61)

ج. المعاهد العربية الفرنسية:

لقد شملت عملية تنظيم التعليم الخاص بالجزائريين المستوى الثانوي أيضا قصد توفير مقاعد دراسية لخريجي المدارس العربية الفرنسية لنشر التعليم بين أبناء العائلات المتنفذة والفئات العليا في المجتمع وتكوين نخبة جزائرية مثقفة باللغتين العربية والفرنسية في إطار الاندماج الثقافي.(الخطيب، 1985، صفحة 62)

أنشئ هذا المعهد بموجب المرسوم المؤرخ في 3 مارس 1857 بمدينة الجزائر، وبدأ التدريس فيه باللغة الفرنسية وقد كان من أوائل الملتحقين به، عند افتتاحه مطلع عام 1858، أبناء كبار المسؤولين الجزائريين والعائلات الثرية، إلى جانب أبناء الفرنسيين.

وفي العام ذاته، خُطط لاستقبال 150 تلميذاً من أبناء الضباط والموظفين المحليين، كما فُتح باب التسجيل فيه لتلاميذ مسلمين ضمن نظام "الداخلي الخارجي"، مقابل مبالغ مالية محددة، نظراً لكون التعليم فيه غير مجاني، على خلاف ما هو معمول به في المدارس الابتدائية، وهو ما حال دون التحاق العديد من الطلاب الفقراء الذين حالت ظروفهم المادية دون مواصلة دراستهم (الخطيب، 1985، صفحة 62)

كما فُتح المعهد أيضاً أمام الشباب الأوروبيين الراغبين في تعلم لغة العربية وقد استقبل المعهد التلاميذ ابتداءً من سن التاسعة إلى الحادية عشرة بالنسبة للممنوحين، وإلى سن الثانية عشر لغيرهم، وكان مسار الدراسة فيه ينتهي باجتياز امتحان يؤهل الناجحين للحصول على شهادة البكالوريا.

المرحلة الثانية من 1871 م إلى 1882 م:

تم إغلاق عدد كبير من هذه المدارس نتيجة لتنامي نفوذ المستوطنين بعد قيام الجمهورية الثالثة، أو ما تسميه المدرسة التاريخية الفرنسية "قيام الحكم المدني" وقد تم استغلال اندلاع ثورة الشيخ المقراني سنة 1871، (ابو القاسم، 2011، صفحة 335) بمشاركة شيخ الطريقة الرحمانية الشيخ الحداد، كذريعة لهذا الإغلاق، رغم أن هذه المقاومة لم تدم طويلاً. في أعقاب ذلك، فرضت الإدارة الاستعمارية مجموعة من العقوبات القاسية على السكان، تمثلت في إصدار مجموعة من المراسيم الردعية، من بينها "قانون الأهالي (الأنديجينا) 1881 و"قانون فارني 1879"، مما أدى إلى تقليص عدد المدارس إلى النصف، إذ لم يتبق منها سوى 16 مدرسة بنهاية هذه المرحلة.

ويذكر المؤرخ جمال قنان في كتابه: فقد ألحقت أربعة عشر مدرسة عربية فرنسية بالتعليم العام، أما الباقي فإما أهمل أو بقي تحت إشراف السلطة العسكرية"، وفي الوقت ذاته، توسعت الإدارة الاستعمارية في إنشاء المدارس اللائكية والدينية، خاصة بعد أن قام الوالي "دقيدون" بإغلاق المدارس العربية الفرنسية، إلى جانب الزوايا ومدارس التعليم التقليدي بمنطقة القبائل. (قنان، 2009، صفحة 63)

وقد استغل الكاردينال "لافجييري" هذا الفراغ، فعمد إلى التقرب من الأهالي بفتح مدارس يديرها الآباء البيض، متبعاً أسلوب حياة مشابه لهم لكسب ثقتهم. وبموجب قرار صادر في 15 أوت 1875، أصبح

الإشراف على المدارس مشتركاً بين السلطة المدنية التي تولت التنظيم الداخلي وتسيير الدروس، والسلطة العسكرية التي كانت مسؤولة عن المراقبة السياسية والإدارية كما أصبح الوالي العام يحل محل وزير الحربية في هذا الإطار ومع نهاية سبعينات القرن التاسع عشر، بلغ عدد التلاميذ الجزائريين في المدارس الابتدائية 2378 تلميذاً، من بينهم 176 فتاة، موزعين بين مدارس التعليم العام والتعليم الحر. (قنان، 2009، صفحة 66)

المرحلة الثالثة 1883م إلى 1891م:

في هذه المرحلة، استمر التعليم الأهلي في مواجهة العديد من العراقيل، حيث مارس المستوطنون ضغوطاً مكثفة لتعطيل تقدمه. تمثلت هذه الضغوط في فرض مناهج محددة، وتقييد مواد الامتحانات، والتحكم في نوعية الشهادات الممنوحة، ما أدى إلى الحد من مستوى التعليم وجعله خالياً من القيمة العلمية، خاصة مع إقصاء اللغة العربية من البرامج الدراسية، ما حوّل هذا التعليم إلى مجرد عملية شكلية دون مضمون.

كما برزت خلافات بين المستوطنين وإدارة الاحتلال بشأن تنظيم التعليم، وبلغت هذه الخلافات ذروتها مع صدور مرسوم حكومي في 13 فيفري 1883، عرف باسم مرسوم "فيرى" (Jules Ferry)، والذي وضع الأسس الأولى لنظام التعليم العمومي. خصص المرسوم فصلاً كاملاً للتعليم الأهلي، حيث نص على أن البرامج الرسمية لا تتضمن تدريس اللغة العربية، وأقر إجبارية التعليم ومجانيته للأطفال من سن 6 إلى 13 سنة، دون تمييز، مع ضمان حقهم في الالتحاق بالمدارس الأوروبية في مختلف أنواع البلديات: كاملة الصلاحيات، المختلطة، أو المخصصة للجزائريين، وهو ما منح هذا التعليم طابعاً حضارياً وثقافياً جديداً.

ورغم بروز بعض مظاهر الرفض من قبل السكان المحليين، إلا أن بعض الشخصيات الإصلاحية دعمت هذا التوجه، وشجعت الأهالي على إرسال أبنائهم إلى المدارس، مع المطالبة في ذات الوقت بإدراج اللغة العربية ضمن المناهج التعليمية. (قنان، 2009، صفحة 67)

وفي 09 ديسمبر 1887م صدر مرسوم 16 يناير 1850م استجابة لضغط الفلاحين والمستوطنين جاء ليؤكد المرسوم السابق وجاء كحل وسط بين من يرى بتعليم الأهالي ومن يرى بعكس ذلك إلا أن المميز فيه انه نص على أن كل المدارس مفتوحة للجزائريين مثل الأوربيين، وقسم المدارس الأهلية إلى ثلاثة وهي: مدرسة التعليم العام و المدرسة المركزية الأهلية و المدرسة التحضيرية الأهلية، لقد أحدث هذا المرسوم شهادتين في الابتدائي وهما شهادة التعليم الابتدائي الأولى و شهادة التعليم الابتدائي العالي إضافة إلى تضمينه المجموعة من العقوبات للرافضين لتدريس أبنائهم التي تعززت أيضا في مرسوم 1892م.

هذه المرحلة الثالثة 1892م إلى 1944م تحدث عن استكمال التعليم الأهلي وشكله النهائي، بعد صدور عدة مراسم تؤكد أن مدارس التعليم العام مفتوحة أمام الأطفال الجزائريين مثلهم مثل الأطفال الفرنسيين، إلا أن الواقع العملي يثبت العكس وهذا ما يؤكد وتوزيع المدارس على المقاطعات، كما يبين لنا المؤرخ المناهج الدراسية وكذا تقسيم المرحلة الابتدائية إلى ثلاثة أطوار غير متواصلة ليصعب مواصلة التعليم نظرا للبعد الجغرافي بين هذه المدارس، كما أن التعليم الأهلي تميز أساسا بالتركيز على الحصوص الخاصة بالزراعة والأشغال اليدوية وتعدد أطراف المفتشين بهذه المدارس وعدم الاهتمام بالهيئة التدريسية، ولم تزد الميزانية لفتح مدارس جديدة. (قنان، 2009، صفحة 92)

افرز التقرير الذي قدمه كومب حول التعليم الأهلي سنة 1892م مرسوما جديدا صدر في 18 أكتوبر من نفس السنة حيث قسم التعليم الأهلي الى ثلاث أطوار التحضيري والابتدائي والأول والأوسط وركز على توجيه التعليم وجهة عملية أي كانا تطبيقيا مهنيا.

البرامج التعليمية:

كانت برامج المدارس الجزائرية تنشأ وفق مرسوم (18/10/1892) تحقيق الأهداف التالية: (حلوش، 1999، صفحة 176)

- تعليم الجزائريين اللغة الفرنسية الدارجة لتسهيل الاتصال مع الأوروبيين.
 - تلقينهم حب فرنسا.
 - إعطائهم التعليم التطبيقي مثل الأعمال اليدوية والفلاحة وبعض المبادئ في العلوم الطبيعية.
- ومنذ سنة 1890 تقرر تبسيط التعليم وإقامة برامج للمدارس الجزائرية تختلف عن برامج المدارس التي يتعلم فيها الأوروبيون. وفي سنة 1898 ويطلب من الحاكم العام لليبين (Lépine) استدعى السيد رامبو وزير التربية والتعليم، مدير التربية وطالبه بتعديل برامج 1898 قصد إعطائها طابعا خاصا وتطبيقا. جاءت مقدمة صغيرة على رأس برامج الدراسة لعام 1898 تبين في أي منحى واتجاه تصب هذه البرامج الجديدة التي تعتبر امتداداً لبرامج سنة 1890، مع بعض التحويرات والتغييرات وفقا للظرف التاريخي ومتطلبات الاستعمار: «يهدف التعليم المقدم للأهالي الى تكوين رجال محترمين متنورين أصدقاء للعمل، مستعدين للتقرب منا باستعمال لغتنا ومراقبة التطور الذي سندمج لهم بالمساهمة فيه، وذلك لتحسين ظروفهم، صحتهم، ممارساتهم الفلاحية، أعمالهم الصناعية وعلاقاتهم التجارية، وإذا كانت برامج 1890 قد امتازت بهذه الخصائص فإن برامج 1898 جاءت لاستكمالها وتطويرها فالشباب الأهلي الذي يتكون في مدارسنا مستعد لتحسين وتغيير الظروف الحياتية لعائلته، ومن هنا لا يضطر للبحث عن مهنة أخرى وستبقى

اهتماماته موجهة الى أعمال الأرض أو الى الأعمال الحرفية، وليس نحو الوظائف الإدارية والعمومية. ومن هذه المقدمة الصغيرة التي تصدرت برامج سنة 1898 تظهر جليا الأهداف المتوخاة من هذه البرامج الجديدة. فلم يراع مشروعاتها احتياجات ومتطلبات التكوين الصحيح والعلمي بقدر ما كانت برنامجا استعماريًا يهدف خدمة الكولون الأوروبيين والاستعمار عامة (حلوش، 1999، صفحة 176)

و الجدول التالي يبين توزيع عدد الساعات و الدروس في كل مادة على حدة من مواد برامج 1898:

المواد	الصف التحضيري		الصف الابتدائي		الصف	
	الساعات	الدروس	الساعات	الدروس	الساعات	الدروس
التربية الأخلاقية	؟	؟	1	2	1	2
اللغة الفرنسية	15	30	11 ونصف	23	5 ونصف	11
الحساب و النظام المتري	5	10	5	10		10
الرسم	2 ونصف	5	2 ونصف	5	1 ونصف	3
الفلاحة و العمل اليدوي	؟	؟	2 ونصف	5	3	6
اللغة العربية	2 ونص	5	2 ونصف	5	2 ونصف	5
ثقافة عامة	؟	؟	؟	؟	5	10
مبادئ حول فرنسا و الجزائر	؟	؟	؟	؟	1 ونصف	3
استراحات	5	10	5	10	5	10
المجموع	30	60	30	60	30	60

المرجع: عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص 178.

المبحث الثاني: ظهور فئة العلماء

مع مطلع القرن العشرين، شهدت الجزائر انبعاث نهضة فكرية وثقافية ساهمت في بلورة وعي جماعي جديد، وأعادت للإسلام في الجزائر موقعه الطبيعي كمرجعية حضارية وثقافية. وقد أسهمت هذه النهضة في تهيئة إطار ملائم للإسلام الجزائري، باعتباره تعبيراً عن خصوصية دينية وثقافية متجذرة في المجتمع، تسهم في الارتقاء به وتجديد منظومته القيمية وتندرج هذه الدينامية ضمن مسعى شامل لتغيير أنماط المقاومة الحضارية في مواجهة الاستعمار الفرنسي، تماشياً مع التحولات التي عرفت الساحتان الداخلية والخارجية. (مراد، 2007، صفحة 37)

شهدت الجزائر في فترة ما قبل النهضة الفكرية والدينية حالة من الجمود الفكري والتراجع في مستوى الوعي الديني، نتيجة هيمنة الطرق الصوفية على جزء كبير من الحياة الاجتماعية والدينية. وقد بلغ عدد الزوايا المنتشرة آنذاك حوالي (349) زاوية، تضم ما يقارب (300,000) تابع ورغم أن النواة الأولى لهذه الطرق تأسست على يد رجال صادقين كان لهم دور بارز في نشر الإسلام، والمشاركة في الجهاد، وتعزيز التربية الروحية، إلا أن العديد منها شهد لاحقاً انحرافاً عن المبادئ التي قامت عليها.

فقد تولى قيادة بعض هذه الزوايا شيوخ افتقروا إلى المؤهلات العلمية والأخلاقية، مما أدى إلى شيوع بعض الممارسات البعيدة عن جوهر الإسلام، وظهور معتقدات وتصرفات لا تستند إلى أسس شرعية، مثل المبالغة في التقديس وادعاء قدرات خارقة وقد استغل الاستعمار الفرنسي هذا الواقع توظيفاً ممنهجاً، فعمل على دعم هذه التوجهات بما يخدم سياسته، من خلال ترسيخ مفاهيم القدرية والتوكل، وتشجيع الانغلاق الفكري، الأمر الذي ساهم في تعميق مظاهر الجهل وتعطيل روح المبادرة والتجديد في المجتمع الجزائري. (يحيى، الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948) ديوان المطبوعات الجامعية، الصفحات 11-13)

تزامناً مع هذا الوضع تواصلت سياسة القمع والتمييز خاصة بعد حصول الوالي العام على صلاحيات مطلقة بقرار 23 أوت 1898، واستمر العمل بقانون الأهالي، وظهرت قوانين أخرى أكثر وطأة، كقانون (1902) الذي أوجد المحاكم الزجرية الرادعة رداً على انتفاضة عين التركي ومنشور جونا (1906) وقانون الطوارئ والرقابة، وكان أخطرها قانون التجنيد الإجباري فيفري (1912) الذي كان وقعه على الجزائريين كالزلزال المدمر، الفداحة تشريعاته المتناقضة مع الديانة الإسلامية وحتى مع حقوق الموطنة الفرنسية. كما استمرت في الفترة نفسها عملية الإنهاك الاقتصادي من خلال الضرائب ومصادرة الأراضي. كل هذه الظروف تزامنت مع قهر الاستعمار للمقاومات المسلحة وإصراره على إبادة كل حركة وطنية مناوئة له حفاظاً على مصالحه الإستراتيجية. (عمامرة، 2001، صفحة 123)

هذا المناخ الثقافي والسياسي المتردي قابله نوع من الأمل بعد ظهور مجموعة من رواد النهضة الإصلاحية، الذين قاموا بدور في حركة التعليم والتأليف وإحياء التراث والإصلاح الديني، نذكر منهم على الخصوص: الشيخ عبد القادر المحاوي، أبو القاسم الحفناوي، مصطفى بن الخوجة، عبد الحليم بن سماية، الدكتور محمد بن أبي شنب، حمدان الونيسي، سعيد بن زكري، المولود بن الموهوب عمر راسم، عمر بن قدور. (بن أزواو، 2017، صفحة 205)

1/ الشيخ عبد القادر المجاوي (1848-1913)

هو الشيخ عبد القادر ابن أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم ابن عبد الرحمان المجاوي، نسبة لقبيلة مجاوة، ولد بتلمسان عام 1266هـ / 1848م من أسرة تلمسانية عريقة، وتلقى بها دروسه الأولى وعلى رأسها حفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة، ثم تابع مساره الدراسي متنقلا بين المدن المغربية تطوان، طنجة وفاس وغيرها للتحصيل العلمي ما بين سنتي (1855-1868م)، ولعل سبب هجرة عائلته إلى المغرب راجع للسياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا على الجزائريين خاصة «التعليمية والقضائية»، وختم رحلته التعليمية تلك بجامع القرويين أحد القلاع العلمية الرائدة بالمغرب الأقصى وأقدم جامعة إسلامية واستزاد خلال مساره ذاك بآداب اللغة العربية وعلوم الشريعة الإسلامية من فقه وفرائض وحديث وتفسير، بالإضافة إلى المنطق والتصوف والتاريخ والحساب والفلك.. الخ، فأجيز للتدريس لقوة شخصيته وفصاحته وتواضعه وقدرته على الصبر والمثابرة، ومن شيوخه نجد الفقيه محمد العلوي الفاسي والشيخ محمد قنون والعلامة محمد بن سودة ومحمد بن جعفر الكتاني والشيخ أحمد بن الحاج.. وغيرهم، وذكرت بعض الكتابات أنه بعد انتهاء دراسته قد قصد البيت الحرام لأداء فريضة الحج ويكون قد أثار انتباهه الحراك الثقافي والإصلاحي بالمشرق العربي وثرأ الحياة الأدبية هناك فعاد إلى بلاده وكله عزم وأمل للمساهمة في نهضة وطنه.(أوفه، 2016، صفحة 70).

2/ الشيخ محمد بن عبد الرحمن الديسي (1850-1922)

اسمه الكامل هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد الطيب بن عبد القادر بن أبي القاسم محمد بن سيدي إبراهيم الغول السلامي الجزائري. "(البغدادي، 1955، صفحة 399)

يمتد نسبه إلى سيدي إبراهيم صاحب الضريح المشهور بمدينة بوسعادة، ولقب بالديسي نسبة إلى مسقط رأسه بقرية الديس - بلدية أولاد سيدي إبراهيم حاليا التي تبعد عن مدينة بوسعادة بحوالي 12 كلم. أما عن ميلاده فقد ولد الديسي بقرية الديس سنة 1270هـ الموافق لـ 1854م حيث تربى في حجر والدته السيدة خديجة بنت محمد بن الخرش، وعمته السيدة عائشة وجدته. وقد كف بصره السادسة أو السابعة من عمره، وبقي مواظبا بالكتاب على القراءة سماعا حتى حفظ القرآن، تزوج في قريته ثم انتقل إلى زاوية الهامل مدرسا فتزوج امرأة ثانية من العائلة القاسمية، أنجبت له الأولى طفلا أسماه أحمد بن بوداود تبركا بأحد شيوخ الزاوية التي تعلم فيها زاوية سيدي السعيد بن أبي داود)، وقد عاش بعد وفاة أبيه

وكان أحد كتاب آثاره، وأنجبت له الثانية طفلاً أيضاً أسماه محمد الصديق توفي في حياة والده ، وعمره ثماني عشرة سنة.(يحياوي، صفحة 109)

*تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: (1931)

لقد ظل الجزائريون يحاولون بوسائلهم البسيطة و المحدودة مقاومة ذلك المشروع التغريبي الفرنسي بمختلف تقلباته، والذي استهدف لغتهم ودينهم كأهم عناصر الشخصية الوطنية، فظل متمسكاً ببعض المؤسسات التي بقيت صامدة كالزوايا و المساجد، أما المحاولات الجادة و الميدانية فتظهر مع بداية القرن العشرين و التي كان لزيارة الشيخ محمد عبده" في 1903 م للجزائر أثراً كبيراً عليها، حيث تجلت المبادرة في ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 1931 م، التي أخذت على عاتقها مهمة الحفاظ على مقومات الشعب الجزائري، التي أصبحت مستهدفة من قبل الاستعمار الفرنسي أكثر من أي وقت مضى، لأنه في هذه الفترة قد أحكم سيطرته على كامل الجزائر تقريباً.(زرهوني، 1994، صفحة 28)

و تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التنظيم الوطني الثاني الذي ظهر بعد تأسيس تجم شمال إفريقيا بحوالي خمس سنوات ولهذا التنظيم أهميته في تاريخ النهضة الجزائرية الحديثة، وفي تاريخ الإصلاح الديني في المغرب العربي.

إذا فإنشاء الجمعية كان في الوقت المناسب و كان ضرورة قصوى تقتضيها الظروف و التحديات، رداً على الادعاءات الاستعمارية بأن عهد الإسلام قد انتهى و بأن الثقافة العربية الإسلامية اندثرت، و لم يعد لها وجود، و أيضاً كان مناسبة لعودة العلماء إلى ميدانهم في القيام بواجبهم النضالي.(العلوي، 1985، صفحة 107)

و يعرف البشير الإبراهيمي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقوله: "جمعية العلماء جمعية علمية دينية تهذيبية، فهي بالصفة الأولى تعلم، وتدعو إلى العلم وترغب فيه، و تعمل على تمكينه في النفوس بوسائل علنية واضحة لا تتستر و هي بالصفة الثانية تعلم الدين والعربية لأنهما شيئان متلازمان و تدعو إليهما وترغب فيهما، وبالصفة الثالثة تدعو إلى مكارم الأخلاق التي حض الدين و العقل عليها، لأنها من كمالهما، وتحارب الرذائل الاجتماعية التي قبح الدين اقترافها، و ذم مقترفيها، وتعمل لترقية فكر المسلم بما استطاعت و ترشده إلى الأخذ بأسباب الحياة الزمنية و الجمعية فيما وراء هذا مرتبطة بالعالم الإسلامي أفراداً و شعوباً، بما يترابط به المسلمون من حقائق دينهم و مظاهره و فيما عدى هذا فالجمعية جزائرية محدودة بحدود الجزائر، ملزمة بقانون الجزائر، لأن أعضاءها كلهم من أبناء الجزائر.(شريف، 2011، صفحة 55)

و استبشر البشير الإبراهيمي بما ستحققه جمعية العلماء في قوله: "إن جمعية العلماء هي تباشير الصبح وسترونها تتصدع عن فجر صادق، ثم عن شمس مشرقة". (العلوي، 1985، صفحة 110)

في عام 1931، انطلقت مبادرة من نخبة من الشخصيات العلمية وأعيان مدينة الجزائر تهدف إلى تأسيس نادي الترقى في قلب العاصمة، ليكون إطاراً منظماً لخدمة العلماء الجزائريين وتنسيق جهودهم. وقد تشكلت لأجل هذا الغرض لجنة تضم أربعة أعضاء، وهم الفقيه الشيخ محمد العاصمي، الشاعر محمد عباس، التاجر عمر إسماعيل، والكاتب أحمد توفيق المدني. (مناصري، 2024، صفحة 15)

حظيت هذه المبادرة بدعم واسع من العلماء، ما شجّع اللجنة على المضي في تنفيذ مشروعها، وذلك بالتنسيق مع الشيخ عبد الحميد بن باديس لتنظيم المؤتمر التأسيسي للجمعية. وبادرت اللجنة بمراسلة نحو مئة وعشرين شخصية علمية بارزة في الجزائر، فلبّى الدعوة أكثر من مئة منهم معلنين استعدادهم للمشاركة.

وفي صباح يوم الثلاثاء السابع عشر من شهر ذي الحجة عام ألف وثلاثمائة وتسعة وأربعين للهجرة، الموافق للخامس من ماي عام ألف وتسعمائة وواحد وثلاثين ميلادية، اجتمع بنادي الترقى بالعاصمة عدد من علماء الجزائر، من أجل تجسيد فكرة طالما نادى بها المفكرون والعلماء بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس، وهي تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 5 مايو 1931م. (بن رحال، صفحة 72)

المجلس الإداري لجمعية العلماء في عامها الأول: (شريف، 2011، صفحة 57)

1. عبد الحميد بن باديس رئيساً.

2. محمد البشير الإبراهيمي: نائباً للرئيس.

3. محمد الأمين العمودي: الكاتب العام.

4. الطيب العقبي: نائب الكاتب العام

5. مبارك الميلي: أمين المال.

6. إبراهيم بيوض نائب أمين المال.

7. المولود الحافظي عضو مستشار.

8. الطيب المهاجي عضو مستشار.

لما كان أعضاء الجمعية من مناطق مختلفة، والعمل بالعاصمة يتطلب حضور الأعضاء باستمرار لزم تعيين لجنة العمل الدائمة شكلت من سكان العاصمة و من ضاحيتها: (شريف، 2011، صفحة 58)

السيد عمر إسماعي: رئيسا.

السيد محمد المهر: كاتباً.

السيد آيت سي أحمد عبد العزيز: أمين المال.

السيد محمد الزمرلي: عضواً.

السيد الحاج عمر العنقى: عضواً.

3/ الشيخ الطيب العقبي (1888-1960)

ولد الشيخ الطيب العقبي ببلدة سيدي عقبة في شهر جانفي من عام 1890م، هاجرت عائلته إلى الحجاز سنة 1895م لأداء مناسك الحج فطاب لهم المقام هناك انطلقت رحلته العلمية بقراءة القرآن على يد أساتذة مصريين برواية حفص، وانقطع لطلب العلم متأثراً بالشيخ عبد الله الشنقيطي والشيخ الحبيب السنوسي في جوانب العلم والأخلاق والآراء اكتسب الشيخ ثقافة محافظة بعيدة عن التطور والتجديد نتيجة للعزلة التي ضربت بأطنابها ببلاد الحجاز، كما اعتمد في تكوين ثقافته السلفية على الدراسات القرآنية والسنة النبوية والتراث العربي الأصيل، وجعله هذا التكوين بارعا في علوم اللغة والشريعة؛ فجلس للتدريس بالحرم النبوي. (طيطوش، 2020، صفحة 386)

اتهم العقبي بمشاركته في الثورة العربية بسبب خطبه حول قضايا الأمة العربية والإسلامية واهتمامه المفرط بالسياسة، وانطلقت هذه الثورة من مكة في 10 جويلية 1916م كثورة على الانحراف الديني. أبعد الشيخ العقبي من المدينة المنورة إلى منطقة الروم إيلي، ومنها إلى الأناضول، وبعدما انتهت الحرب الكبرى بانعقاد هدنة 11 نوفمبر 1918م، عاد إلى بلاد الحجاز، واستقبل أحسن استقبال من جلالة الملك الحسين الذي قام بتعيينه رئيسا لجريدة القبلة والمطبعة الأميرية لمدة معينة، (عجالي، 2000، صفحة 142)

المبحث الثالث: نماذج من العلماء

لاشك أن الجمعية تأسست تحت إشراف رجال أخذوا على عاتقهم تحمل أعبائها وتحدي الصعاب لتحقيق أهدافها، فتولى رئاستها عند تأسيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس، ثم خلفه فيها بعد وفاته رفيقه الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، وبعد سفره إلى المشرق أشرف على رئاستها الشيخ العربي التبسي.

1/عبد القادر المجاوي

مولده ونشأته

هو عبد القادر المجاوي ابن عبد الله محمد بن عبد الرحمان المجاوي، نسبة إلى قبيلة مجاوة ؛ ولد بتلمسان عام 1266هـ / 1848م من أسرة تلمسانية عريقة ؛ كان من الأسر الشريف التي عاشت بالجزائر، المعروفة بالدين و العلم حيث كان جده الأول عبد الكريم عالما صالحا؛ تولى مهمة التحفيظ القرآن الكريم لأبنيه محمد ؛ و تدريسه مبادئ العلوم، كما كان عمه الشيخ أحمد المجاوي من أفاضل العلماء في عصره وقد أخذ عنه أخوه محمد مبادئ العلوم.(دبوز، 2007، صفحة 91)

كان والد محمد عبد الكريم بن عبد الرحمان المجاوي له دور كبير في تنشئة ابنه بشكل سليم، حيث وُلد محمد عبد الكريم في مدينة تلمسان سنة 1208هـ/ 1790م، ودرس في المدينة وتعلم العلوم الأولى على يد والده وعمه. ثم هاجر إلى مدينة فاس، حاضرة المغرب الأقصى، لطلب العلم على يد كبار المشايخ، ليعود بعد ذلك إلى تلمسان ويشغل منصب قاضٍ لمدة خمسة وعشرين سنة.(الحفناوي، 1906، صفحة 764)

في عام 1855م، عاد محمد عبد الكريم إلى المغرب الأقصى حيث تولى التدريس في جامع القرويين. وكان من بين تلاميذه الشيخ محمد العلوي، قاضي فاس. وكانت هجرته نتيجة للسياسات الفرنسية التي كانت تتعارض مع مصالح الجزائريين ومبادئهم، خاصة في ما يتعلق بالضغط على القضاء الشرعي. يذكر محمد علي دبوز في كتابه "نهضة الجزائر الحديثة" أن أبا عبد القادر هاجر وطنه إلى المغرب بسبب التضيق الممارس من قبل الاستعمار على الأحرار، إلى جانب رؤيته لانتشار مفاسد الاستعمار في المدن. فقرر الانتقال والعيش في بلد إسلامي حر يتمتع بالأمن والعزة، حيث يستطيع خدمة العلم وتربية ابنه في بيئة إسلامية بعيدة عن الاستعمار وسمومه. كما أن محمد عبد الكريم كان من أبرز الشخصيات في القضاء الشرعي في تلمسان، وكانت هناك أسباب أخرى دفعته، مثل بقية الجزائريين في تلك المرحلة، للهجرة(الحفناوي، 1906، صفحة 446)

وفاته

ظل الشيخ عبد القادر المجاوي يجاهد في مجالات مختلفة و لا يزداد مضي الأيام إلا حيوية ونشاطا و لا ينتهي من عمل فكري إلا ليشعر في عمل آخر، بطبيعة الحال كان لزاما عليه أن يلاقي في ذلك مقاومات و معاكسات و إهانات ما يثني العزائم و يشل الإرادات، و لكنه ظل صامدا إلى أن ختمت أنفاسه يوم السبت 6 أكتوبر 1914 م بقسنطينة البلدة التي أحبا كثيرا وأحبته تاركا وراءه أثرا طيبا في بعض الشباب تلك

الفترة و شيوخها(بن قينة، 1993، صفحة 72)، كما ترك مؤلفات كثيرة تجاوزت 15 عملا اختلفت نوعا و كما في اللغة والنحو و البلاغة و الدين و علم الفلك، دفن بقسنطينة وحضر جنازته جمع غفير من أعيان المدينة و علمائها و طلابها و ابنه.(قوبع، 2011، صفحة 37)

2/ عبد الحليم بن سماية

مولده ونشأته

هو عبد الحليم بن علي بن عبد الرحمن بن حسن خوجة من آل بن سماية ولد في 15 جويلية 1866 بالعاصمة من عائلة مشهورة بالعلم والمعرفة،(ابو القاسم س.، 1998، صفحة 55) تعتبر أسرة بن سماية من الأسر التركية العريقة بالعاصمة وتعود أصولها إلى مدينة أزمير التركية، ونشأ الطفل عبد الحليم في بيئة علمية فأبوه هو علي بن سماية رجل مثقف ثقافة عربية إسلامية، ويعتبر من علماء تلك الفترة حيث شغل منصب التدريس بالمساجد أمثال جامع السفير والجامع الجديد بالعاصمة تدعى خديجة وخداج من آل مصطفى بن الكبابي آخر الذين تولوا الافتاء على المذهب المالكي في عهد الأتراك(الجيلالي، 1982، صفحة 403)، بالاعتماد على بيئة ثقافية وعلمية محفزة، نشأ عبد الحليم بن سماية في كنف تربية إسلامية أصيلة، حيث أولى والده اهتمامًا بالغًا بتنشئته وتعليمه، وغرس فيه حب العلم منذ نعومة أظافره. وكغيره من أبناء جيله، التحق بالكتاتيب في سن مبكرة، فحفظ القرآن الكريم في فترة وجيزة بكتاب يقع في حي القصبة، يعرف بجامع "بالرقيسة "أو" ابن رقيصة"، على يد الشيخ حسن بوشاشية، إمام المسجد آنذاك. وعند إتمامه حفظ القرآن، بدأ في طلب باقي العلوم، وكان والده، الذي يُعد من علماء عصره، أول من تولى تعليمه، مستفيدًا من الأساليب التعليمية الحديثة التي اطلع عليها خلال رحلته إلى مصر رفقة والده الكبابي. وهناك، تلقى تكوينًا مميزًا في العلوم العربية والشرعية، وعلمه والده أساس النجاح في طلب العلم، وهو الاعتماد على النفس في التحصيل، دون الاكتفاء بما يُقدّم له(بن حمودة، 2017، صفحة 199)

وقد وُفق عبد الحليم في استغلال مكتبة والده الزاخرة بأمهات الكتب في مختلف الفنون، فكان يتلقى التوجيه من والده في كيفية قراءتها وفهمها، مما ساهم في نضوج شخصيته العلمية، واكتسابه لفصاحة اللسان وقوة الحجة، إلى جانب امتلاكه لشخصية اجتماعية مؤثرة، غيرة على الدين والوطن.

وفي إطار سعيه للترقى في مدارج العلم، اعتمد عبد الحليم على الطريقة التقليدية القائمة على تحصيل العلم من خلال الأسانيد والإجازات، فانطلق في رحلة علمية، ولزم خلالها نخبة من علماء عصره

في الجزائر، من أبرزهم: الشيخ علي بن الحاج موسى، الشيخ محمد القزداري، الشيخ علي ابن الحفاف، الشيخ ابن ظاهر الوتري المدني، الشيخ قدور أباصوم، والشيخ طاهر أقيطوس، كما حضر دروس الشيخ محمد سعيد ابن زكري وغيرهم. وقد تلقى على أيديهم علوم اللغة وآدابها، إلى جانب العلوم الشرعية وفنونها، مما أكسبه مكانة علمية مرموقة في عصره. (بن حمودة، 2017، صفحة 200)

وفاته:

عاش الشيخ بن سماية مرحلتين في حياته: الأولى كانت مرحلة العطاء وتربية الأجيال، أما الثانية فبدأت عام 1924 حين أُصيب بمرض عقلي وراثي نتيجة حماسه الشديد ضد الاستعمار وجهوده العلمية المتواصلة. ورغم شفائه المؤقت، عاد إليه المرض سنة 1928، فأحيل على التقاعد وأُعفي من التدريس بالمدرسة الثعالبية. ونتيجة لذلك، أصبح يعيش في عزلة ويتجول في أحياء العاصمة ممطياً حصاناً ويحمل سيفاً (الجيلالي، 1982، صفحة 417)

في رمضان سنة 1932، دعاه سكان الحامة ببلكور لإحياء دروس ليلية بجامع زاوية الشيخ محمد بن عبد الرحمن الأزهرى، فاستجاب لهم وبدأ بتدريس رسالة أبي زيد القيرواني، لكنه في اليوم الخامس شعر بوعكة نُقل على إثرها إلى منزله، وتوفي ليل الخميس 2 جانفي 1933، الموافق لـ 5 رمضان 1351، ودُفن بمقبرة الشيخ عبد الرحمن الثعالبي. (بن حمودة، 2017، صفحة 215)

وقد رثاه الشيخ ابن باديس في مجلة الشهاب مشيداً بعلمه وإخلاصه، كما بعث تلميذه أحمد بن محمد التيجاني من المغرب رسالة تعزية نُشرت في المجلة. (وفيات، 1933، صفحة 217)

نشاط بن سماية:

يعتبر الشيخ عبد الحليم بن سماية من زعماء كتلة المحافظين التي كانت تضم العديد من الشخصيات سواء كانوا من العلماء والمحاربين القدماء وزعماء الدين وبعض الإقطاعيين والمرابطين، ومنهم من كان صحفياً أو ممثلين نيابيين معينين تعييناً أو دعاة لفكرة الجامعة الإسلامية، وينادون بالتقدم والتسامح والتعليم رافضين للتجنس والتجنيد الإجباري والتغيير على الطريقة الغربية وتمثل برنامج هذه الكتلة في: المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والمعمرين المساواة في الضرائب والفوائد من الميزانية والدعوة إلى الجامعة الإسلامية معارضة التجنيس والتجنيد العسكري الإجباري، إلغاء قانون الأهالي وكل الاجراءات التعسفية، إسترجاع العمل بنظام القضاء الاسلامي إحترام العادات والتقاليد

الجزائرية نشر وإصلاح وسائل التعليم، عدم إستعمال العنف، حرية الهجرة خاصة نحو المشرق.(ابو القاسم س.، 1998، الصفحات 145-146)

تزعم الشيخ بن سماية جماعة المعارضين الرافضين للتجنيد الاجباري رفقة عمر بن قدور الجزائري وعمر راسم فقد ربطوا مسألة التجنيد بالهوية الوطنية والدين الاسلامي رفض الشيخ بن سماية تطبيق هذا القانون على الجزائريين وهدد بالهجرة إن طبقت فرنسا هذا القانون.

يبدو لنا أن بن سماية قد استأثرت به مهنة التعليم حيث ركز أغلب جهوده على تعليم أجيال ولم يهتم كثيرا بتأليف لكنه ترك لنا بعض من آثاره ولو أنها قليلة منها:

• كتاباته في مجال الصحافة:

للشيخ عبد الحليم بن سماية العديد من المقالات في الصحف الجزائرية، منها مقالات أدبية واجتماعية دونها بإسمه الحقيقي أو بأسماء مستعارة تحمل توقيعه نظرا لظروف تلك الفترة، فله العديد من المقالات بجريدة كوكب إفريقيا من بينها مقالة كتبها سنة 1911 حيث تتجلى لنا في هذه المقالة سعيه إلى التجديد والتحرر وذلك في رده على سؤال ورد إليه في الجريدة حيث كتب الشيخ مقاليتين بعنوان الفرق بين الصوفية والمتصوفة تحدث في المقالة الأولى على التصوف وهذه بعض المقتطفات من مقالته "التصوف هو التخلق بالأخلاق والتحقق بها حتى تكون حلا للنفس لا مجرد حكاية" حيث هاجم المتصوفين في هذه المقالة في جزئها الأول، وفي المقالة الثانية تحدث حول الصوفية حيث وصفهم أنهم قوم نفعوا وانتفعوا إذ علموا وتخلقوا بالأخلاق الحميدة لذلك صفوا من الأخلاق الذميمة لذلك سمو بالصوفية وأنهم " علماء الحقيقة فهم ما جالسوا إلا أنسوا وما أرشدوا إلا هودوا وما عملوا إلا أخلصوا.(ناصر، 1980، صفحة 25)

وكتب أيضا في جريدة المغرب 1903 1904 التي فتحت أيديها للنخب المثقفة الجزائرية للكتابة فيها من بينهم الشيخ بن سماية الذي كتب فيها سلسلة من المقالات بعنوان "القوة الجاذبية" تحدث في هذه المقالات عن فضل العلم وضرورة الاهتمام به للنهوض بالأمة وحارب الأطراف التي تدعو لعدم الاهتمام بالعلم، وأن فيه مضرّة وإفساد للعقل حيث استشهد بالقرآن والسنة والأبيات الشعرية التي تدعو للعلم والعمل وعدم الكسل، وكتب أيضا في جريدة المبشر وكتب في جريدة الإقدام للأمير خالد التي لديه فيها عدة مقالات إفتتاحية سياسية واجتماعية وفي الأخلاق.(بن حمودة، 2017، صفحة 209)

• مؤلفات الشيخ بن سماية:

لم يترك لنا بن سماية مؤلفات كثيرة نظرا لتفرغه الدائم لمهنة التدريس في المدرسة والجامع، حيث كان يكرس كل وقته لتكوين الأجيال القادمة لكنه استطاع بفضل حسن إدارته للوقت وتنظيمه أن يترك لنا بعض المؤلفات ولو كانت قليلة، إلا أنها مفيدة منها من بقي ومنها من إندثر بفعل العديد من العوامل نذكرها هاته المؤلفات: مخطوط يوجد بالمكتبة الوطنية بالحامة عنوانه شرح الشيخ عبد الحليم بن سماية على مفهومه الشيخ المكي بن عزوز يتكون من 52 صفحة، ويذكر لنا عبد الرحمان الجيلالي أحد تلاميذ الشيخ بعض مؤلفات أستاذه منها رسالة في أحكام الربا كتبها ليرد على بعض العلماء الذين حللوا الربا في بعض الجرائد وهي تحت عنوان "إهتزاز الأطواد والربي من مسألة تحليل الربا، وهي رسالة مطبوعة سنة 1911 تناول فيها أصول باب الربا وفروعه، كما دعا فيها علماء الاسلام قاطبة إلى تحمل مسؤولياتهم في مسائل الفتوى وعدم إنسياقهم وراء الضغوطات وله أيضا كتاب حول "فلسفة الاسلام" الذي قدمه في مؤتمر الرابع عشر للمستشرقين المنعقد بالجزائر سنة 1905 حيث يقول عنه عمر راسم "ولما فيه من الحقائق النيرة لم ترض الحكومة بطبعه". (بن حمودة، 2017، صفحة 211)

3/ الشيخ محمد البشير الإبراهيمي.

تم الاعتماد في ترجمة الشيخ الإبراهيمي على تعريفه بنفسه، فلا أحد يمكن أن يبين حقيقته الكاملة إلا هو لأنه عايش تلك الأحداث، وذكر المحطات التي توقف عليها في مسيرته العلمية والعملية. (الإبراهيمي، 2001، صفحة 163)

نسبه:

هو محمد البشير بن محمد السعدي بن عمر بن محمد السعدي بن عبد الله بن عمر الإبراهيمي نسبة إلى قبيلة عربية ذات أفخاذ وبطون تعرف بـ "أولاد ابراهيم"، في مقاطعة قسنطينة من القطر الجزائري، وتجتمع قبيلته مع هذه القبائل السبع في يحيى بن مساهل ذي النسب الشريف المتواتر بالسماع الفاشي، والثابت عند أئمة النسابين أمثال الإمام عبد الرحمن الصباغ البجاوي صاحب كتاب الفصول المهمة، ويقع في عمود نسبه خمسة من العلماء الأجلاء، عاشوا في ما بين المائة التاسعة والمائة الثالثة عشرة للهجرة، وكلهم كتب عن هذا النسب وأثبتته بالأدلة التاريخية الممكنة، وآخرهم جده الأدنى الشيخ عمر الإبراهيمي. (الإبراهيمي، 2001، صفحة 163)

مولده:

ولد يوم الخميس الرابع عشر من شوال عام 1306 هجرية الموافق للثالث عشر جوان 1889 ميلادية، سمع ذلك من عمه الآتي ذكره وقرأه بخط جده الأدنى على ظهر كتاب من كتبه سجل فيه مواليد الأسرة ووفياتها، وفيها مواليد أخواته اللاتي ولدن قبله، ولم يعيش لوالديه من الذكور غيره.

نشأته وتعليمه

نشأ في أسرة علم حيث قام على تربيته وتعليمه عمه الأصغر الشيخ العالم محمد المكي الإبراهيمي ، منذ أكمل السنة الثالثة، وكان ملازما له حتى في النوم والطعام ، فا ، فحفظ القرآن حفظا متقنا في آخر الثامنة من عمره، وحفظ مع عمه ألفية ابن مالك وتلخيص المفتاح، وما بلغ العاشرة حتى كان يحفظ عدة متون علمية مطولة، مع حفظ المعلقات وحفظ للكثير من الشعراء، غير أن عمه توفي سنة 1903 وعمره أربع عشرة سنة، وهو على فراش المرض الذي مات فيه، أجازته الإجازة المعروفة عامة، وأمره بأن يخلفه في التدريس لزملائه الطلبة.(قلال، 2019، صفحة 49)

رحلته إلى المشرق:

رحل الإبراهيمي من الجزائر إلى الحجاز سنة 1911 وعمره إحدى وعشرون سنة ملتحقا بوالده الذي اتخذ المدينة قرارا له وأمره بالالتحاق به فمر على القاهرة وأقام بها ثلاثة أشهر حضر حلق الدروس في الأزهر، والتقى بأحمد شوقي وحافظ إبراهيم ، والشيخ رشيد رضا ، وجماعة من علماء الأزهر، ثم انتقل إلى المدينة المنورة واستقر بها ، وعكف على القراءة والإقراء، فكان يلقي عدة دروس متطوعا ويتلقى عدة دروس في التفسير والحديث، وكان يطالع في ثلاث مكتبات غنية بعشرات الآلاف من المخطوطات النادرة: مكتبة شيخ الإسلام ومكتبة السلطان محمود، ومكتبة الشيخ الوزير التونسي، مع مكتبات أخرى شخصية، مدة خمس سنوات وشهور، هذا الطور من حياته هو الذي تفتح فيه ذهنه للأعمال العامة، وتنوعت معارفه(الإبراهيمي، 2001، الصفحات 164-165)

رجوعه للوطن وأهم أعماله:

شهدت سوريا اضطرابات كبيرة في النصف الثاني من عام 1919، وفي تلك الأثناء وصلت إلى الإبراهيمي أنباء من الجزائر تفيد بأن الأوضاع أصبحت ملائمة للعمل الجاد في ميداني العلم والسياسة، فعاد إلى الجزائر مطلع عام 1920 عاقدا العزم على إطلاق مشروع علمي شامل يعقبه عمل سياسي. وقد اجتمع مع مجموعة من العلماء الأحرار وبدأوا في التحضير لنهضة الأمة. (قلال، 2019، صفحة 50)

وفي سنة 1931 تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعُين إبراهيمي نائبا للرئيس الإمام عبد الحميد بن باديس، وكان يضطلع بكثير من أعمال الجمعية حتى وافته المنية يوم السادس عشر من أبريل سنة 1940، بينما كان إبراهيمي لا يزال في المنفى، فتم انتخابه رئيسا للجمعية. غير أن السلطات الاستعمارية الفرنسية أصدرت أمرا باعتقاله في بدايات الحرب العالمية الثانية، بذريعة أن وجوده يشكل خطرا على الأمن العام. فنُفي عسكريا في العاشر من أبريل سنة 1940 إلى قرية نائية في الجنوب الوهراني، واستمر نفيه قرابة ثلاث سنوات. وبعد الإفراج عنه وُضع تحت المراقبة الإدارية إلى غاية نهاية الحرب (قلال، 2019، صفحة 51)

وفي اليوم الذي انتهت فيه الحرب، ارتكب المعمرين مجازر الثامن من ماي سنة 1945، وفي ليلة السابع والعشرين من الشهر ذاته تم اقتياد إبراهيمي إلى السجن العسكري بالعاصمة، حيث وُضع في زنزانة ضيقة تحت الأرض لمدة قاربت السبعين يوما. وعندما تدهورت حالته الصحية، نُقل إلى غرفة منفردة فوق الأرض توفرت فيها بعض شروط الحياة، ثم حُول لاحقا إلى السجن العسكري بمدينة قسنطينة تمهيدا لمحاكمته (الإبراهيمي، 2001، صفحة 168)

4/ الشيخ العلامة عبد الحميد بن باديس.

مولده:

ولد الشيخ عبد الحميد بن باديس بمدينة قسنطينة يوم الأربعاء 11 ربيع الثاني 1307 هـ الموافق لـ 04 ديسمبر 1889 م ، على الساعة الرابعة بعد الظهر وسجل في البلدية يوم الخميس ربيع الثاني سنة 1307 هـ الموافق لـ 05 ديسمبر سنة 1889 م. (فيلالي، 2011، صفحة 37)

وهناك رأي آخر هو أنه ولد سنة 1308 هـ / 1887 م ، لكن القول الراجح أن مولده كان سنة 1889 م. ولما كان الولد البكر لوالديه فقد ملأت ولادته البيت فرحا وسرورا وقبله جده المكي على جبينه وقرأ في أذنه اليمنى آية كريمة من الذكر الحكيم، ونظم وليمة على عادة العائلات الكبيرة الميسورة للأقرباء و الفقراء. (فيلالي، 2011، صفحة 37)

أسرته:

● نسبه: ينتمي ابن باديس إلى أسرة عريقة في قسنطينة، وينتهي نسبه إلى المعز بن باديس مؤسس الدولة الصنهاجية الأولى التي خلفت الأغالبة على مملكة القيروان، ومدت ظلها على قسنطينة و مقاطعتها حينما من الدهر.(الإبراهيمي، 2001، صفحة 278)

● والده: هو محمد بن مصطفى بن مكي بن باديس من أكابر أعيان قسنطينة و بها نشأ وتعلم ، كان عضوا في المجلس الجزائري الأعلى والمجلس العام والمجلس العمالي عام (1303هـ / 1370هـ - 1886م / 1951م)، (نويهض، 1980، صفحة 29)وقد كان والد الشيخ ابن باديس سنداً له في مسيرته الإصلاحية، فقد وفر له مؤونة الحياة ليتفرغ للدعوة إلى الله إذ قال له يوماً: " يا عبد الحميد أنا أكفيك أمر الدنيا أنفق عليك أقوم بكل أمورك... فاكفني أمر الآخرة، كن الولد الصالح العالم العامل الذي ألقى به وجه الله "، كما أن مكانة والده عند السلطات الفرنسية كانت حصناً له يحميه من غدر المستعمر.(قلال، 2019، صفحة 39)

طلبه للعلم:

بدأ الشيخ ابن باديس تعليمه بحفظ القرآن الكريم على يد الشيخ محمد المداسي، ولما أتم حفظه في السنة الثالثة عشر من عمره، قدمه شيخه ليصلي بالناس صلاة التراويح ثلاث سنوات متتابعة في الجامع الكبير، وفي سنة 1903 اختار له والده الشيخ حمدان الونيسي ، ليطلب العلم على يده ، فأخذ يعلمه بجامع سيدي محمد النجار مبادئ العربية والمعارف الإسلامية ويوجهه وجهة علمية أخلاقية، غير أن الشيخ حمدان لونييسي هاجر إلى المدينة المنورة هروبا من استبداد الاستعمار الفرنسي، وقد أراد ابن باديس أن يسافر معه ولكن أباه منعه من ذلك، إلى أن جاء دور الرحلة لطلب العلم فسافر إلى مدينة تونس في سنة 1908 بوسنه إذ ذاك تسعة عشر عاماً.(قلال، 2019، صفحة 41)

اتفقت أغلب المراجع التي أرخت لحياة الشيخ ابن باديس أنه سافر إلى تونس سنة 1908 و عمره آنذاك تسعة عشر سنة، لكن ظهور وثائق جديدة مؤخراً عثر عليها أحد الباحثين بينت أنه سافر سنة 1910 وعمره واحد وعشرون سنة، وسبب هذا الاختلاف في تاريخ سفره أن الشيخ كان شديد التواضع فلم يكن ليتحدث عن نفسه وكل المعلومات مأخوذة سواء عمن عاصروه أو من الجرائد آنذاك، فلم يترك مذكرة ولا سيرة خاصة بحياته.(ابن باديس، 1983، صفحة 74)

الإمام عبد الحميد بن باديس في تونس بعد حصوله على شهادة التطويع لاستكمال الكمالات العلمية يدرس بالزيتونة على عادة نظامها الداخلي الذي يسمح لحامل شهادة التطويع المتميز أن يدرس بها مدة

سنة متطوعاً، غير أنه لم يكتف بذلك ففي نفس الوقت جمع بين التدريس والدراسة في مرحلة ما بعد التطوع، يطلب العلم ويتعمق فيه. (فيلاي، 2011، صفحة 45)

وتخرج بشهادة التطوع في سنة 1911 - 1912 وعمره ثلاث وعشرون سنة وعمل سنة واحدة في جامع الزيتونة على عادة المتخرجين في ذلك الوقت. (ابن باديس، 1983، صفحة 76)

سفره إلى المشرق:

بعد ما منع من مزاولة التعليم في المسجد الأعظم عزم على التوجه إلى الحجاز لأداء فريضة الحج والرحلة لطلب العلم في منتصف شهر أكتوبر سنة 1913م وعمره لا يتجاوز أربع وعشرون سنة، فقصده البقاع المقدسة وبعد أداء مناسك الحج توجه إلى المدينة المنورة وكله شوق للقاء و اجتمع بشيخه حمدان الونيسي) وحضر درسه في المسجد النبوي ودروس غيره من العلماء، وألقى هو الآخر دروساً أمام أستاذه وشيوخ المسجد، فمكث بالمدينة ثلاثة أشهر، كما تعرف على الشيخ الطيب العقبي بالمدينة المنورة، وقد تحصل على عدة إجازات بالمدينة. (فيلاي، 2011، صفحة 70)

عودته من المشرق إلى أرض الوطن، ونشاطه فيه:

في منتصف شهر مارس سنة 1914 الموافق لعام 1332هجري، عاد الشيخ إلى أرض الوطن بعد رحلة علمية طويلة، حاملاً معه زاداً معرفياً غنياً، وفكراً إصلاحياً ناضجاً، وهمّة عالية لنشر ما تلقاه من علوم وأفكار ومع عودته، (ابن باديس، 1983، صفحة 85) شرع في وضع خطة محكمة تهدف إلى نشر الوعي الديني والثقافي، والعمل على إصلاح ما أصاب المجتمع الجزائري من فساد وانحراف واستطاع، بمساعدة والده، الحصول على رخصة رسمية من عامل عمالة قسنطينة تخوّله التدريس في الجامع الأخضر، الذي سرعان ما أصبح منارة إشعاع ديني وفكري، ومركزاً لإحياء الشعائر الإسلامية، وتجديد الفكر الإصلاحي، والنهضة باللغة العربية. (فيلاي، 2011، صفحة 81)

وفي أولى خطواته الإصلاحية، أطلق سنة 1925 صحيفة "المنتقد"، التي أراد من خلالها ترسيخ منهج علمي جديد قائم على نقد الموروثات وتمحيصها، متجاوزاً بذلك ما كان سائداً من فكر جامد يتبنى مبدأ "أمن ولا تناقش"، الذي روج له أصحاب الطرق والزوايا. واصل الشيخ مسيرته من خلال الدروس والمحاضرات، وإصدار الصحف، وتأسيس المدارس العربية الحرة، إلى أن توجّ جهوده بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، رفقة نخبة من علماء الوطن، بهدف توحيد الصفوف ونشر الوعي الديني والإصلاحي (قال، 2019، صفحة 45)

كما أنشأ مدرسة التربية والتعليم، وهي مؤسسة عصرية تتوفر على أقسام وطاولات، وتنظمها قوانين واضحة، وقد ألحقت بها أنشطة ثقافية ومهنية متنوعة، وابتكر نظام البعثات إلى الجامعات العربية. ولم يفرّق في التعليم بين الذكور والإناث، بل حرص على ربط طلابه بأمهات الكتب، فدرّس الموطأ في الحديث، والعواصم من القواصم لابن العربي، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ومقدمة ابن خلدون، إلى جانب إملائه دروساً في العقيدة الإسلامية وأصول الفقه وغيرها. (بوغابة، 2013، الصفحات 16-17).

وفاته:

توفي الشيخ ابن باديس في مساء ليلة الثلاثاء الثامن من ربيع الأول سنة 1359 هـ الموافق لـ 16 أبريل سنة 1940 م في مسقط رأسه بمدينة قسنطينة التي كان فيها تحت الإقامة الجبرية من طرف الاستعمار، وخرجت المدينة كلها لتشييعه ودفن في مقبرة آل باديس الخاصة رغم وصيته التي أوصى فيها بدفنه في مقبرة عامة، شيع جنازته أكثر من خمسين ألف رجل. (تركي، 2010، صفحة 156)

واختلفت الأقوال حول سبب وفاة الشيخ ابن باديس فقد قيل أنه مات بسبب قرحة معدية، وقيل أنه مات بسرطان الأمعاء، وقيل بل مات بسبب توقف الكلى، وقيل أن موته غير طبيعي فيحتمل أن يكون قد توفي مقتولا.

*أهم نشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

اضطلعت جمعية العلماء بنشاطات عدة من أهمها:

التربية والتعليم

إن المتتبع لنشاطات جمعية العلماء يدرك أن هذه الأخيرة صاحبة مشروع مجتمعي متكامل واضح الأسس والمقومات بين الغايات والأهداف انطلقت من التربية والتعليم في عملية الإصلاح والتغيير، وقد جعلت من المدارس والمساجد والكتاتيب والزوايا وغيرها أماكن لنشر التربية الصحيحة والتعليم النافع، فكان نشاطها في مجال التربية والتعليم متعدد الجوانب (التعليم المدرسي التعليم المسجدي تعليم الكبار، تعليم المرأة يستهدف الكبار والصغار، الرجال والنساء. أمنت جمعية العلماء بدور التربية والتعليم في تحقيق الغايات المنشودة فجعلت منهما وسيلتين فعاليتين في عرقلة المشروع الاستعماري الذي كان يستهدف ثوابت الأمة ومقومات شخصيتها يقول ابن باديس: "حوربت فيكم العربية... وحورب فيكم الإسلام.... وحورب فيكم العلم.... وحوربت فيكم الفضيلة... نعم نهضنا بعد قرن بعدما متنا واقبرنا احيينا وبعثنا سنة كونية فقهنها من القرآن ونعمة ربانية تلقيناها من الملك الديان.... نعم العروبة والإسلام

والعلم والفضيلة، هي أركان نهضتنا وأركان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي هي مبعث حياتنا ورمز نهضتنا، فما زالت هذه الجمعية منذ كانت تفقهنا في الدين وتعلمنا اللغة وتنيرنا بالعلم وتحليننا بالأخلاق الإسلامية العالية، وتحفظ علينا جنسيتنا وقوميتنا السامية وتربطنا بوطنيتنا الإسلامية الصادقة.

لقد كان لجمعية العلماء مؤسسات للتربية والتعليم كما كان لها برامج تعليمية ومناهج تربوية تدرس في مدارسها وهي موحدة بين مختلف المناطق شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، أما النظام العام الذي يسير هذه المؤسسات التربوية فكان نظاماً عصرياً سبق أوانه بسنوات عدة يراعي ما كانت تدعو إليه التربية الحديثة، فمثلاً من أهم ما ورد في اللائحة الداخلية لمدارس الجمعية المادة السابعة من القانون العام

البند 13: يتكون اليوم الدراسي في مدارس الجمعية من سبع ساعات، تخصص ست منها للتلاميذ الملازمين في النهار وساعة واحدة مساء لتعلم اللغة الفرنسية ويُزاد لهؤلاء نصف ساعة في وقت الشتاء.

البند 16: يجب أن تكون حصّة الدراسة في الساعة الأولى صباحاً ومساءً ساعة كاملة ثم تتخلل كل حصتين بعد ذلك فترة راحة مدتها خمس عشرة دقيقة.

البند 32: يجب على المدير أن يقوم بتنظيم خروج المعلمين على رأس التلاميذ للتربص والتفحص في الهواء الطلق مرتين في كل شهر على الأقل.

البند 21: يجب على المعلم أن يطالع دروسه وبعد مذكراته في منزله قبل مجيئه إلى المدرسة وأن يباشر درسه بعد الدخول إلى الفصل.

كما أن هناك واجبات على التلاميذ والمعلمين والإداريين، وقد حددت لهم القوانين حقوقاً، مدارس عصرية حديثة يمنع فيها ضرب التلميذ وإهانته ومعاقبته إلا إذا لم يحترم القواعد المسيرة للمدرسة.

هذه بعض المبادئ والقواعد التي كانت مدارس الجمعية قائمة عليها، ناهيك عن طرائق التدريس وأساليبها التي كانت تحاكي التربية الحديثة، ولا غرابة في ذلك وروادها من العلماء

والأساتذة ينتمون إلى مدرسة التجديد الإسلامي فكان التعليم في مدارسها تعليمًا حديثًا لا تقليديًا قائمًا على أساليب حديثة تعليمًا حيويًا نافعًا تجاوز الطرق الكلاسيكية القديمة التي كانت متبعة في المعاهد الإسلامية مؤسسة لطرق جديدة في التعليم قائمة على احترام المتعلم وقدراته وأفكاره وتشجيعه على الإبداع وجعله محور العملية التعليمية فقد أحدثت ثورة في المفاهيم التربوية القديمة، فغيرت الطرائق والمضامين، وأسلوب التخطيط التربوي ونظام التدرج والتخرج، وهذا ما صرح به الشيخ البشير

الإبراهيمي واصفاً الغاية من التعليم. حيث يقول: " التعليم يجب أن يكون حياً والمعلم يجب أن يكون مكتشفاً لا حاكياً، وبالطريقة الايجابية سؤال و جواب يتولد النشاط.

العمل الصحفي

كانت جمعية العلماء صاحبة مشروع نهضوي وإصلاحي أرادت من خلاله إصلاح المجتمع الجزائري وبعث الحياة فيه من جديد ولا يتحقق هذا المشروع إلا بوجود صحف ومجلات وجرائد توصل هذه الأفكار إلى عامة الناس ليسترشدوا بها، من هنا اهتمت بالعمل الصحفي حتى اعتبرت الصحافة جزء لا يتجزأ من مشروعها الإصلاحي والتربوي لتأثيرها الذي لا نظير له، متخذة من الصحافة والنشر في المجلات والجرائد كسبيل للرد على مخططات المستعمر، ولعرقلة مشاريعه العدوانية التي كانت تستهدف ثوابت الأمة الجزائرية دينها ولغتها ووطنيتها وقيمها العربية والإسلامية التي كان الاستعمار يبلغها للأهالي الجزائريين عن طريق صحفه، وجرائده. ولأن المستعمر كان يحمل مشروعاً استعمارياً استطانياً استخدم كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتنفيذه فغلق دور النشر، والطباعة وأوقف الجرائد والمجلات ولم يسمح للجزائريين من ممارسة الصحافة إلا إذا كانت تخدم مصالحه وأهدافه، ولكن رغم هذا التضيق من الإدارة الاستعمارية على إصدار الصحف والمجلات والجرائد إلا أن رواد جمعية العلماء استطاعوا أن يراوغوا السلطات الاستعمارية ويمارسوا العمل الصحفي لتنفيذ خطتهم الإصلاحية والتربوية التي تستهدف النهوض بالفرد الجزائري وبث الوعي الديني والوطني ليستفيق من سبات الجهل والجمود.

ومن الصحف والجرائد التي أنشأت:

- جريدة المنتقد: أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس سنة 1925م وهي جريدة تهذيبية انتقادية شعارها: "الحق" فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء" تصدرها نخبة من الشبيبة الجزائرية صبيحة الخميس من كل أسبوع، فمن خلال شعارها يتبين أن هدفها خدمة الشعب والوطن والحفاظ عليه وجعله في الريادة، وهنا يبرز الوطن كمقوم أساسي من مقومات المشروع الإصلاحي لجمعية العلماء، كما أن العديد من المقالات تطرقت إلى أمور التربية والتعليم من بينها مقال بعنوان حسن التعليم أساس كل تقدم، وهنا دعوة إلى الإهتمام بالتعلم والتعليم النافع الذي ينهض بالأمة.

كما تناولت قضايا وطنية ودينية واجتماعية، ولما تفتنت السلطات الاستعمارية لخطر المنتقد على سياساتها أوقفتها بعد صدور 18 عدداً.

- الشهاب: هي مجلة تبحث في كل ما يُرقي المسلم الجزائري لمنشئها عبد الحميد بن باديس، ظهرت إلى الوجود سنة 1925م على أنقاض مجلة المتقدم، وقد بدأت أسبوعية ثم تحولت إلى مجلة شهرية سنة 1927م تحت شعار لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها اهتمت بقضايا عدة تربوية واجتماعية ووطنية وكان هدفها الرئيسي ترقية الفرد الجزائري والنهوض به.
 - السنة النبوية: أسسها الشيخ بن باديس سنة 1933م صدر منها 13 عدداً ثم أوقفها الإدارة الفرنسية.
 - الشريعة الإسلامية: أنشأت من طرف الشيخ بن باديس سنة 1933م صدر منها 07 أعداد فقط ثم أوقفت.
 - الصراط السوي: ظهرت للوجود سنة 1933م كذلك فصدر منها 17 عدداً ثم أوقفها السلطات الاستعمارية في عهد المستشرق القائم بالشؤون الأهلية بالجزائر ميرانت. هذه الصحف الثلاث لم تعمر كثيراً بسبب تعطيل المستعمر الفرنسي لنشاطها لإدراكه لخطرها.
 - البصائر: ظهرت إلى الوجود يوم 01 شوال 1354هـ الموافق ل 27 ديسمبر 1935م في عهد الحكومة الشعبية الاشتراكية الفرنسية تحت شعار العروبة والإسلام أوقفها جمعية العلماء لدواعي سياسية سنة 1939م مع بداية الحرب العالمية الثانية.
- إن الصحف والمجلات والجرائد التي أنشأتها جمعية العلماء مثلت رد فعل على سياسات الاستعمار الفرنسي العدوانية الهادفة إلى طمس الهوية الجزائرية والمساس بالثوابت الوطنية من جهة، ووسائل للتربية والتعليم ونشر الوعي الديني والوطني الصحيح وبعث الأفكار الإصلاحية التي تهدف إلى الحفاظ على الدين والتمسك به وإحياء اللغة العربية. وبعث مفهوم جديد للوطنية من جهة أخرى. فكان العمل الصحفي ثورة أخرى من ثورات النضال الوطني لإعادة تشكيل المجتمع الجزائري وفق قناعات وأسس جديدة من الدين واللغة والوطن، والعمل على يقظة العقول وإحياء النفوس لتتجه لثورة التحرير من المستعمر الفرنسي، وفعلاً فرضت نفسها على عالم الصحافة العربية الحديثة في فترة العشرينيات والثلاثينيات.

النشاط الدعوي:

أمنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالنشاط الدعوي فسعت إليه بلا هوادة تجسيدا لقوله سبحانه وتعالى في سورة النحل: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۚ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُنْتَدِينَ (125)} (سورة النحل، الآية 125)

حيث اعتبرت العمل الدعوي المنطلق الأساس لتحقيق الغايات المنشودة، وتيسير السبل لنجاح العمل الإصلاحي.

تعتبر جمعية العلماء المسلمين أن الدعوة يجب أن تكون موجهة إلى التمسك بما أمر الله تعالى والانتهاز عما نهى عنه، والتركيز على تمثل القيم الدينية والوطنية المستمدة من هوية الأمة ومرجعياتها، باعتبارها مصدر إلهام للفرد الجزائري. وقد تجسدت هذه الدعوة في عمل الجمعية الذي كان يهدف إلى الحفاظ على الثوابت الوطنية وترسيخها، مع تعزيزها والابتعاد عن الأفكار الاستعمارية التي حاول الاستعمار فرضها، وذلك من خلال محاربتها والتحذير منها، وفي هذا السياق، يقول ابن باديس: "إن الأمة تمر بحالة من الانحطاط الأخلاقي والفساد العقائدي، والجمود الفكري، والكسل عن العمل، وتفكك الوحدة، وافتراق المسارات، مما أدى إلى خمول النفوس وضعف العزائم وموت الهمم، ودفن الآمال في صدور الرجال، حتى غمر القنوط القاتل قلوبنا وملأتنا المصائب من كل جانب."

ويتابع مشيراً إلى معاناة الشعب الجزائري جراء الاستعمار وأثره السلبي على الفرد، والذي أدى إلى حالة من الخمول والركود، مما دفع الجمعية إلى رسم الخطوط العريضة لعملها الذي يتطلب التمسك بالصدق والثبات وفق مبادئ الدين الصحيحة. وكان الهدف إحياء الإيمان في القلوب، وتجديد العلاقة مع القرآن الكريم، وإعادة إحياء السيرة النبوية، ودعوة الناس إلى التمسك بهذه القيم لتصحيح العقائد والأوضاع، وبالتالي النهوض بالأمة وتحريرها من قبضة الاستعمار، ومن الضلالات والبدع التي نشرها بعض التيارات. يرى رجالات جمعية العلماء أن الأمة لن تنهض من كبوتها إلا بالتمسك بقيمها الدينية والوطنية، وممارسة الدعوة إلى الحق، التي تقرب الفرد من هويته التي تشكل ملامح شخصيته

من اللافت للنظر أن التعليم في الجزائر خلال هذه الفترة كان يعكس التوترات بين الثقافة العربية الإسلامية الأصلية والثقافة الفرنسية المستوردة. كما يبدو لنا أن ظهور فئة العلماء الجزائريين كان إستجابة طبيعية للحاجة إلى الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية في مواجهة التحديات الاستعمارية ومع ذلك يظل السؤال حول ما إذا كان هؤلاء العلماء قد تمكنوا من تحقيق توازن بين الحفاظ على التراث والانفتاح على المعرفة الحديثة.

الفصل الثالث:

العلاقة بين الادارة الفرنسية
والعلماء الجزائريين خلال فترة
الحكم المدني

المبحث الأول: ردود فعل الإدارة الفرنسية على نشاط العلماء الجزائريين

مع تزايد وعي السلطات الفرنسية بالدور الحيوي للعلماء الجزائريين في مقاومة الهيمنة الإستعمارية، اتخذت سياساتها منحى أكثر حدة وإستهدافا. وفي هذا الإطار برزت ردود فعل الإدارة الفرنسية في جملة من قوانين وإجراءات هدفت من خلالها الى تقليص دور العلماء والتضييق على التعليم الإسلامي.

1/ مرسوم 16 فيفري: 1876

تم إصدار هذا المرسوم من قبل الوالي العام "شانزي" Chanzzy، (1873-1879م)، وينص على أن المدارس تبقى تحت رقابة العسكريين، ويتم تسييرها من طرف الحاكم العام، الذي يجب أن يكون على علم بكل ما يحدث فيها. ولا يسمح بأي توظيف أو تعديل دون إبلاغ القيادة العسكرية. وقد صدر مرسوم آخر في 29 جويلية من نفس السنة يدعم هذا القرار، حيث شدد على الرقابة السياسية على هذه المدارس، التي تشرف عليها السلطة العسكرية. (بشكر ، 2021-2022، صفحة 46)

2- مرسوم 13 فيفري 1883:

أصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية، خلال فترة الحكم المدني، مرسوما آخر بتاريخ 13 فيفري 1883، الذي يتعلق بتنظيم التعليم في الجزائر، وأسفر عن إنشاء نوعين من المدارس، وقد عرفت هذه الفترة سيطرة المستوطنين على مراكز الحكم. حيث خصص النوع الأول من المدارس لأبناء المعمرين، بينما خصص النوع الثاني لأبناء الجزائريين الذين أطلقت عليهم الإدارة الاستعمارية اسم الاهالي "، مع حتمية إعتقاد اللغة الفرنسية كلغة أساسية في كلا النوعين من التعليم. (بوضرساية، 2012، صفحة 130) "

3- قانون 30 اكتوبر 1886 و مرسوم 6 ديسمبر 1887:

بموجبهما خضعت المدارس القرآنية لرقابة صارمة من السلطات الفرنسية، حيث كانت تراقبها وتفتشها بعناية، مع التركيز على تحديد الإنتماء السياسي للقائمين عليها. كما سعت السلطات الفرنسية لمحاصرة هذه المدارس، وعزلها عن محيطها القرآني ومنع اي إتصال لها بالمشرق العربي، وذلك بإضفاء طابع محلي عليها من خلال التركيز على المذهب المالكي السائد في شمال إفريقيا، وإبراز الخلافات مع المذهب الحنفي الذي كانت تتبعه الخلافة الإسلامية في إسطنبول. وفي هذا الاطار عملت فرنسا على توجيه الاسلام في الجزائر نحو ما سمي بـ "الاسلام الوطني". محاولة لإخضاعه لتوجهاتها السياسية. (حلواش، 2013، صفحة

4- قانون 18 نوفمبر 1892:

أصدرت الإدارة الإستعمارية قوانين جائزة تهدف الى التضييق على تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي. ومن أبرزها قانون 18 نوفمبر 1892، الذي نص على عدم السماح بفتح أي مدرسة إلا بترخيص مسبق من السلطات الفرنسية، مع الإلتزام بشروط قاسية أبرزها تحديد عدد محدود جدا من التلاميذ في هذه المدارس. (بلعربي، التهجير والهجرة الجماعية للجزائريين الى دول المشرق العربي بين 1830-1900 بلاد الشام والحجاز أنموذجا، صفحة 533)

5- قرار 24 ديسمبر 1904:

لم تكتف الإدارة الفرنسية بالمرسوم الذي حد من إنتشار التعليم العربي وفتح المجال لفرنسة أبناء الجزائر، بل أصدرت أيضا قرارا جديدا عام 1904، والذي يمنع أي شكل من أشكال التعليم دون ترخيص مسبق (بوضرساie، 2012، صفحة 132). وكان هذا الترخيص مشروطا بعدة ضوابط صارمة أبرزها:

- إقتصار التعليم على حفظ القرآن الكريم فقط. دون التطرق لأي مواد أخرى.
- منع تفسير آيات القرآن الكريم. خاصة التي تتحدث عن الجهاد.
- عدم السماح بتدريس تاريخ او جغرافيا الجزائر. أو العالم العربي و الإسلامي.
- ضرورة خضوع المعلم للإدارة الاستعمارية وتنفيذ تعليماتها دون إعتراض.
- عدم قبول الأطفال الذين تجاوزوا سن الدراسة المحددة من طرف الادارة.

- يمنع منعاً باتاً على هذه المدارس، حتى بعد حصولها على إذن بالإفتتاح إستقبال الأطفال في سن الدراسة خلال أوقات دوام المدارس الفرنسية، حتى وإن كانت تقع في قرى تبعد عنها أكثر من ثلاث كلومترات. (يعي، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830,1954)، 2007، الصفحات 60-61)

6- قانون 27 سبتمبر 1907:

سعت السلطات الإستعمارية الى إذلال الدين الإسلامي وتقويض مكانته، في الوقت ذاته شجعت على نشر الديانة المسيحية ودعمت الحركات التبشيرية، مستغلة في ذلك قانون 27 سبتمبر 1907، الذي نص على فصل الدين عن الدولة في الجزائر. إقتداء بقانون 27 سبتمبر 1905 المطبق في فرنسا. وضمن هذا الإطار، دعمت نشر المسيحية وخصصت لها ثلاثة أرباع الميزانية المخصصة لشؤون الدين الإسلامي رغم

ان عدد المسلمين يفوق أتباع الديانات الأخرى. (يعي، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1954,1830)، 2007، صفحة 67)

ومن خلال هذا الطرح نفهم أن الإدارة الفرنسية عملت تقليص دور الإسلام في المجتمع الجزائري. وتعزيز نفوذ الديانة المسيحية، ولم تراعي الغالبية الدينية. وقد أكدت "خديجة بقطاش"، هذا الطرح بقولها: "لقد وقف "الأميرال دوغايديون"، منذ تعيينه على رأس الإدارة المدنية بالجزائر يدافع عن الدين المسيحي وعن الكاردينال لافيغري ولهذا نجد ان الحركة التبشيرية قد عرفت تطورا كبيرا في عهده، لأنه ساندتها مساندة مطلقة. (بقطاش، صفحة 153)".

7- قانون 21 مارس 1908:

طالب مؤتمر المزارعين الفرنسيين بإلغاء التعليم الابتدائي بالنسبة للجزائريين، بحجة أن هذا التعليم يشكل خطرا على المصالح الإقتصادية الفرنسية، ويعيق عملية توطين الأوروبيين في الجزائر. (يعي، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1954,1830)، 2007، صفحة 61)

8- سياسة جوناار الأهلية:

تبني الحاكم العام "جوناار" سياسة أهلية تهدف الى كسب ولاء المثقفين الجزائريين التقليديين، وتحفيزهم لمزاولة إقامة التدريس في المساجد ومتابعة نشاطهم التقليدي المعتاد، والقيام بتعيينات في الوظائف الدينية، وقد أمر بنشر أعمال إسلامية جزائرية، وتنشيط التعليم الديني، وإحياء التراث والعمارة الإسلامية، مع إدخال إصلاحات على التعليم العربي الفرنسي. ولم يكن الهدف من هذه الإجراءات رفع مستوى الجزائريين بل ترسيخ الهيمنة الفرنسية، كما عبر جوناار صراحة عن ذلك حين قال " المدرسة الابتدائية التي تعتبر في فرنسا. أساس سيطرتنا في الجزائر ". كما أثرت هذه السياسة في الحياة الثقافية وأسهمت في بروز نخبة مثقفة موالية لفرنسا، لكنه فشل في الحد من الجهل المنتشر، حيث بقي الكثير من الأطفال خارج المدارس مظطرين للعمل كماسحي أحذية وحمالين عن الاوروبيين، والتسول بسبب تقاعس الإدارة الفرنسية ورفض الكولون لتعليم الجزائريين. (حلواش، 2013، الصفحات 210-211)

9- موقف الإدارة الفرنسية من الهجرة:

كان من أبرز الأسباب السياسية التي ساهمت في تفاقم الهجرة الجزائرية ،رفض الأهالي الإقامة تحت نظام ظالم. وقد أدركت فرنسا خطورة هذا الوضع،فسعت جاهدة للحد من الهجرة بمختلف الوسائل ومنها إصدار قانون سنة 1874،الذي يشترط الحصول على ترخيص مسبق لمغادرة البلاد،ولإقناع الجزائريين بعدم الهجرة. وفي عام 1893،طلب المقيم العام من شيوخ المذاهب الأربعة بمكة المكرمة إصدار فتوى تؤيد هذا التوجه،وقد إستغلت فرنسا هذه الفتوى المؤيدة لمصالحها.(عميراوي، زاوية، و زغداوي ، 2007، الصفحات 50-51)

وما يمكن إضافته أن الموقف من الهجرة لم يكن محل إهتمام الإدارة الفرنسية فقط. بل نجد فئة أخرى تناولت قضية الهجرة من منظور مختلف . إذ يتضح أن الكولون و أعوانهم لعبوا دورا محوريا في دفع حركة الهجرة الجزائرية ،بل كانوا في كثير من الأحيان العامل الرئيسي ورائها . وقد تباينت مواقفهم تجاه هذه الهجرة الى إتجاهين مختلفين: حيث رأى الفريق الأول ضرورة تهجير الجزائريين بكل الوسائل الممكنة،لإفساح المجال أمامهم لتعزيز نفوذهم الإقتصادي والسياسي في البلاد. في المقابل رأى الفريق الثاني أنه يجب منع الأهالي من مغادرة مناطقهم التي يقيمون بها ،لأن هجرتهم تعني نقص اليد العاملة،ما يرفع من تكاليف إستئجارها،ويعرض أراضي الكولون للإهمال في حال عدم توفر من يزرعها. (هلال، 2007، الصفحات 56-57)

10- موقف الادارة الفرنسية من عودة الطلبة الجزائريين.:

بدأت الإدارة الفرنسية في الجزائر تشعر بالخطر من الطلبة الجزائريين،الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الإسلامية،وتشربوا مناهجها الفكرية والعلمية. وتجسد هذا الخطر او كما أسمته الإدارة الفرنسية بالتهديد. مع عودة أولى دفعات الطلبة الى وطنهم.(هلال، 2007، الصفحات 184-185)

ومنها يتضح لنا جليا أن فرنسا كانت قلقة من تأثير الجامعة لإسلامية في الجزائر،حتى أنها إهتمتها بالوقوف وراء ثورتي عين التركي (1901)وعين بسام (1906)،مما دفع "جونار" الى فرض رقابة صارمة على الجزائريين لمنع أي تواصل أو تأثير من قبل الجامعة. (بن أزواو، 2017، صفحة 206)

وتحسبا لهذا التهديد أقدم الحاكم العام للجزائر سنة 1927،بعد تزايد أعداد الطلبة العائدين على إصدار أوامر الى جميع المسؤولين الإداريين والعسكريين في مختلف أنحاء البلاد،تدعوهم الى فرض رقابة صارمة عليهم،ومتابعة دقيقة لكل نشاطاتهم،وفي سياق القضاء على هذا الخطر الذي اعتبرته الإدارة

الفرنسية تهديدا حقيقيا على إستقرارها في الجزائر، وبتأثير من "الكوموندان كادي"، قام المسؤول الفرنسي دوفرانس. بكتابة رسالة الى وزير الخارجية سنة 1916م، يدعو فيه الى النظر في قضية عودة الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون في الأزهر الشريف. وقد اقترح في رسالته. وضع حد نهائي لهجرتهم الى مصر وذلك تماشيا مع رأي كادي الذي لخص موقفه. في تقرير أوصى فيه بضرورة منع هجرة الطلبة الجزائريين الى جامعة الأزهر بكل الوسائل الممكنة. (هلال، 2007، الصفحات 185-186)

11-ردود فعل جماعة النخبة:

عرفها أحد اعضائها في 1911، فقال "إنها ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين، بأعمالهم، ان يصعدوا فوق الجماهير وان يضعوا انفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين "، لم يكتفي هؤلاء بتبني أفكار الغرب وأنماط عيشه وأساليب عمله وثقافته، وقد سعوا ايضا لتحويل المجتمع الجزائري الى نسخة من المجتمع الاوروبي. وقد وجهوا انتقاداتهم وغضبهم نحو العلماء والاعيان والمرابطين. متهمين إياهم بالخرافات والتعصب، كما لم تسلم منهم الفئة المحافظة، اذ اتهموهم بالرجعية والإنغلاق وطالبوا بالمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين والغاء قانون الاهالي وغيره من القوانين الاستثنائية. (ابو القاسم س..، تاريخ الجزائر الثقافي، (1830-1954)، 2011، الصفحات 159-161)

كما أن الإدارة الفرنسية لم تولِ التعليم الأهلي إهتماما كبيرا، اذ إقتصرت إهتمامها على تكوين عدد محدود من المتعلمين الذين يمكن توجيههم لخدمة مصالحها الاستعمارية. وقد ساهم تدهور التعليم التقليدي في بروز أزمة نقص الأطر المثقفة والقضاة، وهو ما لم تستطع السلطات الفرنسية تعويضه بسبب عدم إلمامها باللغة العربية. لذلك تعاملت الإدارة الفرنسية مع التعليم وفق منظور نفعي، يراعي حاجاتها الإدارية والسياسية، دون ان تسمح بإسناد الوظائف الدينية والقضائية الاسلامية لغير المسلمين، (لهلالي، ظهور النخبة الجزائرية ومرجعياتها، 2013، الصفحات 82-83) هذا من جانب.

ومن جانب آخر فقد تم التضييق على المسلمين الجزائريين . من خلال تطبيق قانون الاهالي المذكور سابقا. حيث حُرموا من أبسط حقوقهم، بما في ذلك حقهم في التجمع والانضمام الى الجمعيات، وقد منعوا بشكل كلي أو جزئي من الإنتساب حتى الى الجمعيات الفرنسية التي أُسست في الجزائر، وفي هذا الإطار صدرت بتاريخ 30 نوفمبر 1897. تعليمة عن الحاكم العام في الجزائر، تنص على أن العضوية في جمعيات الرماية، والتمارين العسكرية، والجمباز تقتصر على الفرنسيين فقط أما الجمعيات الفنية

والأخوية وغيرها، فقد إشتربت التعليم أن يكون أغلب أعضائها فرنسيين، وأن يتكون مجلس إدارتها بالكامل من الفرنسيين. (معوشي، 2020، الصفحات 130-131)

12- حل نادي الترقى:

لاحظت الحكومة الفرنسية بأن النوادي، مثل نادي الترقى، تشكل تهديدا لسياساتها، فبدأت بملاحقتها ومحاربتها من خلال سن قوانين تستهدف نشاطها. إما بمنعها تماما أو بوضع قيود تعجيزية تعرقل أداء مهامها ومن بين هذه القيود منعها من بيع المشروبات، بما في ذلك القهوة والشاي، التي كانت تعد مصدرا ماليا رئيسيا لها. كما فرضت شروطا صارمة عليها بهدف تقويض دورها ورسالتها. وفي 1 جوان 1958. قام الجنرال ماسو بإغلاق نادي الترقى وتحويله الى مركز للدعاية النفسية. (العقاب و شلغوم، 2023، صفحة 14)

13- موقف الادارة الفرنسية من نشاط الأمير خالد:

لقد أزعج الإنتصار الذي أحرزه الأمير خالد السلطات الإستعمارية، فأخذت تحيك ضده المؤامرات وتستخدم شتى أساليب الدهاء للإطاحة به. وسرعان ما شنت الصحف الموالية للمعمرين حملة ضارية، وجهت اليه من خلالها تهمة التطرف، والعداء لفرنسا، ومزاولة نشاطات تهدد أمنها. وأمام هذا الموقف الوطني الصامد، طبق الحاكم العام تعليمات حكومته، فأصدر قرارا بنفي الأمير خالد نفيا دائما من الجزائر. وعلى إثر ذلك غادر الأمير مع أسرته الى مدينة الإسكندرية في مصر عام 1923 على متن سفينة اقلتهم من الوطن. (خليفة، 2016، الصفحات 160-161)

14- موقف الإدارة الفرنسية من الأوقاف:

لم تسلم المساجد من الإعتداءات، وكذلك لم تسلم الأوقاف التابعة لها، حتى أن مؤسسات التعليم التي كانت تعتمد في تسييرها على عائدات الوقف تعرضت هي الأخرى للأضرار. بعد الإستيلاء على الأملاك الوقفية إنتشرت في المجتمع ظاهرة الجهل والأمية بسبب غلق المدارس والزوايا. كثير من الزوايا تم تحويل أملاكها، مما إضطرها الى الإغلاق، وتمت مصادرة ممتلكاتها. ووفقا للإحصائيات الفرنسية، تم هدم والإستيلاء على 349 زاوية، من أشهرها زاوية القشاش أما المدارس فكان وضعها مشابها، حيث أغلق العديد منها، مثل مدرسة الجامع الكبير ومدرسة جامع السيدة. وعلى سبيل المثال، كانت مدينة عنابة تضم 39 مدرسة قبل الإحتلال، لكن هذا العدد تقلص فيما بعد الى 3 مدارس. (بوحلوفة و شبيرة، 2019، صفحة 83)

15- موقف الادارة الفرنسية من الزوايا:

كانت الطريقة والزوايا في البداية تؤدي دورا مهما، في مقاومة الاستعمار وحمل راية الجهاد.(زروقة، 1999، صفحة 47) ونتيجة لهذا الدور الفعال سعت سلطات الاستعمار الى ضرب الزوايا، في عمقها، وبدأت بإستهداف أوقافها، التي كانت تشكل مصدر تمويل أساسي لقطاعات واسعة من المجتمع الجزائري، بما في ذلك العلماء، والفقهاء، والمعلمين، والأئمة، وكذلك المحتاجين والفقراء (سبع و حوحو ، 2003 ، صفحة 107) هذا من جهة

ومن جهة أخرى تبدلت حال الزوايا بعد وفاة شيوخ الطرق الصوفية المصلحين، حيث تحولت من مراكز للإصلاح والتغيير الى أماكن يطغى عليها الفساد والانحراف. ولم يكن هذا التحول عشوائيا، بل كان نتيجة مخطط ممنهج، من قبل الإستعمار الفرنسي، الذي سعى الى إخضاع الزوايا والتحكم فيها، بعد أن كان يهاب تأثيرها القوي طوال القرن التاسع عشر، وحتى عام 1914 م ، وقد أوكلت فرنسا مهمة تشويه تعاليم الدين الإسلامي ونشر الفساد الأخلاقي في المجتمع الجزائري الى مجموعة من الدراويش والدجالين. الذين سخرتهم لخدمة أهدافها الاستعمارية. وقد قال أحد القادة العسكريين "إن كسب شيخ طريقة صوفية أنفع لنا من تجهيز جيش كامل، وقد يكونون ملايين، ولو اعتمدنا في إخضاعهم على الأموال والجيش لما أفادتنا ما تفيدته تلك الكلمة الواحدة من الشيخ فإنها تجلب لنا القلوب والأبدان والأموال أيضا". (نارة، 2020-2021، صفحة 92)

16- ردود الفعل الفرنسية على الحركة الإصلاحية ونشاط الشيخ عبد الحميد بن باديس:

ظلت الإدارة الفرنسية تقلل من أهمية الحركة الإصلاحية، حيث جاء في تقرير صدر سنة 1926، تصريح يؤكد بثقة مفرطة أن الحركات الوطنية في العالم الإسلامي المعاصرا تأثير لها في الجزائر، وأن الشعب الجزائري لا يزال غافلا عنها، منشغلا فقط بتلبية حاجاته المادية. وفي تقرير آخر لسنة 1928، تم التأكيد على أن نشاط الشيخ عبد الحميد بن باديس يخلو من الأبعاد السياسية، ولا يتجاوز نطاق النظريات الفكرية. (مطبقاني، 1924-1925، صفحة 81)

وقد لفت إنتباه الإدارة الفرنسية تعيين الشيخ "عبد الحميد بن باديس" ، رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين إذ كانت تدرك أهمية هذا الدور وخطورته على سياستها. لذلك حاول ميرانت مدير الشؤون الأهلية، عرقلة نشاط الجمعية، فاستدعى "ابن باديس" ووالده، وعرض عليه منصبا كبيرا مثل

مفتي الجزائر أو قاضي القضاة مقابل تنازله عن الجمعية. كما وعد بتقديم دعم مالي لوالده ليتمكن من تحسين أوضاعه الاقتصادية والفلاحية. لكن "الشيخ ابن باديس" مهلة للتفكير، ثم غادر مكتب ميرانت، وأرسل إليه فيما بعد رده الرفض لهذا العرض. (مطبّقاني، 1924-1925، صفحة 84)

17- غلق الادارة الفرنسية لجريدة المنتقد:

قامت الإدارة الفرنسية بإيقاف جريدة "المنتقد" عقب صدور عددها الثامن عشر في 29 أكتوبر 1925، دون أن توضح الأسباب. لكن المرجح أن السبب يكمن في المواضيع التي تناولتها الجريدة. وما يلفت الانتباه أن قرار الغلق جاء من وزارة الداخلية الفرنسية في باريس على غير العادة ولم يصدر من الحكومة الفرنسية، وهذا دليل على قوة كلمتها وتأثيرها خلال تلك الفترة. (صبرية، 2021، الصفحات 80-81)

إذ يتجلى أسلوب التهديد منذ العدد الأول للمنتقد، حيث يخاطب ابن باديس فرنسا قائلا: "...وإن الحكومة التي تتجاهل دين الشعب تسيء في سياسته وتجلب عليه وعلينا الأضرار والأتعاب، بل ربما حصلت لها هزاهزوفتن... (مطبّقاني، 1924-1925، صفحة 54)".

ولتوضيح سبب غلقها يقول عبد الحميد بن باديس: "و لكن أثار الذين إعتادوا التملق صدقها. و كبر على الذين تعودوا النفاق صراحتها. وهال الذين اعتادوا الجبن من الرؤساء، أو إعتادوا الجمود من الأتباع صرامتها. فأجمعت هذه الطرائف أمرها، وأخذوا يسعون في الوشاية ضدها، وحمل الحطب للمراجع العليا لحرقها، حتى عطلت". (زروقة، 1999، صفحة 180)

18- حل جريدة الاقدام:

كما تعرضت جريدة الإقدام هي الأخرى للعديد من العراقيل، التي بدأت بإنسحاب أحد أبرز مؤسسيها "صادق دندان". لتتفاقم فيما بعد نتيجة تصاعد الضغوط من قبل المعمرين والإدارة الإستعمارية ضدها، مما أدى إلى توقفها مؤقتا في أكتوبر عام 1922. لكنها استأنفت نشاطها لاحقا وواصلت الصدور حتى سنة 1923. حيث أصدرت 125 عددا، وكان آخرها بتاريخ 6 أفريل 1923، غير أن نشاطها توقف مرة أخرى خاصة بعد سلسلة المقالات الجريئة التي نشرتها والتي نتج عنها برفع الكولون شكاوى ضدها لدى محكمة الجench، التي أصدرت حكما بتغريمها ما قيمته ألف فرنك فرنسي قديم، وإلى جانب ذلك إلزامها بدفع تعويضات قدرها خمسة آلاف فرنك فرنسي قديم، ما اضطر إدارة الجريدة إلى إتخاذ قرار نهائي بوقف إصدارها. (دويدي، 2016، الصفحات 170-171)

الى جانب مصادرة الصحف وإيقافها، تعرض أصحابها ومؤسسيها أيضا للسنج والملاحقة والتهديد والنفي لذلك لجأ كثير منهم الى استخدام أسماء مستعارة لمواصلة عملهم الصحفي، مثل عمر راسم الذي اختار "ابن منصور الصنهاجي" إسمًا مستعارًا له. (هابة، صفحة 321).

19- مواقف الصحف الإستعمارية:

بدأ صدور هذا النوع من الصحف عام 1874، وكانت جميعها تندرج ضمن إطار التبعية للإدارة الفرنسية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال التمويل أو الإشراف المالي الذي كانت تمارسه الجهات الإستعمارية. ولم تكن هذه الصحف سوى أداة لخدمة الوجود الاستعماري الفرنسي، ووسيلة دعائية تسعى الى ترسيخ سلطته، على الرغم من أنها غالبا تصدر باللغة العربية. (هابة، الصفحات 310-311). وكمثال عن ذلك نذكر أحدها:

"L'écho d'alger" "جريدة ليكودالجي" -

أسسها الصحفي "إتيان بايلاك"، في 14 مارس 1908، وسرعان ما تحولت الى واحدة من أهم وأقوى الصحف الإستعمارية في الجزائر، حيث إستمرت في الصدور حتى عام 1961، وقد دافعت الجريدة عن مصالح المستوطنين الفرنسيين، وكانت من أشد المؤيدين لفكرة الجزائر الفرنسية. كما تبنت مواقف معادية لأي إصلاحات تخدم السكان الجزائريين، ولعبت دورا محوريا في التصدي لمشاريع الإصلاح التي إقترحها الحاكم العام جونار (بوغازي، 2023، الصفحات 58-59).

20- الصحافة الإندماجية :

كان للإندماجين نوع مختلف من الصحف، غالبا ما كان يقودها أشخاص حصلوا على الجنسية الفرنسية وكانت هذه الصحف تروج لفكرة التقارب مع الفرنسيين والدعوة الى التعايش المشترك تحت الراية الفرنسية. (هابة، صفحة 312). نذكر منها

- جريدة التقدم 1923:

وكانت من أوائل الصحف في هذا النوع من الصحافة، أسسها "ابن التهامي"، وجذبت المهتمين بالسياسة من الإندماجين الذين كانوا يُعرفون بالنخبة وفي العشرينات نشر فرحات عباس فيها المقالات التي جمعها فيما بعد في كتاب بإسم الشباب المسلم (مدور، 2022-2023، صفحة 60).

- جريدة صوت الاهالي 1929

في سنة 1929، أسس الزناتي بمدينة قسنطينة جريدة أطلق عليها اسم صوت "الأهالي"، واختار لها عنوانا فرعيا: "الإتحاد الفرنسي الاسلامي"، ليعبر عن إتجاهها الإندماجي حيث ركزت على الدفاع عن المنتخبين، ودعت الى التفاهم والتعايش مع الفرنسيين. في حين إتخذت موقفا معارضا للتيار العربي الاسلامي وللحركة الاصلاحية. (ابو القاسم س.، 1998، صفحة 265).

من خلال هذا الفصل يمكن ان نقول ان ردود فعل العلماء الجزائريين على سياسة الادارة الفرنسية كانت متباينة حيث إختار البعض المقاومة المباشرة بينما فضل آخرون التعاون او التكيف مع الوضع القائم ومن اللافت للنظر أن الإدارة الفرنسية كانت ترى في نشاط العلماء الجزائريين تهديدا لسيطرتها مما أدى الى صراعات متعددة.

المبحث الثاني: ردود فعل العلماء الجزائريين على الادارة الفرنسية وسياستها.

بعد أن أحكمت الإدارة الفرنسية قبضتها على مختلف جوانب الحياة في الجزائر، سعت الى التركيز بشكل خاص على الجانب الثقافي والديني للجزائريين لما يشكله من أهمية لهم، وفي المقابل وجدت نفسها أمام فئة العلماء الذين أخذوا على عاتقهم مهمة الحفاظ والدفاع عن الهوية الوطنية.

1- عودة الطلبة الجزائريين:

لقد ساهمت عودة الطلبة الجزائريين الذين درسوا بالأزهر والزيتونة والقرويين.. بعدما تشربوا هناك بفكرة الاصلاح والجامعة الإسلامية. ببناء المدارس. وإصدار الصحف، وتصحيح العقائد والأفكار. وإحياء النفوس الميتة.... وكذا إخوانهم الذين كانوا بفرنسا، ونقلوا الى الجزائر قيم التنوير والعمل وحقوق الإنسان. (بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، 2006، صفحة 326)

2- التنظيمات الطلابية:

تظهر بعض الدراسات أن هذه التنظيمات التي بدأت بالظهور في كل جامعة منذ 1877، توحدت تدريجيا حتى عام 1907، مما أدى الى تأسيس الإتحاد الوطني للتجمعات الطلابية الفرنسية، والذي تطور لاحقا ليصبح الإتحاد الوطني للطلبة في فرنسا. (بن غربي، 2019، صفحة 208)

يعود توافد الطلبة الجزائريين الى فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث واجهوا آنذاك التهميش والتمييز العنصري وظروف العيش القاسية، شأنهم شأن أبناء وطنهم الذين قصدوا فرنسا للعمل أو الانخراط في الخدمة العسكرية. وعلى الرغم من قلة عددهم الذي لم يتجاوز العشرات، فقد سعوا الى تأسيس إطار قانوني يمثلهم ويدافع عن حقوقهم، فبادروا أولا بالانضمام الى التنظيمات الطلابية الفرنسية، لكنهم قرروا لاحقا الإستقلال عنها، وأسسوا تنظيما طلابيا مغاربيا عرف بإسم "جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا"، والتي تأسست سنة 1927. (بلفردى و زيانى ، الصفحات 240-241)

وقد إبتعدت هذه التنظيمات الطلابية في بداياتها عن العمل السياسي لعدة سنوات بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن بعد مرور الوقت أصبح نشاطها أكثر وضوحا، وتأثيرا خاصة بالنسبة للتنظيم الطلابي الجزائري في فرنسا. فخلال سنوات قليلة، تمكن الطلبة الجزائريون من إنشاء نادي طلابي ومكتبة، ومطعم، وتعاونية، بالإضافة الى تأسيس دار للطلاب، وذلك بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والثقافية للطلبة، وتهيئة الظروف المناسبة لإستقبال زملائهم الوافدين الى فرنسا باستمرار، كما نجحت جمعية الطلبة الجزائريين في إصدار نشرة دورية بعنوان "الجزائر الطالب". والتي حافظت على وتيرة منتظمة في النشر بين عامي 1922 و1939. في الجزائر أصدرت جمعية الطلبة الجزائريين بدورها مجلة التلميذ سنة 1931. (حمادي، الصفحات 45-46)

3-موقف النخبة المحافظة:

في السياق الجزائري إرتبط هذا المصطلح بالحفاظ على الوضع القائم، ورفض الأفكار الغربية، والتجنيس، والتجنيد الاجباري في الجيش الفرنسي. كما انه يعكس موقفا رافضا لأي تغيير. تشكلت هذه الكتلة من شرائح تقليدية مثل العلماء والمثقفين، وزعماء الدين وبعض الإقطاعيين و المرابطين، بالإضافة الى معلمين، وصحفيين ونواب معينين، وأعضاء في الجامعة الإسلامية. بعضهم كان يدعوا للتسامح والتعليم والتقدم، رغم تمسكهم بقيم الماضي. (ابو القاسم س.، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، صفحة 145)

وقد دعم "ابو القاسم سعد الله" فكرته بفكرة أخرى، حين ذكر أنهم إشتروا في كونهم أعداء غير مساومين لفكرة التجنيس، والخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي وللتجديد على الطريقة الغربية. (ابو القاسم س.، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، صفحة 146)

بدأ تبلور هذه النخبة منذ 1900 تقريبا ، وكان من أقطابها: الشيخ "عبد القادر المجاوي" و"عبد الحليم بن سماية" و"مولود بن الموهوب" و"حمدان الونيسي" وبعض المثقفين والصحفيين "كمحمد بن أبي شنب" و"عمر راسم".... واشتمل برنامجها على:

-تحقيق المساواة في التمثيل النيابي والضرائب والإستفادة من الميزانية بين الجزائريين والمستوطنين.

-تعميم وتطوير وسائل تعليم وإستعمال اللغة العربية.

-إحترام العادات والتقاليد الجزائرية.

-إسترجاع العمل بالقضاء الاسلامي.

-معارضة التجنيس والتجنيد الاجباري.

-إلغاء كل القوانين التعسفية في مقدمتها قانون الاهالي.

-تجنب استعمال العنف.

-الدعوة الى الجامعة الاسلامية.

-حرية الهجرة.(بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، 2006، الصفحات 329-330)

4-مواقف حركة الشبان:

وقد ظهرت مواقفها السياسية المعارضة للسياسة الفرنسية في الجزائر بوضوح عام 1908. عقب صدور مرسوم يقضي بإحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن 18 عاما تمهيدا لتجنيدهم في الجيش الفرنسي. وقد أثار هذا القرار إستياء واسعا في أوساط الجزائريين. وفي اكتوبر من نفس السنة. تقدمت حركة الشبان باحتجاج رسمي الى الحكومة الفرنسية. عبرت فيه عن عدم قبوله الا بعد منح الجزائريين حقوقا اساسية. من بينها تعديل قانون الاهالي. وتخفيف العقوبات المفروضة بموجبه. الى جانب رفع نسبة تمثيل الجزائريين في الانتخابات المحلية وتحقيق المساواة بين المسلمين والاوروبيين(بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، 1997، الصفحات 203-205)

شكلت حركة الشباب الجزائري وفد يضم عددا من الشخصيات المعروفة آنذاك مثل الدكتور "ابن التهامي" و"الحاج سعيد" و"بوشريط علاوة" وكذلك "الدكتور موسى" وغيرهم، وكانوا ممثلين عن

مختلف مناطق الجزائر. سافر الوفد الى باريس في ماي 1912، وقدم عريضة تحتوي على عدة مطالب. (صافر، 2017-2018، صفحة 169) وقد ذكر الدكتور " حميد آيت حبوش " بعض الشخصيات التي كانت ضمن هذا الوفد وفق تمثيلهم كالتالي:

الدكتور بن تهاامي، نائب بلدية مدينة الجزائر. -

مختار حاج سعيد، محامي بمدينة قسنطينة. -

بوشريط علاوة، نائب بلدي بقسنطينة. -

الدكتور موسى، نائب بلدي بقسنطينة. -

حاج عمار، نائب بلدي بجيجل. -

بن عصمان، نائب بلدي ببجاية. (ايت حبوش ، 2018، صفحة 282)

ومن أهم الاقتراحات التي تضمنتها عريضة 27 ماي 1912

- الإلغاء التام لقانون التجنيد الاجباري وتعويضه بقانون آخر يكون مبني على فكرة الحرية والعدالة والمساواة.

إلغاء القوانين الإستثنائية كقانون الأهالي والمحاكم الردعية.

الإعتراف بمبدأ المساواة في جميع المستويات.

تمثيل الجزائريين في كامل المجالس والبلدية والمجلس الوطني الفرنسي. (لهلالي، 2017، صفحة 189)

و في عام 1919. برز " الأمير خالد ¹ " كمتحدث باسم "الشبان الجزائريين"، مما أضفى على نشاطهم بعدا وطنيا أوسع، وقد أثارت مواقفه قلق الإدارة الفرنسية خاصة في ظل رفضه للتجنيس الذي اعتبره تهديدا لهوية الأمة الإسلامية، كما رفض الاندماج بإسم الإسلام. (قداش، جزائر الجزائريين. تاريخ الجزائر 1830. 1954، 2008. صفحة 187، صفحة 64) (بن الشيخ، 2018، صفحة 95) رغم ثقافته الفرنسية العالية وإنتمائه الى نخبة كانت متأثرة بالحضارة الغربية آنذاك. (خليفة، 2016، الصفحات 159-160) وبين عامي 1920 و1923 ظهر الأمير خالد كصحفي حيث استطاع من خلال كتاباته وخطاباته

¹ خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر بن معي الدين الحسيني الجزائري، ولد في 20 فيفري 1875، بدمشق، عاد رفقة والده الى الجزائر 1892.

أن يستقطب شرائح واسعة من الشعب الجزائري، ولم يتوقف عند هذا الحد بل أسس جمعية الإخاء الجزائري والتي هدفت الى مقاومة محاولات الإدماج الثقافي والسياسي خاصة في مجال التعليم والحقوق المدنية. ومن جهة أخرى فإن نشاطه لم يكن داخل الوطن فقط بل كان كذلك على المستوى الدولي والذي ظهر من خلال رسالته الى "الرئيس الأمريكي ويلسون"، حيث طالب بتمكين الجزائريين من تقرير مصيرهم بحرية تحت عصبية الأمم المتحدة. (قداش، جزائر الجزائريين. تاريخ الجزائر 1830. 1954، 2008. صفحة 187، الصفحات 64-65)

ومما جاء في رسالته التي وجهها الى الرئيس ويلسون سنة 1919:

" فأثناء معركة غير متساوية، ولكنها رغم ذلك كانت مشرفة لأبنائنا، ناضل الجزائريون طيلة سبعة عشر عاما بمثابرة وقوة لا مثيل لها بهدف رد المعتدي، والعيش في إستقلال، ولكن حظوظ السلام لم تكن للأسف في صالحهم، ومنذ التسعة والعشرين سنة التي عشناها تحت السلطة الفرنسية إزدادنا فقرا، بينما إزداد المنتصرون غنى على حسابنا " (العلوي، 1985، صفحة 90)

ومن بعض الردود على قانون التجنيد الاجباري نجد "ابن سماية" الذي خاض في قضية عصره التجنيد الاجباري والتي كانت من أعقد وأخطر القضايا التي واجهها الجزائريون في صراعهم ضد الإستعمار مطلع القرن العشرين لأنها كانت قضية تتعلق بشرف وديانة الجنود الجزائريين التي انتهكتها فرنسا بقانون 1912، عندما فرضت عليهم التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي براتب، جعلتهم يشعرون وكأنهم مرتزقة والقتال تحت علم اجنبي قد يؤدي بهم الى محاربة إخوانهم في الدين، وهو ما اعتبروه إستهتارا حقيقيا بقيم الإسلام، لأن المسلم لا يقاتل إلا في سبيل الله وتحت راية إسلامية فقط (بن ازواو، 2017، صفحة 208).

ونجد كذلك "ابن قدور" الذي عبر عن رفضه لهذا القانون في كتاباته بالصحافة المصرية والتونسية، مستخدما إسم مستعاراً، تفاديا لكشف هويته، وسعيا منه لإضفاء بعد عربي على القضية. وقد تجلّى موقفه في قوله: "فمالنا من رغبة في الإندماج في فرنسا ولا بغيرها من الأجناس ومالنا من رغبة في نيل حقوق تجر علينا الويل والدمار وإننا لانريد من فرنسا أن تمن علينا بها وتمدنها وعدلها لأن لنا تمدنا وعدلا ذقناها فصار كل شيء عندنا بعدها مرا وهل بعد ذوق العسل تذوق الحنظل " (حماتيت، 2021، صفحة 109)

5- ردود فعل النوادي والجمعيات:

بعد إصدار فرنسا قانونا يجيز إنشاء النوادي والجمعيات، سارع العديد من رواد الإصلاح والنخب الجزائرية الى إستغلال هذه الفرصة، فأسسوا نوادي وجمعيات واحزاب ثقافية، وسياسية، بهدف تنشيط الوعي الوطني والعمل على إصلاح المجتمع (العقاب و شلغوم، 2023، صفحة 11). نذكر أهمها بداية بـ:

أ- الجمعية الرشيدية

تأسست الجمعية الرشيدية في مدينة الجزائر سنة 1902، على يد المعلم "سروي"، وكانت في بدايتها عبارة عن جمعية صداقة تجمع خريجي المدارس الأهلية الفرنسية، كما أدت دورا تعاضديا من خلال تقديم الدعم والمساعدات لأعضائها. غير أن هدفها الرئيسي تمثل في تشجيع تعليم الأهالي وتقديم خدمات مختلفة للطلبة بعد تخرجهم. ومع مرور الوقت، توسع نشاط الجمعية خارج العاصمة، خاصة بفضل مبادرة بعض مديري المدارس الفرنسية. وفي سنة 1908. تنوعت أنشطتها أكثر، حيث قدمت مساعدات عينية لثمانى مدارس، ونظمت دروسا لفائدة الكبار، وساهمت في إثراء المكتبات بالمؤلفات، الى جانب تنظيم محاضرات باللغة العربية، ما جعلها تستقطب إهتمام عدد من الأعيان الذين أعجبهم ما تحمله من قيم التقدم والرقى. وبحلول سنة 1910. كانت للجمعية فروع مهمة، لاسيما في مدينة مستغانم. - (اجيرون ، 2007، الصفحات 709-710)

ب- الجمعية التوفيقية:

تم تأسيس هذه الجمعية سنة 1908، بقيادة ابن التهامي، وكان الهدف من إنشاءها هو توحيد جهود الجزائريين الراغبين في التثقيف الذاتي وتنمية أفكارهم العلمية والاجتماعية. في البداية كانت نشاطاتها تتركز في المدن الكبرى مثل "الجزائر العاصمة" و"قسنطينة". لكنها سرعان ما بدأت تنتشر لتشمل مدنا أخرى داخل البلاد. وقد أدى هذا الإنتشار الى تأسيس جمعيات مشابهة في مناطق مختلفة، مثل ودادية العلوم الحديثة العلوم الحديثة في خنشلة، و"الجمعية الأخوية في معسكر"، و"الجمعية الإسلامية في قسنطينة" بالإضافة الى "نادي الهلال والصادقية"، و"نادي الترقى في عنابة". (بلعربي، 2017، صفحة 134)

ج-نادي صالح باي

تأسس نادي¹ (العلوي، 1985، صفحة 115) صالح باي بمدينة قسنطينة عام 1907، على يد مجموعة من المثقفين الجزائريين الحدائين، وبمشاركة بعض الفرنسيين. وبحلول نهاية العام التالي. بلغ عدد أعضائه 1700 عضو، كما امتد نشاطه الى عدة مدن عبر فروعته المختلفة. وقد سعى النادي الى النهوض بالأوضاع المادية والمعنوية للمسلمين الجزائريين، من خلال تقديم دروس في التعليم العام والمهني، وتنظيم محاضرات علمية وأدبية. إضافة الى تأسيس جمعيات خيرية، والدعوة الى قيم العمل، والتعاون والتآخي بين مختلف سكان الجزائر. (بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، 2006، الصفحات 332-333).

د- جمعيات وادي ميزاب:

تركزت جمعيات وادي ميزاب في مدن القرارة، بني يزقن، وغرداية حيث نشطت في تأسيس معاهد لتدريس العلوم الاسلامية، ورعاية الأنشطة العلمية، والأدبية، والاجتماعية. كما ساهمت في اصدار الصحف وإرسال بعثات علمية الى عدد من البلدان الاسلامية. والى جانبها، برزت جمعيات ونواد أخرى مثل نادي الشبان الجزائريين في تلمسان، والجمعية الإسلامية القسنطينية. ونادي التقدم بعنابة، وغيرها. (بلاح، 2006، صفحة 333)

لقد كانت هذه النوادي والجمعيات وسائل دعاية للشبان الجزائريين لبث أفكارهم. والتعريف ببرنامجهم قبل أن يتمكنوا من إصدار صحفهم الخاصة. (بلعربي، 2017، صفحة 134)

هـ- نادي الترقى 1927:

تأسس سنة 1927 م، بساحة الشهداء بالجزائر العاصمة، (قرين، 2018-2017، صفحة 12) وكان أهم رجاله الشيخ ابن باديس، والشيخ البشير الإبراهيمي، والشيخ الطيب العقبي، وأحمد توفيق المدني. (بلاح، 2006، صفحة 333) وتعود فكرة تأسيسه الى 1926، من بين الظروف التي ساهمت في تأسيس نادي الترقى عودة رجال الإصلاح، مثل "عبد الحميد بن باديس"، و"الشيخ الطيب العقبي" وغيرهما، من المشرق العربي، حيث تأثروا بأفكار رواد الإصلاح هناك، "كجمال الدين الأفغاني"، و"شكيب أرسلان"، و"محمد

¹ النادي : من المعروف في العالم ان لكل نادي مهمة خاصة، اما النادي في الجزائر فله مهمات باعتباره مركزا من مراكز التربية والتعليم والتوعية، أو مركزا من مراكز التثقيف والاعلام، يلتقي فيه الشبان والشيوخ والجهال والمثقفون، وكل الطبقات الشعبية، (انظر محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر 1954، دار البعث للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، 1985، ص 115).

عبده". وفور عودتهم الى الجزائر أخذوا على عاتقهم مهمة نشر الفكر الإصلاحى (العقاب و شلغوم، 2023، صفحة 10) ومن بين أهم الأهداف السامية للنادي:

-مركز إشعاع ديني وفكري تتجدد فيه المناهج، والوسائل لمكافحة الإستعمار.

-مركز تأسيس الجمعيات والنوادي الأخرى.

-احتضان مختلف الأنشطة الجزائرية في اتجاهاتها المختلفة.

-مركز للحوار في قضايا الأدب، والسياسة، والمحاضرات العلمية.

-مكان لقاء مع الزوار العرب من علماء وأدباء وشعراء، خاصة الوافدين من المشرق العربي.

-دعم وتنشيط وتوجيه حركات التعليم العربي الحر.

-همزة وصل بين المدرسة والمسجد لأن هناك من الشباب الجزائري لم يجد المشايخ ورجال الإصلاح وسيلة لتبليغهم المبادئ الإسلامية والثقافة العربية إلا في هذا النادي.

-تهذيب الشباب وتوجيهه توجيهاً عربياً إسلامياً.

-مقاومة سياسة التجنيس والإدماج.

-محاربة التنصير و التبشير الديني.

-محاربة الطائفية.

-مناقشة الأوضاع التي آل إليها المجتمع الجزائري. (الوناس، 2013، الصفحات 157-167-158)

وما يمكن إضافته أن هذا النادي تأسس ليكون مركزاً للإشعاع الثقافي والفكري والديني يواجه الإستعمار، ويحافظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري. وهذا ما أكدّه "عمار بلعربي" من خلال ما ذكره في مجلة القرطاس: "... منذ تأسيسه أدى هذا النادي خاصة خلال الثلاثينات دوراً ثقافياً وسياسياً بارزاً. على الساحة الجزائرية، والتي اتخذت من نادي الترقى مقار لها أيضاً، كما كان للنادي مكان للعديد من الاجتماعات واللقاءات التي لها أثر على مسيرة الجزائر. وكذلك أيضاً على بلدان المغرب العربي، ومن بينها إنعقاد "المؤتمر الثاني لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين" في شهر أوت 1932". (بلعربي، 2017، صفحة 136)

و- جمعية العلماء المسلمين:

وقد أدت هذه الجمعية دورا بالغ الأهمية في مختلف المجالات إذ عملت على تصحيح العقيدة ومحاربة البدع والضلالات في الجانب الديني، وساهمت في تربية وتعليم الناشئة في المجال التربوي، كما نشطت اجتماعيا بمحاربة الآفات الاجتماعية. وسياسيا من خلال مطالبتها ونشاطها المؤثر في الحركة الوطنية. وبفضل جهودها، ساهمت الجمعية في إحياء الفكر ووحدة المجتمع الجزائري روحيا وفكريا، بعد أن كاد ينهار ويتفتت. (بلاح، 2006، الصفحات 333-334)

وما يمكن إضافته من خلال هذا السياق أن هذه الجمعية تشكلت من نخبة من رواد الإصلاح، وركزت جهودها على تصحيح العقيدة ومحاربة البدع. وعملت على توحيد المجتمع الجزائري. وما يؤكد ذلك قول البشير الإبراهيمي " حاربت جمعية العلماء سياسة الإندماج، في جميع ظاهرها، فقاومت التجنس ودعائه المقاويل حتى قهرتهم وأخرستهم، وقطعت الحبل في أيديهم، ثم أفتت فتواها الجريئة فيه يوم كانت الجرأة في مثل هذه المسائل بابا من العذاب، فكان ذلك تحديا للإستعمار، وإبطالا لكيدته، وتعطيلا لسحره، وأثبتت بتلك المواقف الجريئة للجزائر إسلاميتها، وحاربت العنصرية التي كان الإستعمار يغذيها...". (خيرة و لعيري، 2022، صفحة 577)

وصلت حملة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ضد سياسة التجنيس إلى أوجها، عندما أصدر الشيخ عبد الحميد بن باديس فتوى بإسم الجمعية إعتبر فيها أن المتجنسين بالجنسية الفرنسية قد خرجوا من الإسلام، ولا تجوز الصلاة عليهم أو دفنهم في مقابر المسلمين، كما لا يجوز الزواج منهم أو إلهيم. وقد نشرت هذه الفتوى في جريدة البصائر، لسان حال الجمعية. وكانت هذه الفتوى ضربة قوية لسياسة التجنيس، ليس فقط في الجزائر، بل أيضا في تونس والمغرب، مما أغضب سلطات الإستعمار الفرنسي من نشاط الجمعية ومواقفها. (عمامرة، 2009، صفحة 79)

6- الزوايا ودورها الثقافي:

لعبت الزوايا¹ (الحداد، صفحة 58) دورا مهما في المقاومة الثقافية، فهي مؤسسات دينية متكاملة تضم أماكن سكن الطلبة والمربين، وتوفر الإطعام، والتعليم الى جانب داء العبادات. هذه الخصائص جعلتها

¹ الزاوية يراد بها المزار أو الرباط الذي هو عبارة عن نقطة أو مركز استراتيجي، لمراقبة تحركات العدو أثناء الحروب. إبتداءا من القرن 8هـ الى القرن 12هـ. ثم تحولت تلك المراكز في اواخر القرن 13 والقرن 14. الى اماكن للعبادة او مقابر دفن فيها بعض العلماء او الفقهاء، او بعض المشايخ المتصوفين. واخذ الناس يطلقون على تلك الأماكن تسميات عديدة من بينها مقام قرابة، قبة، مزار، خلوة

شبيهة مؤسسات التعليم العالي، كما أن دورها البارز في الدعوة الى الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي، جعلها هدفا مباشرا للسلطات الاستعمارية. (سبع و حوحو ، 2003 ، صفحة 107)

7-ظهور الصحافة الوطنية:

تجمع معظم المصادر التاريخية، خاصة تلك المهمة بتاريخ الصحافة (دليو ، 2003 ، صفحة 82) الجزائرية، على أن الجزائر لم تعرف نشاطا صحفيا منظما قبل الإحتلال الفرنسي عام 1830م، وقد أشار إحدادن " الى ان الدراسات المنجزة حتى اليوم تؤكد أن الصحافة كوسيلة إعلام حديثة لم تكن موجودة في الجزائر قبل هذا التاريخ، كما أنها كانت غائبة عن العالم العربي بإستثناء جريدة "الوقائع المصرية "، التي أصدرها "محمد علي " في القاهرة سنة 1828م. أما الصحافة الجزائرية فقد تأخر ظهورها إلى غاية سنة 1893 م، وبدأت في التطور تدريجيا، من نشاط فردي إلى جمعي، ثم إصلاحي، وصولا الى النشاط السياسي، رغم المضايقات المتواصلة من سلطات الإستعمار الفرنسي. (احلام، 2023 ، صفحة 45)

أ-الصحافة الأهلية 1881:

ويقصد بها ذلك النوع من الصحافة التي يتولى إدارتها وتمويلها وتحريرها المسلمون الجزائريون، حيث يشرفون على جميع جوانبها من تنظيم وتوزيع. وتتمحور مضامينها حول القضايا الإسلامية الجزائرية، وتهتم بشؤون المجتمع المحلي، خاصة في ظل الوجود الإستعماري في الجزائر، مع التسليم الكامل بواقع هذا الإستعمار. (إحدادن، 2012 ، صفحة 32)

وهذا ما أكدته "زهير إحدادن" في قوله: "... وبالفعل في عهد "جونار" (شكيدان، 2016-2017 ، صفحة 31) "إنطلقت الصحافة الأهلية الجزائرية سواء أكانت مكتوبة بالعربية أو بالفرنسية، ووجدت تشجيعا وحماية من طرف السلطات الإستعمارية، خلافا لما كان من بعد وعرفت نوعا ما الإزدهار.... (إحدادن، 2012 ، صفحة 62)".

وقد ظهر هذا النوع من الصحافة في الجزائر في ظل قانون حرية الصحافة الفرنسي الذي طبق إبتداء من عام 1881م.

¹ شارل جونار (1857-1927)، سياسي فرنسي تقلد مناصب سياسية ووزارية وأعين عدة مرات حاكما عاما على الجزائر وينتهي الى التيار الليبرالي.

ويضيف "إحدادن" قولاً آخر: "... ومن المعلوم أن جوناك كان يوصف من طرف المعمرين بكونه عربياً وكانوا ينتقدون ميله للعرب الجزائريين وتشجيعه للثقافة العربية الإسلامية، ويجب أن نلاحظ أن هذا الإنتقاد وإن كان صحيحاً نوعاً ما، فإن "جوناك" نفسه كان يسره بأنه كان يخدم أولاً وقبل كل شيء مصلحة فرنسا. ويجب إذا التأكيد من أن جوناك لا تهمه الثقافة العربية والإسلامية، وأن تشجيعه لها إنما كان يراه كضرورة حتمية لبقاء فرنسا في الجزائر خلافاً لما كان يراه المعمرون وأنصار الإدماج. (إحدادن، 2012، صفحة 62)

1-جريدة الحق العنابي 1893:

صدر العدد الأول من جريدة الحق باللغة الفرنسية في مدينة عنابة بتاريخ 30 جويلية 1893م، وكانت تصدر اسبوعياً. واستمرت في الصدور حتى العدد الخامس عشر، حيث طبعت في مطبعة (bonoise) الواقعة في حي بيجو رقم 14 بمدينة عنابة (مدور، 2022-2023، صفحة 44). ولم تأت تسمية الجريدة بالحق من قبيل الصدفة، بل كانت إختياراً مقصوداً لأنه يعبر عن هدفها في كشف معاناة الجزائريين وظلم الادارة الفرنسية، كما أوضح ذلك زيد بن ذياب قائلاً: "لا نقول سوى الحق غير الحق، لأن هذا الأخير سلاح لمن يعاني، ودون كلل منا سنكون على الدوام سلاحاً في يد الأهالي (الواعر، 2021، صفحة 323)"

2-جريدة المغرب 1903:

كانت جريدة المغرب من أوائل الصحف العربية التي أتاحت للنخبة المثقفة فرصة المساهمة في تنوير الرأي العام الإسلامي في الجزائر. صدرت الجريدة في مدينة الجزائر يومي الثلاثاء والجمعة من كل أسبوع، وظهر عددها الأول في 10 أفريل 1903. كان صاحب إمتيازها الفرنسي "بيار فونطان" وهو مالك مطبعة شهيرة أصدرت العديد من الكتب. (مدور، 2022-2023، صفحة 29) وقد أضاف "أبو القاسم سعد الله" في قوله: "...وقد دامت «المغرب» حوالي عشر سنوات أي مدة حكم "شارل جوناك" في الجزائر، وإستكتبت نخبة من المثقفين الجزائريين المعاصرين. (أبو القاسم س.، الصفحات 244-245)"

3- جريدة الراشدي 1908:

صدرت سنة 1908 الى غاية 1914، بمدينة جيجل تحت إشراف "حاج عمار" وتظهر كل أسبوع باللغة العربية. (هابة، صفحة 312).

4- جريدة الاسلام 1912:

وكانت تصدر في الجزائر العاصمة، يرأس تحريرها "صادق دندان" بالإشتراك مع عزالدين القلال واستمرت تصدر باللغتين العربية والفرنسية من 1912 حتى 1913 ثم باللغة الفرنسية وحدها حتى 1914. (عواطف، 1985، صفحة 30)

5- جريدة الفاروق 1913:

أسس ابن قدور جريدة الفاروق بإسمه في اوائل سنة 1913، واستمرت في الصدور حتى عام 1915، وتعد هذه الصحيفة من أنجح الصحف الوطنية، لأن صاحبها كان متمرسا في فن الصحافة، قوي العزيمة، ومؤمنا بحماس بالقضية العربية الإسلامية. وقد أثار نشاطه الوطني غضب الإدارة آنذاك. (ابو القاسم س.، 1998، الصفحات 245-246)

6- جريدة ذو الفقار 1913:

بعد مضي ثمانية أشهر على صدور "جريدة الفاروق" التي ساهم عمر راسم في إنشائها، قرر إصدار جريدة خاصة به. أطلق عليها إسم "ذو الفقار" نسبة الى سيف "علي بن أبي طالب رضي الله عنه". تميزت هذه الجريدة بكونها أول صحيفة جزائرية عربية يتولى شخص واحد جميع مهامها، حيث تكفل "عمر راسم" بكتابة محتواها، ورسم صورها وطبعها. وقد إتسمت مقالاتها بطابع إجتماعي وديني، حيث عبر "عمر راسم" من خلالها عن آرائه وانتقاداته للواقع الإجتماعي (عابدي، 2022، صفحة 270).

7- جريدة الحق الوهراني 1911:

صدرت جريدة الحق الوهراني كصحيفة أسبوعية بمدينة وهران عام 1911م، وكانت في البداية محررة باللغة الفرنسية فقط. وإنطلاقا من العدد الحادي والثلاثين أضافت الصحيفة صفحة واحدة ثم صفحتين باللغة العربية إلى جانب الصفحات الفرنسية. كان مدير الجريدة فرنسيا يدعى "تابي"، والذي إعتنق الاسلام، وظهر ذلك واضحا في المواضيع التي تناولها دفاعا عن حقوق المسلمين الجزائريين كما دعت الجريدة التصدي للمشاريع الاستعمارية، كما طالبت بالحقوق السياسية التي تضمن تحقيق المساواة بين الجزائريين والمعمرين. (عابدي، 2022، صفحة 267)

و كان موقف هذه الجريدة من سياسة التجنيس والإدماج قريبا من موقف كتلة المحافظين ومثقفها، حيث سعت الى جمع شمل الجزائريين، خاصة الشباب والطبقة المحافظة. وإهتمت كثيرا بطلاب

المدارس الإسلامية ومعلميهم، ورفضت التفرقة، وعملت على التقريب بين فئات المجتمع المثقفة. ومما جاء فيها: "ما من قوم تمسكوا بحبل الوفاق واعتصموا به إلا وسادوا على غيرهم. وما من فئة اتخذت الحق سلما لها إلا وصلت الى غاية محمودة. وما من جماعة سارت الى طريق الرشاد إلا واهتدت. وما سبب انحطاطنا إلا بمخالفة ديننا. فإن الأقدمين من الأمة المحمدية كانت أعلام العز تخفق على ديارهم وبلادهم أمام راية العدل، ولا إلا من أعدل وأحسن إلينا. ويلزمنا أيضا التجنب والوفاق بيننا وأن ينظر كل منا لنفع أخيه المسلم... (مهديد، 2005، الصفحات 16-17)".

8- جريدة الإقدام 1919:

صدرت جريدة الإقدام في أول عدد لها بتاريخ 2 فيفري 1919، وكانت جريدة وطنية أسبوعية ناطقة باللغة الفرنسية، قبل أن تضاف إليها طبعة باللغة العربية. ابتداء من سبتمبر 1920، كان مقر الجريدة في العاصمة، وقد أختير لها اسم الإقدام مع عنوان فرعي "الإسلام الرشدي". كما تولى رئاستها "الأمير خالد"، بينما أشرف على إدارتها كل من "الحاج عمار"، و"صادق دندان"، و"قايد حمود"، وقد سعت الجريدة من خلال مقالاتها إلى محاربة الظواهر الاجتماعية الدخيلة مثل البدع والخرافات وزيارة الأضرحة والقبور، كما دعت الى محاربة الجهل ورفض الإنسياق وراء دعاة التجنيس. وقد أولت إهتماما كبيرا بالجوانب الدينية والتربوية. (دويده، 2016، الصفحات 170-175)

ومن هنا يتضح لنا كيف ساهمت جريدة الإقدام في توعية الأهالي الجزائريين، وذلك من خلال مقالاتها التي كانت تسعى لمحاربة البدع والخرافات والجهل والدعوة لرفض التجنيس. وما يؤكد ذلك ما جاء في أحد مقالاتها: "... هذه البدع التي قتلت الأمة، وتراكمت على أحلام أبنائها من الجهل مسالك يصعب الخروج منها، فمقمتي نتحد لنستأصلها من وسطنا، ونرجع الى صحيح السنة من ديننا... (دويده، 2016، صفحة 176)".

ب- "الصحف الاصلاحية":

هي الصحافة التي سلكت طريق الإصلاح العلمي والتربوي، وركزت جهودها على إيقاظ الشعب الجزائري من حالة التخلف الحضاري، والعمل على غرس روح التمدن والعلم فيه، والسعي لإرتقاؤه في مختلف المجالات العلمية، مع التحذير من التمسك بالبدع والخرافات والدعوة الى تركها (مدور، 2022-2023، صفحة 53). وفي هذا الصدد نذكر بعض النماذج عنها

:

1- جريدة المنتقد 1925:

تعد أول جريدة جزائرية ناطقة باللغة العربية ذات طابع إصلاحي، أسسها "الشيخ عبد الحميد بن باديس" لتكون وسيلة يعبر من خلالها عن أفكاره ومبادئه، وقد أسند إدارة شؤونها ومنح إمتيازها للأستاذ "بوشمال"، وقد تميزت هذه الجريدة بتبنيها لمبدأ الإصلاح بمعناه الشامل، وكانت منبرا لنشر الوعي ومواجهة التخلف والاستعمار بالفكر والكلمة، وحول نشأتها يقول "الشيخ عبد الحميد بن باديس": "يوم النحر من ذي الحجة خاتمة الشهور عام ثلاثة وأربعين وثلاثمئة وألف برزت جريدة المنتقد تحمل فكرة الإصلاح الديني بتنزيه الإسلام عما أحدثه فيه المبتدعون وحرفه الجاهلون وبيانه كما جاء في القرآن العظيم، والسنة المطهرة، وعمل به السلف الصالحون (كرامي وحمود ، 2021، صفحة 431)".

2- جريدة الشهاب 1925:

وهي ثاني جريدة أصدرها "الشيخ عبد الحميد بن باديس"، وبدأت في 12 فبراير 1925 بمدينة قسنطينة. كانت تمثل الصوت الرسمي لحركة الإصلاح في الجزائر. في البداية، كانت تصدر كل أسبوع، ثم أصبحت تصدر كل أسبوعين من سنة 1925م، إلى 1927م، وبعدها تحولت إلى مجلة شهرية ابتداء من فبراير 1929م. (مياد، 2020، صفحة 1081)

أعتبرت جريدة الشهاب لسان حال المدرسة الإصلاحية في الجزائر. التي كان يتزعمها "الشيخ عبد الحميد بن باديس"، وقد كان لإستمراريتها ومكانة مؤسسها بين الجزائريين أثر بالغ في الوسط الثقافي الناطق بالعربية. وخلال الأربعة عشر عاما من نشاطها. استطاعت الشهاب أن تترك بصمة واضحة، وتسهم بقوة في نهضة الصحافة العربية بالجزائر خلال فترة ما بين الحربين. (عواطف، 1985، صفحة 37)

خاتمة

خاتمة:

في ضوء ما تم التطرق إليه عبر فصول هذه الدراسة الموسومة بـ: "الإدارة الفرنسية والعلماء الجزائريين خلال الفترة الممتدة بين 1445-1446هـ\1872-1931 م"، يمكن إستخلاص جملة من النتائج:

- إنتقال الحكم الفرنسي في الجزائر من الطابع العسكري إلى النظام المدني، مثل تحولاً عميقاً في السياسة الإستعمارية الفرنسية، هدف إلى تكريس الهيمنة بشكل مؤسساتي وقانوني.
- إ عتمدت الإدارة الفرنسية على جملة من المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة العامة للجزائريين خاصة الإدارية والقضائية وكذلك الإقتصادية، بما يخدم مشروعها الإستعماري.
- مثلت تلك المراسيم والقوانين إطاراً لتحويل البنية المجتمعية الجزائرية وإخضاعها للنموذج الفرنسي، عبر سياسات تهدف إلى طمس الخصوصية والثقافة الدينية.
- عملت السلطات الفرنسية على التضييق على مجال التعليم، فاستهدفت التعليم التقليدي الإسلامي بإعتباره أحد أهم ركائز المقاومة الثقافية الدينية. فسعت إلى تهيمشه و محاصرته من خلال إضعاف مؤسساته، وتقنين نشاطه، ومحاولة إستبداله بالتعليم الفرنسي.
- في المقابل، برز العلماء الجزائريون كقوة دينية وفكرية إستشعرت خطورة هذه السياسات، فواصلوا أداء أدوارهم التربوية والدعوية رغم المضايقات.
- قد لعب هؤلاء العلماء دوراً محورياً في الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية، من خلال التعليم والإرشاد والمواقف الراضية للمراسيم والقوانين الفرنسية.
- ردت الإدارة الفرنسية على نشاط العلماء الجزائريين بسياسات قمعية ممنهجة، تمثلت في المراقبة والتضييق وإغلاق الزوايا والمدارس. بل ومحاولة عزلهم عن محيطهم الشعبي.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- ابراهيم مهديد. (2005). الصراع حول الهوية والانتماء العربي الاسلامي من خلال الصحافة الجزائرية: جريدة الحق الوهراني نموذجا 1911-1912. مج عصور، 6(7).
- إبراهيم مياي. (2011). ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830/1962 (الإصدار 2). دار الهومة.
- أبو القاسم محمد الحفناوي. (1906). تعريف الخلف برجال السلف 2 (المجلد 2). الجزائر: مطبعة بيبير فوطانة الشرقية.
- ابو القاسم، س. (n.d.). الحركة الوطنية الجزائرية. (Vol. 2) (1900- 1930) دار الغرب الاسلامي.
- أحمد الخطيب. (1985). جمعية العلماء للمسلمين وأثرها الإصلاحية في الجزائر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- أحمد مريوش. (بلا تاريخ). الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني. منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية ، ط خ ، وزارة المجاهدين.
- أحمد توفيق المدني. (بلا تاريخ). جغرافية القطر الجزائري الناشئة الإسلامية (الإصدار 1).
- أحمد توفيق المدني. (بلا تاريخ). هذه هي الجزائر (الإصدار 1). مصر: مكتبة النهضة المصرية.
- إسماعيل باشا البغدادي. (1955). هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين (المجلد 2). لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- البلعبي، م. (n.d.). معجم أعلام المورد. بيروت: دار العلم للملايين.
- الطاهر زرهوني. (1994). التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال الجزائر. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- العقاب، ج. ر. &، شلغوم، أ. (2023). نادي الترقى بين الدور السياسي والرياضي في الحركة الوطنية الجزائرية. مج الموهبة، 4(1).
- الوناس، أ. (2013). نادي الترقى ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954. دار شطايب للنشر والتوزيع.
- أيمن مناصري. (2024). جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و موقفها من اندلاع الثورة التحريرية و تطوراتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر. كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
- باي احلام. (2023). ظروف نشأة الصحافة في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي (1847-1954). مج المعيار، 27(2).

- بشير بلاح. (بلا تاريخ). تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 (المجلد 1).
- بشير بلاح. (2006). تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989. الجزائر: دار المعرفة.
- بن أزواو، ف. ا. (2017). جذور الفكر الإصلاحي في الجزائر و مؤثراته (1830-1931)، المجلة التاريخية الجزائرية. (4)
- بن رحال، ا. (n.d.). الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية. 1889-1940 الجزائر: دار الهدى.
- بوعزة بوضرساية. (2012). سياسة فرنسا البربرية 1830-1930، وانعكاساتها على المغرب العربي (الإصدار 2). المغرب: العربي دار الحكمة.
- بوعزيز يحي. (2007). سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية (1830، 1954). ديوان المطبوعات الجامعية.
- تركي راجح عمامرة. (2001). الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر 5. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر و الإتصال 5.
- تركي راجح عمامرة. (2009). جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956)، ورؤساؤها الثلاثة، (الإصدار 1).
- توفيق دحماني. (2007-2008). الضرائب في الجزائر (1206-1282هـ\1792-1865م). اطروحة دكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر. الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة.
- جاك فريمو. (1991). فرنسا و الاسلام من نابليون الى ميثران. (صالح هاشم ، المترجمون) قبرص: دار قرطنة النسر.
- جمال بلفردى ، و فاتح زباني. (بلا تاريخ). نشاط الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية خلال الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، م التاريخية الجزائرية. 2018، 2 (7).
- جمال قنان. (2009). التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار (دراسات في التاريخ المعاصر) (المجلد 6). منشورات وزارة المجاهدين.
- حدة طيطوش. (2020). الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الإصلاحي (1938-1947م). مجلة عصور الجديدة - فصلية صنف ج، 10 (1).
- حكيم بن الشيخ. (2018). التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد (1912-1936). مج المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، 9 (1).

- حميد ايت حبوش. (2018). قانون التجنيد الإجباري 1912، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه. *مج الحوار المتوسطي*، 9(2).
- خديجة بقطاش. (بلا تاريخ). *الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871*.
- خيرة، رض &، لعربي، إ. (2022). رد فعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على قضية سياسة الاندماج. *مج الجزائرية للمخطوطات*. 18(2) ،
- دويدة، ن. (2016). قضايا الجزائر من خلال جريدة الإقدام. (1919-1923) *مج الحقيقة*. (40)
- رابح تركي. (2010). *جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: التاريخية ورؤساؤها الثلاثة*. الجزائر: دار النشر.
- زهير إحدادن. (2012). *الصحافة المكتوبة في الجزائر*. ديوان المطبوعات الجامعية.
- سعاد الحداد. (بلا تاريخ). دور الزوايا في مقاومة الاحتلال الفرنسي. *مج مصادر*، (26).
- سعد الله ابو القاسم. (2011). *تاريخ الجزائر الثقافي، (1830-1954)* (المجلد 3). الجزائر: عالم المعرفة.
- سعد الله ابو القاسم. (1998). *تاريخ الجزائر الثقافي (الإصدار 1، المجلد 3)*. بيروت: دار الغرب الاسلامي.
- سعيد شكيدان. (2016-2017). الثورة الجزائرية في الصحافة الفرنسية من خلال جريدة لاديباشش كوتيدان (1954-1956)، (مذكرة ماجستير، التاريخ الحديث والمعاصر). جامعة الجزائر 2 ابو القاسم سعد الله.
- سلوى لهلاي. (2013). ظهور النخبة الجزائرية ومرجعياتها. *مجلة الحكمة للدراسات التاريخية*، 1(1).
- سلوى لهلاي. (2017). جوانب من النشاط السياسي للنخبة الجزائرية قبل الحرب العالمية الاولى. *مج الحكمة للدراسات التاريخية*، 5(12).
- سليم أوفة. (2016). الشيخ عبد القادر المجاوي وإسهاماته في نهضة الجزائر الحديث. (1).
- شارل روبير اجيرون. (2007). *الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919* (المجلد 1). دار الرائد للكتاب الجزائري.
- شريف، ع. ا. (2011). موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة التحريرية من خلال جريدة البصائر (1954-1956م) (دراسة وصفية تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر 3.
- صبرية، ا. (2021). *الصحافة الاهلية في الجزائر وقضايا عصرها جريدة المنتقد 1925* انموذجا. *مج دراسات*. 12(1) ،

- صبرينة الواعر. (2021). الصحافة الأهلية أواخر القرن التاسع عشر الحق البوني أنموذجا (1893-1894). *مج/المعيار*، 25 (59).
- صليحة، كرامي ، و مصطفى حمود. (2021). جريدة المنتقد ودورها في تطور الأدب الجزائري الحديث مخبر التراث الثقافي واللغوي والادبي بالجنوب الجزائري. *مج جسر المعرفة*، 7 (2).
- عادل سبع، و رمزي حوحو. (2003). سياسة الإحتلال الفرنسي في الجزائر (1870-1900). *مج المفكر*، 18 ع 2. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- عادل نويهض. (1980). *معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر* (الإصدار 2). بيروت لبنان: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر.
- عامر يحيوي. (بلا تاريخ). جهود الشيخ محمد بن عبد الرحمان الجزائري الديسي في شرح المتون النحوية بين التأثيل النظري والتيسير التعليمي. *مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية* (2).
- عبد الحميد ابن باديس. (1983). *آثار ابن باديس* (المجلد 1). (عمار طالبي، المحرر) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمان الجيلالي. (1982). *تاريخ الجزائر العام* (المجلد 4). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الرشيد زروقة. (1999). *جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913-1940* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار الشهاب للنشر والتوزيع.
- عبد العزيز فيلاي. (2011). *عبد الحميد بن باديس: مرحلة التحصيل والتكوين*. قسنطينة: دار الوعي للنشر والتوزيع.
- عبد القادر جغلؤل. (1988). *الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- عبد القادر حلواش. (2013). *سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر*. شركة دار الامة للطباعة والنشر.
- عبد القادر حلوش. (1999). *سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر*. دار الأمة.
- عبد القادر حليس. (2023-2024). *السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال فترة الحكم المدني في الجزائر*. مطر محاضرات موجهة لطلبة أولى ماستر تخصص مقاومة وحركة وطنية السداسي الثاني. الجلفة: جامعة زيان عاشور.
- عبد القادر خليفي. (2016). *الأمير خالد البطل (1875 – 1936)*. *مج عصور الجديدة*.

- عبد القادر قوبع. (2011). الشيخ عبد القادر المجاوي و نشاطه الإصلاحية ، أعمال ملتقى وطني بتلمسان موسوم: الشيخ عبد القادر المجاوي. تلمسان: منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.
- عبد الكريم حماتيت. (2021). موقف النخبة الجزائرية من التجنيد الإجباري. مج النونشريس للدراسات التاريخية ، 1 (1).
- عبد الله حمادي. (بلا تاريخ). الحركة الطلابية الجزائرية. 1871-1962 و مشارب ثقافية و ايدولوجية (منقحة و مزيدة). منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
- عجالي، ك، (2000). ديسمبر . (من أعلام الحجاز في الجزائر الطيب العقبي. مجلة العلوم الإنسانية. (14) عدة بن داهة. (2013). الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 (المجلد 2). المؤلفات للنشر والتوزيع.
- علي محمد محمد الصلاحي. (بلا تاريخ). كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل ح.ع. 1. بيروت: دار المعرفة.
- علي مراد. (2007). الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر: بحث في التاريخ الديني والاجتماعي 1925 – 1940. (محمد يحيى ، المترجمون) الجزائر: دار الحكمة.
- عمار بوحوش. (1997). التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 (الإصدار 1). دار الغرب الإسلامي.
- عمار بوحوش. (1997). التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 (الإصدار 1). دار الغرب الاسلامي.
- عمر بلعربي. (2017). بداية ظهور النوادي والجمعيات في الجزائر. مج القرطاس (4).
- عمر بلعربي. (بلا تاريخ). التهجير والهجرة الجماعية للجزائريين الى دول المشرق العربي بين 1830-1900 بلاد الشام والحجاز أنموذجا. مج روافد للدراسات والابحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، 7.
- عمر بن قينة. (1993). صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث " أعلام... و قضايا و مواقف. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عميرواي، ا، زاوية، س، و، زغداوي، م، . (2007). آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954.

- عواطف، ع. ا. (1985). *الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- فاتن بشكر. (2021-2022). سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر (1870 - 1900) (مذكرة ماجستير، تاريخ المغرب العربي المعاصر). قالمة: جامعة 8 ماي 1945،
- فاطمة دخية. (2015). الحركة الأدبية في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في الآداب و اللغة العربية،. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- فتح الدين بن ازواو. (2017). جذور الفكر الإصلاحي في الجزائر ومؤثراته. (1830-1931). *مج التاريخة الجزائرية* (4).
- فتيحة بوغازي. (2023). تصنيف الصحافة الاستعمارية في الجزائر. *مجلة أفكار وفاق*، 11 (3).
- فتيحة صافر. (2017-2018). ظهور حركة الشبان الجزائريين. *مج عصور الجديدة*، 8 (1).
- فضيل دليو. (2003). *الاتصال مفاهيمه - نظرياته - وسائله* (الإصدار 1). دار الفجر للنشر والتوزيع.
- فطيمة شيخ. (مارس ، 2017). قانون كريميو 24 أكتوبر 1870. ام تجنيس اليهود: الاختيارات الصعبة في ظل الهيمنة الاستعمارية. الحوار المتوسطي.
- كمال خليل. (2007-2008). المدارس الشرعية في الجزائر ، 1850م - 1851م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغربي الحديث المعاصر،. قسنطينة: جامعة منتوري.
- لدمية عابدي. (2022). إرهابات صحافة الحركة الوطنية الجزائرية واهم روادها. *مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية*، 22 (2).
- لونيس، إ. (2019). م. (أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبرش. *مجلة المصادر*. (19).
- محفوظ قداش. (بلا تاريخ). *جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1954، 1830*. (محمد المعراجي، المترجمون) 2008: الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، منشورات ANEP.
- محفوظ قداش، و جيلالي صاري. (2012). *الجزائر صمود ومقاومات 1830- 1962*، ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد ناصر. (1980). *الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- محمد الامين بوحلوفة، و سفيان شبيرة. (2019). انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر -قراءة تاريخية. *مج الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية*، 1 (1).

- محمد البشير الإبراهيمي. (2001). آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (المجلد 5). (أحمد طالب الإبراهيمي، المحرر) الجزائر: دار الغرب الإسلامي.
- محمد الصغير بن غربي. (2019). دور التنظيمات الطلابية وتحدياتها في الجزائر. 2(6).
- محمد الطيب العلوي. (1985). مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954 (المجلد 1). قسنطينة، الجزائر: دار البعث.
- محمد علي دبوز. (2007). نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة. الجزائر: عالم المعرفة.
- مدور، خ. (2022-2023). محاضرات في تاريخ الصحافة في المغرب العربي. مطبوعة بيداغوجية. تاريخ المغرب العربي المعاصر. قائمة: جامعة 8 ماي 1945.
- مراد بن حمودة. (2017). النشاط الاصطلاحي للشيخ عبد الحليم بن سماية 1866-1933. مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، 5(11).
- مطبقاني، م. ص. (1924-1925). جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، 1358-1349 هـ 1939-1931 م. بحث مقدم لقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الملك عبد العزيز كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب.
- معوشي، أ. (2020). حرية إنشاء الجمعيات في الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي. (1830-1930) مج البحوث التاريخية. 4(1).
- مولود قرين. (2017-2018). محاضرات في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1954 سنة ثالثة ليسانس تاريخ عام، السنة الجامعية. المدينة: جامعة الدكتور يحيى فارس.
- مياد، ر. (2020). اسهانات جريدة الشهاب في فضح مخططات الادارة الاستعمارية ونشر الوعي التحرري، مج العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية مخبر الدراسات المتوسطة عبر العصور. 12(1).
- نارة، ع. ا. (2020-2021). النشاط الاصلاحي والتعليمي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بمنطقة الجلفة (1931-1956) اطروحة دكتوراه، التاريخ المعاصر. أدرار: جامعة أحمد درية.
- نجاة سليم محمود محاسيس. (2011). معجم المعارك التاريخية (الإصدار 1). عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- نجية مادوي. (2022). مطبوعة دروس في تاريخ الحركة الوطنية موجهة لطلبة الاولى ماستر تخصص علم اجتماع الاتصال. جامعة البليدة 2. لونييسي علي.

- نصيرة قلال. (2019). جهود علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في خدمة السنة (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص كتاب وسنة). الجزائر: كلية العلوم الإسلامية.
- هابة ط. (n.d.). موقف الصحافة المكتوبة الجزائرية من الاستعمار الفرنسي خلال الفترة الممتدة من 1874 إلى 1954. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية. مجلة دورية دولية محكمة.
- هلال ع. (2007). الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918) الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
- وفيات. (فيفري ، 1933). مجلة الشهاب، 9 (2).
- وليد بوشو. (2022). الادارة المحلية الفرنسية -الاقليمية والبلدية – في الجزائر في فترة النظام العسكري وبدايات النظام المدني (1830-1902). م4ع3. مج الدراسات التاريخية العسكرية.
- يحيى ب. (n.d.). الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912- 1948) ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- يوسف بوغابة. (2013). معالم الفكر السياسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (دراسة تحليلية). الجزائر: دار زمورة طبعة خاصة.

الملاحق



المصدر: شارل جونار ، موقع ويكيبيديا

PREMIERE ANNÉE. — N° 5. Le Numéro : 5 centimes LA VÉRITÉ JOURNAL POLITIQUE & LITTÉRAIRE <i>Paraissant le Dimanche</i> DIRECTEUR : SLIMEN BENGUI La liberté, le droit et la vérité sont des armes invincibles entre les mains du faible.		DIMANCHE 27 AOUT 1893. Le Numéro : 5 centimes LA VÉRITÉ <i>s'occupant des intérêts des Arabes algériens</i> <i>Paraissant le Dimanche</i> RÉDACTEUR EN CHEF : OMAR SAMAR <i>(Zaid ben Elah)</i> Pour Dieu, pour la patrie, pour l'équité.
ABONNEMENTS : BONE, 3 fr. ALGÉRIE, 4 fr.	ADMINISTRATEUR : KHELIL CAID LAYOUN Pour tout ce qui concerne la Rédaction, s'adresser 14, rue Eugénie, à Bone	ON TRAITE DE GRÉ A GRÉ pour les Annonces

المصدر: خميسة مدور ، محاضرات في تاريخ الصحافة في المغرب العربي ، مطبوعة بيداغوجية ، تاريخ المغرب المعاصر ،
جامعة 08 ماي 1945 ، 2023/2022



المصدر: خميسة مدور ، محاضرات في تاريخ الصحافة في المغرب العربي ، مطبوعة بيداغوجية ، تاريخ المغرب المعاصر ، جامعة 08 ماي 1945 ، 2023/2022



المصدر: خميسة مدور ، محاضرات في تاريخ الصحافة في المغرب العربي ، مطبوعة بيداغوجية ، تاريخ المغرب المعاصر ،
جامعة 08 ماي 1945 ، 2023/2022

العدد ١٠٠٠ - ١٩٤٥
العدد ١٠٠٠ - ١٩٤٥
العدد ١٠٠٠ - ١٩٤٥

الأقدم

مديرها: الشيخ محمد بن عبد الله
 مديرها: الشيخ محمد بن عبد الله
 مديرها: الشيخ محمد بن عبد الله

العدد ١٠٠٠ - ١٩٤٥

العدد ١٠٠٠ - ١٩٤٥

العدد ١٠٠٠ - ١٩٤٥

العدد ١٠٠٠ - ١٩٤٥

العدد ١٠٠٠ - ١٩٤٥

المصدر: خميسة مدور ، محاضرات في تاريخ الصحافة في المغرب العربي ، مطبوعة بيداغوجية ، تاريخ المغرب المعاصر ،
 جامعة 08 ماي 1945 ، 2023/2022



المصدر: خميسة مدور ، محاضرات في تاريخ الصحافة في المغرب العربي ، مطبوعة بيداغوجية ، تاريخ المغرب المعاصر ،
جامعة 08 ماي 1945 ، 2023/2022

نص الوثيقة الجزائرية التي قدمها الأمير خالد

الى السيد ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

السيد الرئيس :

يشرفنا أن نقدم الى انصافكم السامي واني روح العدل فيكم عرضا موجزا عن الوضع الحالي للجزائر الناجم عن احتلال فرنسا لها منذ 1830 .

فأثناء معركة غير متساوية ، ولكنها رغم ذلك كانت مشرفة لأبائنا ، ناضل الجزائريون طيلة سبعة عشر عاما بمثابرة وقوة لا مثيل لهما بهدف رد المعتدي والعيش في استقلال ، ولكن حظوظ السلاح لم تكن ، للأسف ، في صالحهم .

ومنذ الـ 89 سنة التي عشناها تحت السلطة الفرنسية ازدادنا فقرا بينما ازداد المنتصرون غنى على حسابنا .

ان الاتفاق الموقع في 5 يوليو 1830 بين الجنرال دوبورمون وداي الجزائر قد ضمن لنا احترام قوانيننا وعاداتنا وديننا . وان قانون 1851 (1) قد اعترف بحق الملكية والتمتع بها كما كانت ابان الاحتلال .

وقد أعلن نابليون الثالث (2) عند نزوله بالجزائر في 5 مايو 1865 بيانا موجها الى السكان المسلمين « ان فرنسا عندما وضعت قدمها على

- 1 - هو قانون 16 جوان 1851 حول الاملاك العقارية . فقد أعلن عن ضرورة احترام الملكية سواء كانت أهلية أو فرنسية أو غيرها .
- 2 - زار نابليون الثالث الجزائر مرتين الأولى في سبتمبر 1860 والثانية هي التي نشر فيها العريضة .

- 54 -

الأرض الافريقية منذ 35 سنة ، لم تأت لتدمير جنسية شعب ، ولكنها بالعكس جاءت لتحرير هذا الشعب من قهر طويل المدى ، انها أبدلت السلطة التركية بحكم أكثر ليما وعدلا وتوتيرا ... »

اننا كنا نتوقع أن نعيش في سلم جنباً الى جنب وبلاشتراك مع المحتلين الجدد ، معتمدين على هذه التصريحات الرسمية المهمة .

ولكن تبين لنا فيما بعد - ويا للأسف - أن تلك الوعود المعسولة لم تكن سوى كلام أجوف ، والواقع أن فرنسيين أجلوا الميزوسين تدريجيا ، كما فعل الرومان قبلهم ، وامتلكوا هم الأراضي الخصبة وأغنى المناطق . وهم الى يومنا هذا مستمرين على انشاء مراكز جديدة باغتصاب الأراضي الجيدة التي بقيت عند الأهالي ، تحت غطاء « المصادرة لفائدة الصالح العام » .

كما استولى الفرنسيون على الأحباس التي تقدر بمئات الملايين من الفرنكات والتي كانت تستعمل في صيانة المؤسسات الدينية وتساعد الفقراء ، ووزعوها على الأوروبيين . وهذا أمر في أقصى الخطورة نظرا الى الغرض الديني والبين الذي نص عليه المحبسون لهذه الأملاك .

والى الآن ورغم قانون فصل الدين عن الدولة فان البقية القليلة من هذه الأحباس مسيرة من طرف الادارة الفرنسية تحت ستار هيئة دينية اختير أعضاؤها الطبيعيون من طرف الادارة الفرنسية نفسها ، ولا حاجة الى الاضافة الى أنه ليس لأولئك الأعضاء سلطة .

والادارة الفرنسية تفتنم كل فرصة ، وخصوصا أثناء هذه الحرب لتنظيم مظاهرات سياسية في مساجدنا ومن أماكننا المقدسة الأخرى ، خلافا لتعاليم ديننا ، بحضور جماهير مكونة خصوصا من موظفين . وفي تلك المظاهرات تلقى خطب أعدت مسبقا للمناسبة من رجال الدين ، ويتسaday هذا التعدي على الحرمات الدينية لدرجة اشراك الموسيقى العسكرية في هذه المظاهرات للمهينة للروح الدينية عند المسلمين .

- 55 -

وهناك مثال آخر يدل على عدم الوفاء باتعهد وهو :

كان الجنود الأهالي قبل 1912 يلتحقون بالجيش الفرنسي عن طريق التطوع مقابل بعض المنافع للمتطوعين . ولكن هذه المنافع قد ألغيت بالتدرج ، وبدخول 1912 أصبح التجنيد الاجباري في أول الأمر جزئيا (وهو 10 ٪ من مجموع الجيش) ، ثم أصبح شاملا ، وهذا رغم الاحتجاجات الصارخة من الأهالي .

ان ض 57/400 طبق علينا خرقا للمبادئ الأولية للعدالة . ورغم نا وذر بحكم قانون الحق للأقوى ، فاننا لم نكن نتصور ابدا أن عتبا كهذا - وهو خاص بالمواطنين الفرنسيين المتمتعين بجميع الحقوق - يقع ذات يوم على كاهلنا .

ان مئات الآلاف قد سقطوا منا في مختلف ميادين القتال ، محاربين رغم أنوفهم ، ضد شعوب لا مطمح لهم فيها ولا في أموالها .

ان الأرامل واليتامى ومعطوبي هذه الحرب يتلقون أجورا أو معونات أقل مما يعطى للفرنسيين الجدد . وكثير من الجرحى الذين أصبحوا عاجزين على العمل انضموا الى صفوف البؤساء الذين تضج بهم المدن والأرياف .

ومن السهل على الملاحظ النصف أن يرى البؤس الفظيخ الذي يعيشه الأهالي ، ففي مدينة الجزائر نفسها يجر مئات الألفا من الجنسين بؤسهم في الشوارع وهم في أسوأ حالة وكسقاء يتسولون من العامة .

وأمام هذه الأوضاع المؤسفة بقيت الولاية العامة للجزائر في حالة مطلقة من اللامبالاة .

وأمام التوبه بعدم التدخل في الحريات ، فان الموقف العام هو ترك الجبل على الغارب . كما أن المشروبات الكحولية قد أصبحت تعقد في المقاهي على الأهالي .

وقد تحملنا هذه المآسي ، كهزومين مستسلمين ، منتظرين وآملين أن تشرق علينا أيام أسعد مما نحن فيه .

- 57 -

ذلك هو ما أصبحت عليه تصريحات القائد بورمون في 5 يولية 1830 وقانون 1851 .

وقد أثقل كاهل الانسان الأهلي مدة 89 سنة باحمال الضرائب : ضرائب فرنسية وضرائب عربية كانت موجودة قبل الاحتلال وأبقى عليها المحتلون الجدد .

واذا قابلنا ميزان الدخل والخرج فاننا نرى بسهولة أن الأهالي قد أرهقوا بضرائب فوق طاقتهم . كما أن توزيع الميزانية لا يأخذ في الاعتبار متطلباتهم الخاصة . وكثير من الأعراش بدون طرق مواصلات وأغلبية أطفالنا بدون مدارس .

وبفضل تضحياتنا ، استطاع الفرنسيون أن يوجدوا جزائر فرنسية مزدهرة حيث زراعة الكروم تمتد على مدى البصر . وقد مدت عبر البلاد السكك الحديدية والطرق بين القرى الأروبية . وغير بعيد عن العاصمة نجد أعراشا بأكملها تعيش على أراضي أهلة بالسكان ، وفقيرة ووعرة المسالك ، وليس لهذه الأعراش طرق مواصلات ، وهناك تجمعات سكنية هامة محرومة من كل شيء ، وما يزال السقي عند هؤلاء بالقرب وبطريق الأحواض والآبار غير المصونة مثلما كان الحال في عهد ابراهيم (عليه السلام) ، وخلاصة القول أن حصة الأغلبية هي الأضعف وأن حمل الأثد فقرا هو الأثقل .

وتحت نظام يسمى جمهوريا يخضع أغلبية السكان الى قوانين خاصة يندى لها جبين البرابرة أنفسهم . وان من ميزات هذه القوانين أن بعضها قد نص على المحاكم الاستثنائية (مثل المحاكم الزجرية والمجالس الجنائية) الصادرة في 29 مارس 1902 ، و 30 ديسمبر 1902 . فنحن نرى الرجوع القهقري نحو الحريات (3) . (التسيطر موجود في الأصل) .

ولكي لا تنهم بالمبالغة نرفق بهذه العريضة كتيبن كتبهما فرنسيان من الجزائر وهما السيد فرنسو مارنار F. Marneur المحامي بمجلس الاستئناف بمدينة الجزائر ، والسيد شارل ميشيل Ch. Michel المستشار العام وشيخ بلدية تبسة . فهما مؤلفان مبديان على فطاعة وظلم هذه القوانين .

3 - هذه العبارة موجودة برمتها في كتيب الأمير خالد الذي سبق ذكره .

ان التصريح الرسمي التالي والقائل بأنه « لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها » والذي صرحت به أنتم في مايو 1917 ، في كلمتكم الموجهة الى روسيا ، يجعلنا نأمل بأن هذه الأيام قد أقبلت في النهاية

ولكن الأهالي ، تحت الوصاية الجائرة لادارة الجزائرية قد أصبحوا على حالة من الاذلال بحيث أصبحوا عاجزين عن المطالبة ... ان الخوف من القهر الذي لا يرحم يكم كل الأفواه .

ورغم هذا فانا جئنا باسم مواطنينا نستنجد بالمشاعر النبيلة لسيادة رئيس أمريكا الحرة ، اننا نطالب بارسال نواب مختارين بحرية من طرفنا لتقرير مصير مستقبلنا تحت اشراف عصبة الأمم .

يا سيادة الرئيس : ان نقاطكم الأربع عشرة للسلام العالمي المقبولة من طرف الحلفاء والقوات المركزية يجب أن تؤخذ كقاعدة لتحرير الشعوب المستضعفة المهورة دون تمييز عرقي أو ديني .

انكم تمثلون في نظر العالم بأكمله الانسان الشريف الحامل للواء الحق والعدالة ، فأنتم لم تدخلوا هذه الحرب الضخمة الا لتعمم تلك المبادئ على جميع الشعوب . ولنا ايمان عميق في كلمتكم المقدسة . ان هذه العريضة قد كتبت لتنوير عقيدتكم والقات نظركم الكريم الى وضعنا الشاذ .

وتقبلوا ، سيادة الرئيس ، فائق احترامنا (*) .

المصدر: عريضة الأمير خالد للرئيس الأمريكي ويلسون ، مدونة عبد النور التاريخية



المصدر: نابليون الثالث ، موقع ويكيبيديا



المصدر: معركة سيدان ، موقع: [/https://www.meisterdrucke.ae](https://www.meisterdrucke.ae)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكرو تقدير

إهداء

مقدمة: أ

الفصل الأول:

الإدارة الفرنسية في عهد الحكم المدني

- المبحث الأول: الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني 9
- 1/ الحاكم العام: 12
- 2/ العمال: 12
- 3/ البلديات: 13
- المبحث الثاني: المراسيم و القوانين الفرنسية خلال فترة الحكم المدني في الجزائر 1872-1931م 14
- أولاً: القوانين الادارية: 14
- ثانياً: قوانين النظام القضائي 24

الفصل الثاني:

العلماء الجزائريون ونشاطهم (1870/1931)

- المبحث الأول: الوضعية العامة للتعليم بالجزائر 28
- أولاً: المؤسسات التعليمية الدينية (التقليدية) 28
- ثانياً: مراحل السياسة التعليمية في الجزائر 1870/1931 29
- المبحث الثاني: ظهور فئة العلماء 34
- 1/ الشيخ عبد القادر المجاوي (1848-1913) 36
- 2/ الشيخ محمد بن عبد الرحمن الديسي (1850-1922) 36

39	3/الشيخ الطيب العقبي (1888–1960)
39	المبحث الثالث: نماذج من العلماء
40	1/عبد القادر المجاوي
41	2/ عبد الحليم بن سماية
44	3/الشيخ محمد البشير الإبراهيمي
46	4/ الشيخ العلامة عبد الحميد بن باديس

الفصل الثالث:

العلاقة بين الادارة الفرنسية والعلماء الجزائريين خلال فترة الحكم المدني

55	المبحث الأول: ردود فعل الإدارة الفرنسية على نشاط العلماء الجزائريين
64	المبحث الثاني: ردود فعل العلماء الجزائريين على الادارة الفرنسية وسياستها
64	1- عودة الطلبة الجزائريين:
64	2- التنظيمات الطلابية:
65	3-موقف النخبة المحافظة:
66	4-مواقف حركة الشبان:
69	5- ردود فعل النوادي والجمعيات:
72	6- الزوايا ودورها الثقافي:
73	7-ظهور الصحافة الوطنية:
79	خاتمة:
81	قائمة المصادر والمراجع:
101	فهرس المحتويات:

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع الإدارة الفرنسية والعلماء الجزائريين (1872م-1932م)، أي خلال فترة الحكم المدني الفرنسي بالجزائر، حيث سعت إلى تسليط الضوء على:

أن انتقال الحكم في الجزائر من الطابع العسكري إلى النظام المدني لم يكن مجرد تعديل في أسلوب التسيير، بل شكل تحولا جوهريا هدف إلى ترسيخ الوجود الإستعماري الفرنسي عبر سن القوانين التي شملت مختلف المجالات وعلى رأسها: "الجوانب الإدارية" و"القضائية" و"الإقتصادية"، وقد مثلت هذه السياسات الإطار الذي تحركت من خلاله الإدارة الفرنسية، لإعادة تشكيل البنية المجتمعية الجزائرية بما يخدم أهدافها.

و قد بينت الدراسة أنه في ظل هذا التحول ركزت الإدارة الفرنسية على المجال التعليمي، حيث سعت إلى إضعاف التعليم الإسلامي التقليدي. وضرب مقوماته، بإعتباره الدعامة التي ساعدت الجزائريين على التمسك بدينهم وثقافتهم، وفي المقابل أدرك العلماء الجزائريون خاصة العلّادون من الجامعة الإسلامية والأزهر وغيرها خطورة السياسات الإستعمارية، فسارعوا لمواجهتها من خلال نشر الأفكار الإصلاحية والإرشاد، وإتخاذ مواقف حازمة رافضة للمراسيم الإستعمارية. وكان لهذا النشاط أثر واضح في موقف الإدارة الفرنسية، التي واجهت تحركات العلماء بحملات قمعية منظمة، شملت التضييق عليهم و مراقبتهم وإغلاق المؤسسات الدينية والتعليمية. في محاولة لفصلهم عن مجتمعاتهم والحد من تأثيرهم.

Abstract:

This study addressed the topic of **the French administration and Algerian scholars (1872–1932)**, specifically during the period of French civil rule in Algeria. It aimed to shed light on the fact that the transition of governance in Algeria from military to civil rule was not merely a change in the method of administration, but rather a **fundamental transformation** intended to **entrench French colonial presence** through the enactment of laws that encompassed various sectors, most notably the **administrative, judicial, and economic** fields. These policies constituted the framework through which the French administration operated to **reshape Algerian societal structures** in line with its objectives.

The study demonstrated that, within this transformation, the French administration placed particular focus on the **educational sphere**, seeking to weaken traditional Islamic education and undermine its foundations, as it was the pillar that helped Algerians cling to their **religion and culture**. In contrast, Algerian scholars—especially those who had returned from **Islamic universities such as Al-Azhar**—became aware of the dangers of colonial policies and rushed to confront them by disseminating **reformist ideas**, providing guidance, and adopting firm stances rejecting colonial decrees.

This activity had a noticeable impact on the stance of the French administration, which responded to the scholars' movements with **organized repression campaigns**, including restricting their activities, monitoring them, and closing religious and educational institutions in an attempt to isolate them from their society and reduce their influence.